

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة  
كلية الآداب  
قسم اللغة العربية

الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني  
اصطلاحاً واستعمالاً

إعداد:

الطالب: محمد عبد الرحمن حسن الحجوج

إشراف:

الأستاذ الدكتور يحيى عباينة

٢٠٠٢م

الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني  
اصطلاحاً واستعمالاً

محمد عبد الرحمن حسن الحجوج

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة مؤتة

تخصص لغة ونحو

This thesis has been submitted in  
partial fulfillment of the requirements for  
the degree of Master of Arabic syntax at  
Mu'tah University.

لجنة المناقشة:

- ١ - الأستاذ الدكتور يحيى عباد ..... رئيساً ومحرراً
- ٢ - الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد ..... عضواً
- ٣ - الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي ..... عضواً

تاريخ مناقشة الرسالة: ٢٠٠٢ / ٧ / ٢٨

**الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني  
اصطلاحاً واستعمالاً**

**محمد عبد الرحمن حسن الحجوج**

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة مؤتة  
تخصص لغة ونحو

This thesis has been submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arabic syntax at Mu'tah University.

**لجنة المناقشة:**

- ١— الأستاذ الدكتور يحيى عبادنة ..... رئيساً ومشرفاً
- ٢— الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد ..... عضواً
- ٣— الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي ..... عضواً

**تاريخ مناقشة الرسالة: ٢٨ / ٧ / ٢٠٠٢ م**

## فهرس المحتوى

الصفحة	الموضوع
أ .....	* فهرس المحتوى .....
ح .....	* المقدمة .....
م .....	* الاهداء .....
ن .....	* شكر وتقدير .....
س .....	* ملخص باللغة العربية .....
ف .....	* ملخص باللغة الإنجليزية .....
١ .....	* التمهيد:.....
١ .....	- المعنى اللغوي لكلمة (مصطلح) .....
١ .....	- المعنى الاصطلاحي لكلمة (مصطلح) .....
٢ .....	- نشأة المصطلح وتطوره .....
٤ .....	- الألفاظ الصالحة لأن تكون مصطلحات.....
٥ .....	- مميزات المصطلح .....
٧ .....	- تبain لفظ المصطلح الواحد.....
١٠ .....	- أهمية المصطلح.....
١١ .....	- معنى الأصول .....
١٤ .....	- الأصول والمصطلح العلمي .....
١٦ .....	- مراحل أصول النحو ( المرحلة الأولى).....
٢٥ .....	- المرحلة الثانية.....
٢٩ .....	- المرحلة الثالثة.....
٣٢ .....	- المرحلة الرابعة.....

٣٤ ..... — المرحلة الخامسة.....

٤١ .....	* الفصل الأول: السماع .....
٤٢ .....	— مفهوم السماع.....
٤٣ .....	— مصادر السماع و موقف ابن جني منها.....
٤٣ .....	— مصطلح الاحتجاج .....
٤٦ .....	— مصطلح الأخذ .....
٥٤ .....	— أقسام الكلام المسموع.....
٥٥ .....	— مصطلحات درجات السماع من حيث الاطراد والشذوذ.....
٦١ .....	— مصطلحات درجات السماع من حيث الكم.....
٦٩ .....	— مصطلحات درجات السماع من حيث الوصف.....
٧٩ .....	* الفصل الثاني: القياس .....
٨٠ .....	— مفهوم القياس.....
٨٠ .....	— القياس عند ابن جني .....
٨٢ .....	— أركان القياس.....
٩١ .....	— مصطلحات أقسام القياس عند ابن جني.....
٩١ .....	١ — من حيث الاطراد والشذوذ.....
٩٢ .....	٢ — من حيث اللفظ والمعنى.....
٩٣ .....	٣ — قياس الشبه.....
٩٥ .....	٤ — قياس الطرد .....
٩٧ .....	— مصطلح الحمل .....
٩٧ .....	— صور مصطلح الحمل عند ابن جني.....

١٠٦	— مصطلح الإجراء.....
١٠٦	— صور مصطلح الإجراء عند ابن جني.....
١١٣	* الفصل الثالث: التعليل .....
١١٤	— مفهوم التعليل.....
١١٥	— مصطلحات أنواع العلل عند ابن جني.....
١١٩	— مصطلح تخصيص العلل.....
١٢٠	— مصطلح الاحتياط.....
١٢٢	— مصطلح الدور (دور الاعتلال).....
١٢٣	— مصطلح الأدراج ..
١٢٤	— مصطلح خلع الأدلة.....
١٢٥	— مصطلح العلة الواقفة.....
١٢٦	— مصطلح علة العلة.....
١٢٧	— مصطلح علة علة العلة.....
١٢٨	— مصطلح العلة الموجبة.....
١٢٩	— مصطلح العلة المجوزة.....
١٣٠	— مصطلحات أنواع العلل التي استعملها ابن جني في الخصائص... ١٣٠
١٣٠	— علة الاتباع.....
١٣١	— علة الاتساع.....
١٣٢	— علة الاختصار.....
١٣٣	— علة الادغام .....

١٣٣	— علة الاستقال
١٣٤	— علة الاستحالة
١٣٥	— علة الاستحسان
١٣٦	— علة الاستغناء
١٣٦	— علة الاستقباح
١٣٧	— علة الاشتقاد
١٣٨	— علة الإشعار
١٣٩	— علة إصلاح اللفظ
١٤٠	— علة الأصل
١٤١	— علة الإعراب
١٤٢	— علة أمن اللبس
١٤٣	— علة إهمال ما أهمل
١٤٣	— علة الأولى
١٤٥	— علة البناء
١٤٥	— علة التجريد
١٤٦	— علة التحليل
١٤٧	— علة التخفيف
١٤٨	— علة التدريج
١٤٩	— علة التشبيه
١٥٠	— علة التضمين
١٥١	— علة التعادل
١٥١	— علة التعويض

١٥٢	.....	— علة التغليب.....
١٥٣	.....	— علة التوكيد.....
١٥٤	.....	— علة التوهם.....
١٥٥	.....	— علة الجوار.....
١٥٦	.....	— العلة الحقيقية.....
١٥٧	.....	— علة الحمل على الأكثر.....
١٥٧	.....	— علة الحمل على الظاهر.....
١٥٨	.....	— علة الحمل على اللفظ.....
١٥٩	.....	— علة الحمل على المعنى.....
١٦٠	.....	— علة دلالة الحال.....
١٦٢	.....	— علة السماع.....
١٦٢	.....	— علة الصوت.....
١٦٤	.....	— علة الضرورة.....
١٦٥	.....	— علة العدل.....
١٦٢	.....	— علة عدم السماع.....
١٦٦	.....	— علة عدم النظير.....
١٦٧	.....	— علة الفرق.....
١٦٨	.....	— علة قلة الاستعمال .....
١٦٨	.....	— علة القياس .....
١٦٨	.....	— علة كثرة الاستعمال.....
١٦٩	.....	— علة النظير.....
١٧٠	.....	— علة النقض.....

١٧٢	.....	— علة النقيض.....
١٧٣	.....	— علة النية.....
١٧٤	.....	* الفصل الرابع: أصول مختلف فيها:.....
١٧٥	.....	— المبحث الأول: الإجماع .....
١٧٥	.....	— مفهوم الإجماع.....
١٧٥	.....	— الإجماع عند ابن جني.....
١٧٦	.....	أ— إجماع النحويين.....
١٨١	.....	ب— إجماع العرب.....
١٨٤	.....	— المبحث الثاني: استصحاب الحال.....
١٨٤	.....	— مفهوم الاستصحاب.....
١٨٤	.....	— ابن جني واستصحاب الحال.....
١٩٠	.....	* الفصل الخامس: التعارض والترجح .....
١٩١	.....	— مفهوم مصطلحي التعارض والترجح.....
١٩٢	.....	— صور التعارض والترجح عند ابن جني.....
١٩٢	.....	١— تعارض السماع مع السمع.....
١٩٨	.....	٢— التعارض بين السمع والقياس.....
١٩٩	.....	٣— التعارض بين القياس والقياس.....
٢٠١	.....	٤— تعارض العلل.....
٢٠٣	.....	٥— التعارض بين الأحكام .....
٢٠٤	.....	٦— التعارض بين القبيحين .....

٢٠٥	.....	٧ — تعارض المانع والمقتضى
٢٠٥	.....	٨ — تعارض قوة القياس مع كثرة الاستعمال
٢٠٧	.....	* الخاتمة
٢١٢	.....	* فهرس الآيات القرآنية
٢١٤	.....	* فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
٢١٥	.....	* فهرس الشعر
٢١٩	.....	* قائمة المصادر والمراجع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

يعد كتاب الخصائص من الكتب التراثية المهمة؛ لأنها يشتمل على مسائل لغوية تعد أصولاً في اللغة والنحو والصرف، وكانت قد اطلعت على هذا الكتاب في مرحلة الدراسة الجامعية الأولى، وكم كنت معجباً بفكر ابن جني، فاستهواني الكتاب جداً، واقتنيته، وكانت أعاود النظر فيه وأتأمله بين الحين والآخر.

واستهواني علم الأصول؛ لأنه ينمي التفكير، ويعطي ملكة المحاجة والمجادلة بأسلوب علمي رصين، وله فائدة جليلة أشار إليها ابن الأباري بقوله: "وفائدته التعویل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل؛ فان المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياح"<sup>(١)</sup>.

تحديث الدراسات القديمة والحديثة عن علم أصول النحو، فمن الدراسات القديمة: لمع الأدلة لابن الأباري، والاقتراح للسيوطى، وارتقاء السيادة في علم أصول النحو ليحيى الشاوي. ومن الدراسات الحديثة نجد مثلاً: أصول النحو لسعيد الأفغاني، وأصول النحو العربي لمحمد عيد،

---

(١) ابن الأباري، لمع الأدلة ص ٨٠.

والأصول لتمام حسان، وفي أصول النحو العربي لمحمد خير الحلواني، وأصول التفكير النحوي لعلي أبو المكارم، وغيرها الكثير، فضلاً عن الكتب التي بعض الأصول.

والحقيقة أن معظم هذه الكتب لم تتعرض لجميع أصول اللغة والنحو، ولم تكن مختصة لدراسة الأصول في كتاب الخصائص.

كما أن فاضل السامرائي لم يكن مختصاً في كتابه (ابن جني النحوي) لدراسة الأصول، وأشار إليها إشارة مختصرة.

أما هذه الدراسة فقد تناولت جميع أصول اللغة والنحو عند ابن جني، واهتمت بالمصطلح والاستعمال، حيث جاءت في تمهيد وخمسة فصول وخاتمة.

تحدثت في التمهيد عن المصطلح وأهميته بشكلٍ عام، وعن معنى "الأصول" ثم تحدثت عن الأصول والمصطلح العلمي، وفصلت الحديث عن المراحل التي مررت بها كلمة "الأصول" حتى عرفت مصطلحاً علمياً له قوانينه التي تضبطه وتميزه.

وخصص الفصل الأول لـ (السماع)، تحدث فيه عن مفهومه لغة وأصطلاحاً، وعن مصادر السمع عند ابن جني و موقفه منها، وذلك من خلال مصطلحي الأخذ والاحتجاج، ثم جاء الحديث عن مصطلحات أقسام السمع من حيث: الاطراد والشذوذ، والكم، والوصف.

وتحدثت في الفصل الثاني عن (القياس)، مفهومه، وأركانه، ومصطلحات أقسامه عند ابن جني، ثم تحدثت عن مصطلحي الحمل والإجراء وصورهما عند ابن جني.

أما موضوع الفصل الثالث فهو (التعليق)، تحدثت فيه عن مفهوم التعليق، وعن مصطلحات أنواع العلل عند ابن جني، وعن المصطلحات التالية: تخصيص العلل، والاحتياط، والدور، وخلع الأدلة، والعلة الواقفة، وعلة العلة، وعلة علة العلة، والعلة الموجبة، والعلة المجوزة. ثم عرضت مصطلحات العلل التي استعملها ابن جني في خصائصه، وكشفت النقاب عنها، وكانت حوالي خمسين علة، ولا أظنّ أني سبقت إليها.

وخصصت الفصل الرابع للأصول المختلف فيها، وهي الإجماع، واستصحاب الحال. إذ تناولت في المبحث الأول: الإجماع، ووضحت مفهومه لغة وأصطلاحاً، وبينت أن الإجماع عند ابن جني على ضررين: إجماع النهاة، وإجماع العرب، وتحددت عن مخالفة ابن جني لإجماع النحويين، وبينت موقفه من مسألة عود الضمير على متاخر لفظاً ورتبة، وأنه في هذه المسألة لم يخالف الإجماع ولم يتعرض لجواز ذلك أو عدمه، خلافاً لما ذكر ابن يعيش، ورضي الدين الأسترابادي، وابن هشام وغيرهم. وتناولت في المبحث الثاني استصحاب الحال، فوضحت مفهومه، وموقف ابن جني منه، فقد مثل عليه، وعقد له أبواباً، وإن لم ينص عليه بصرىحة اللفظ، وهذا أوهم فاضل السامرائي عندما ذكر الاستصحاب، ولم يمثل عليه من الخصائص، واكتفى بمثال من شرح الرضي على الكافية، كما أوهم مصطفى جمال الدين عندما ذكر أن ابن جني لم يذكر استصحاب الحال قائلاً: "وابن جني لم يذكر استصحاب الحال كما ذكر الاستحسان؛ لأن أصحابه من الحنفية لم يعتبروه من أدلة الفقه"<sup>(١)</sup>.

---

(١) مصطفى جمال الدين، رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه، مجلة تراثنا، العدد الثاني (١٥) / السنة الرابعة / ربيع الثاني - جمادى الأولى - جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ، ص ١٣٩.

وخصصت الفصل الأخير لمصطلحي التعارض والترجم، فوضحت مفهوم كل منهما، وتحدثت عن صورهما عند ابن جني، فتناولت: التعارض بين السماع والسماع، وبين السماع والقياس، وبين القياس والقياس، ثم التعارض بين العلل، والتعارض بين الأحكام، والتعارض بين القبيحين، وتعارض المانع مع المقتضي، وتعارض قوة القياس مع كثرة الاستعمال، معززاً ذلك بأمثلة من الخصائص.

وقد جمعت بين المنهجين الوصفي والتاريخي في هذه الدراسة، فكنت أتبع استعمال المصطلح قبل ابن جني وبعده أحياناً، وأن بعض المصطلحات استعملت في علم الكلام والفقه قبل أن تستعمل في علم أصول اللغة والنحو، وكانت أشير إليها في موقعها، كما كنت أصف استعماله لمصطلحات الأصول.

هذا وقد واجهت بعض الصعوبات في كتابة هذا البحث، أهمها: صعوبة فهم نص ابن جني ولا سيما في باب تخصيص العلل، ومسألة عود الضمير على متاخر لفظاً ورتبةً، وكذلك فهم استصحاب الحال، واستخراج المصطلحات بشكلٍ عام، وبالتحديد مصطلحات العلل، ولكن – وبحمد الله – استطعت التغلب على ذلك بعد إعادة قراءة كتاب الخصائص مرات ومرات.

وقد كنت أكرر بعض النصوص أكثر من مرة؛ لأن للنص الواحد أحياناً أكثر من دلالة، وذكر النص يسهل على القارئ الربط بينه وبين المعنى المراد أكثر من الإحالة، وهذا التكرار عينه قد استعمله ابن جني.

وبعد: فإن هذه الدراسة لم تأل جهداً في الوقوف على الأصول اللغوية في كتاب الخصائص، وما تفرع عنها من مصطلحات.  
وفي الختام لا أبرئ نفسي من الزلل والخطأ، فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فلي أجر الاجتهاد. ونسأله أن يوفقنا لخدمة لغتنا لغة القرآن الكريم.

والله من وراء القصد.

لسبعين عشرة خلون من جمادى الأولى  
لسنة ثلاثة وعشرين وأربعين ألفاً من  
الهجرة الموافق للثامن والعشرين من تموز  
للسنة الثانية بعد الألفين من الميلاد.

محمد عبد الرحمن الحجوج

الإهداء

## شكر وتقدير

يقتضي الوفاء أن أوجه بالشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور يحيى عابنه الذى أشرف على هذه الرسالة، وأفادها باللاحظات القيمة، وأنا أعلم أن هذا الشكر لن يفيه حقه لما بذله من نصح وأرشاد ومراجعة لحصول هذه الدراسة، وإلى الأستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد الذى تشرفت بالتتلمذ على كتبه قبل أن أراه، والأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الذى تشرفت بالتتلمذ على يديه، لتقضيلهم بقراءة هذه الرسالة، وإقامة ما فيها من اعوجاج، كماأشكر الأستاذ الدكتور سمير الدروبي الذى زرع فيّ حب العلم والعلماء، وعلمني أن العلم تواسع واحترام.....، والأخ العزيز عبد الرحيم، والصديق الوفي موفق البطوش، والاستاذ عبدالله الحجوج، وآخرين لم أجهر بشكرهم فهم حاضرون في القلب دائمًا.

## ملخص باللغة العربية

"الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحاً واستعمالاً"

تناولت الدراسة الأصول اللغوية في كتاب الخصائص مركزة على الاصطلاح والاستعمال لهذه الأصول عند ابن جني، وجاءت على النحو التالي:

أولاً: المقدمة: بينت أهمية الموضوع، وبعض الدراسات السابقة في مجال علم الأصول، وخطة العمل التي اتبعت، وتقسيمات فصول الدراسة.  
ثانياً: التمهيد: بينت من خلاله معنى كلمة "المصطلح"، ونشأته، وميزاته، وأهميته، ثم تحدثت عن مصطلح الأصول وعلاقته بالمصطلح العلمي، وفصلت القول في المراحل التي مرّ بها مصطلح الأصول حتى عرف مصطلحاً علمياً له قوانينه وضوابطه.

ثالثاً: خصص الفصل الأول لدراسة "السماع" وبيان مفهومه، و موقف ابن جني من مصادر السمع، وذلك من خلال الحديث عن مصطلحي الاحتجاج والأخذ.

رابعاً: خصص الفصل الثاني لدراسة "القياس" وبيان مفهومه، وأركانه، وأنواعه، كما شمل الحديث عن مصطلحي الحمل والأجراء وصورهما عند ابن جني.

خامساً: تناول الفصل الثالث "التعليل" وبيان مفهومه، وأنواع العلل، ومصطلحات العلل التي استعملها ابن جني في خصائصه، وكانت حوالي خمسين علة، ولا أظنّ أنني سبقت إليها.

سادساً: خصص الفصل الرابع لدراسة الأصول المختلفة فيها، وهي:  
الإجماع، واستصحاب الحال. تحدثت في المبحث الأول عن مفهوم الإجماع  
 وأنواعه عند ابن جني، وبيّنت أن إجماع العرب إذا انعقد عدّ أصلًا من  
الأصول التي يحتاج بها، ولا يجوز مخالفته، أما إجماع النهاة فإنه إذا انعقد  
عدّ مسلكاً من مسالك العلة، وليس أصلًا يعتدّ به، ووضحت بعض الآراء  
التي خالف فيها ابن جني الإجماع، كما وضحت أيضًا مسألة عود الضمير  
على متاخر لفظاً ورتبة، وأن ابن جني لم يخالف الإجماع فيها.

وتناولت في المبحث الثاني استصحاب الحال، حيث وضحت  
مفهومه، وأن ابن جني تحدث عن هذا المصطلح تحت مسميات أخرى، مما  
أوهم بعض الدارسين أن ابن جني لم يذكر هذا المصطلح، وتوصلت  
الدراسة إلى أن استصحاب الحال لا يصلح أن يكون أصلًا من الأصول  
اللغوية التي يحتاج بها؛ لأنه أصل ضعيف.

سابعاً: تناول الفصل الأخير مصطلحي التعارض والترجح وبيان  
مفهوميهما، وعلاقتهما بعلم الأصول، وصورهما عند ابن جني حيث  
تحدثت عن معارضه السماع مع السمع، والسمع مع القياس، والقياس مع  
القياس، وتعارض العلل، وتعارض الأحكام، وتعارض المانع مع المقتضي،  
وكثرة الاستعمال مع قوة القياس..

ثامناً: بيّنت أهم النتائج التي توصلت هذه الدراسة.

## **Abstract**

This thesis handles the linguistic foundations in **Al- Khasa'is by Ibin Genni**. It focuses on the terminology and usage of them. It contains :

**First:** The introduction : it shows the importance of the study and the previous studies in linguistic foundations . It also shows the procedures that I had followed , and the divisions of the thesis .

**Second:** Pre-reading : I explained the meaning of “ Term ”, its foundation , features, and importance. Then I talked about the technical usage of the linguistic foundations and its relation with scientific terms, besides, the stages it passed through until it was known as a scientific idiom which had its rules and limitations.

**Third:** The first section handles “Audition, I mean the generally accepted usage”, its meaning, and Ibin Genni's viewpoints about Audition sources, which could be understood by linguistic (evidence and receiving) terms.

**Fourth:** The second section focuses on ( Analogy ), its meaning, elements, and types. It has an explanation about ( Syllepsis and Procedure ) terms and their concepts to Ibin Genni.

**Fifth:** The third section is devoted to ( causation), its meaning, and types of ('ilal). It shows the idioms of ('ilal) which Ibin Genni had used in Al- Khasa'is. There were about 50 ('ilal). I think no one had counted them before.

**Sixth:** The fourth section is about argumentative linguistic foundations which include:

A : Common Consent: its meaning, and types. I illustrated that if the Arabs' Common Consent is held, it will be considered a linguistic foundation that one could protest or argue about but not disagree with.

However, if the Grammerians' Common Consent is held, it will be

considered as an entrance to linguistic causation but not a linguistic foundation. I stated some viewpoints that Ibin Genni had disagreed with the Common Consent, except with the issue of pronoun reference to a later noun verbal and in order.

B : Antecedent judgement of a situation: I explaind its meaning and how Ibin Genni had talked about it using different names. This led some scholars to suspect that Ibin Genni hadn't mentioned that idiom at all.

I concluded that Antecedent judgement of a situation is not right to be a linguistic foundation because it is a weak one.

**Seventh:** The last section deals with ( Contradiction and preference) , their meanings , their relation with linguistic foundations, and their concepts to Ibin Genni. I talked about his Contradiction between:

- Audition to Audition .
- Audition to Analogy.
- Analogy to Analogy.
- The Contradiction of ('ilal), judgements, prevention and declension.

**Eighth:** The conclusion: It stated the results of this thesis.

**التمهيد**

**— المصطلح وأهميته**

**— معنى الأصول**

**— الأصول والمصطلح العلمي**

## التمهيد

### المعنى اللغوي لكلمة مصطلح:

حددت المعاجم اللغوية دلالة مادة (صلح) بأنها "ضد الفساد" ودللت النصوص من خلال استقرائها على أن كلمات هذه المادة تعني "الاتفاق"، فجاء في المعاجم اللغوية أن الصاد واللام والباء أصل واحد يدل على خلاف الفساد، وأصطلاح القوم: زال ما بينهم من خلاف، وأصطلاح القوم على الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا، وتصالح القوم وأصطلحوا بمعنى واحد<sup>(١)</sup> وإن جذر الكلمة له دلالة حسية عند العرب تشير إلى مواجهة الفساد والانحلال، ثم استخدم اللغويون المعنى المجرد لكلمة "مصطلح" عندما قعدوا اللغة، لكنه ظل مرتبطًا بالمعنى الحسي، فقد قالوا: أبدلت الواو من الباء إيدالاً صالحاً؛ أي أبقي وأكثر قابلية للحياة في الاستعمال اللغوي، ثم أخذت الكلمة مجريها في الاشتغال فأصبحت "الاصطلاح" وهي على وزن الافتعال، وهذا الوزن يحمل في دلالته معنى تدخل الإنسان ومهاراته العقلية في الفعل، إذ يقال اصطنان ، اقتسام...<sup>(٢)</sup>.

استعمل القدماء اللفظتين "اصطلاح ومصطلح"، وإن كانت الأولى أكثر استعمالاً، إلا أنهم لم يفرقوا بينهما في المعنى، فدلالتهم واحدة.

### المعنى الاصطلاحي لكلمة (مصطلح):

ذكرت معاجم المصطلحات<sup>(٣)</sup> عدة تعاريف لكلمة (اصطلاح)، وهي:  
الاصطلاح: عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسمٍ ما ينقل من موضعه الأول، والاصطلاح: إخراج اللفظ عن معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل:

(١) ينظر: ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة /٣٠٣/٣ ، وابن منظور ، لسان العرب /٥١٦/٢ ، والأزهري ، تهذيب اللغة /٤/٤٣

(٢) التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (مقدمة الناشر) ١٩/١

(٣) ينظر: الجرجاني ، التعريفات ، ت: إبراهيم الأبياري ص ٤٤-٤٥ ، والكتوفي ، الكليات ص ١٢٨

لفظ معين بين قوم معينين. والاصطلاح: هو العرف الخاص، وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية فنية تتوقف على دقتها ووضوحها معرفة الأشياء والظواهر، بسيطها ومركبها، ثابتها وتغيرها، ويركز في أساسه على منطلقين هما: الوضع والنقل، ويظل اقتراحًا لعلاقة منظمة للأفكار أو دالة على نسقها، متى يتم قبوله وشيوخه وتدوله عندئذٍ تنتهي فترة الاعتراض عليه أو تجاهله<sup>(١)</sup>.

فالصطلاح بمعناه الاصطلاحي يتطلب اتفاق ومناسبة، اتفاق بين جماعة معينة، ومناسبة تربطه بالمعنى اللغوي، لذلك نجد أن بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي تقارب دلالي، فإصلاح الفساد بين القوم لا يتم إلا باتفاقهم<sup>(٢)</sup>.

### نشأة المصطلح وتطوره:

تنبه العرب إلى أهمية المصطلح، فوضعوا دراساتهم بلغة علمية فيها الدقة والضبط، وبدأ ذلك في فترة مبكرة مع ظهور الدراسات المختلفة حول النص القرآني، وكانت مصطلحات العلوم مختلطة في البداية، ثم بدأ التمييز بظهور المهتمين بالجوانب المحددة منها<sup>(٣)</sup>، لذلك لجأ أبناء كل فرع من فروع العلم إلى استخدام رموز خاصة بهم، تعبّر عمّا في أذهانهم من مضمون علمية أو فكرية تعبيراً دقيقاً محدداً، وتوصيلها إلى القارئ أو المستمع بموضوعية<sup>(٤)</sup>.

زادت عناية العرب بالمصطلحات بعد أن تشعبت العلوم وكثرت الفنون، واستحدثت العرب مصطلحات جديدة مستعينين بوسائل أهمها:

(١) صلاح فضل، إشكالية المصطلح الأدبي بين الوضع والنقل، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، المغرب، ع/٤، سنة ١٩٨٨، ص ٦٩.

(٢) ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص ٧.

(٣) محمد الخلليلة، المصطلح البلاغي في كتاب العمدة لابن رشيق القمياني، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٩٣ ص ٧.

(٤) عبدالرحيم محمد، قضايا المصطلح العربي، مجلة فصول، ج ٧، ع ٤٢، ١٩٨٧ م ص ٩٨.

القياس والاشتقاق، والتوليد والترجمة، والتعريب والنحت<sup>(١)</sup>.

وقد كان المتكلمون أول من أهتم بالمصطلحات، يقول الجاحظ: "وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفاً لكل خلف، وقدوة لكل تابع"<sup>(٢)</sup>.

وكان للعامل الديني أثر واضح ومميز في اهتمام العلماء العرب بالمصطلح، فقد عذّوا معرفة المصطلحات اللغوية والدينية فضيلة وضرورة من ضرورات العلم بكتاب الله، مما ساعد على تطور المصطلح<sup>(٣)</sup>.

أما المصطلح اللغوي والأدبي فقد شاع في منتصف القرن الثاني الهجري على يد الخليل بن أحمد وتلاميذه، وقد تأثروا بمصطلح الحديث؛ لأنّه كان مسيطرًا على الساحة الفكرية آنذاك، وكان هذا التأثير بسبب تشابه الهدف بين النحوين والأدباء في توثيق النصوص وجمع اللغة من مصادر صحيحة معتمدة من جهة، وبين أهل الحديث في توثيق السنة وجمعها من جهة أخرى<sup>(٤)</sup>، كما أنّهم تأثروا بالفقهاء حتى أنّ مصطلحاتهم متشابهة تماماً، ولا سيما مصطلحات الأصول لكل من علمي الفقه وال نحو.

والواقع في تاريخ العلوم أن المصطلح في مرحلتي النشوء والتأسيس يكون رجراً متقلباً تداوله الألسن، دون نضج واستقرار واختصاص بمكان أو إنسان<sup>(٥)</sup>.

وبقيت المصطلحات العربية القديمة تخضع لسنة النشوء والتطور والارتقاء، حتى نمت مع الزمن وأصبحت هذه المصطلحات فيما بعد

(١) ينظر: أحمد مطرب، بحوث لغوية ص ٢٠٨

(٢) الجاحظ، البيان والتبيين، ت: عبد السلام هارون ١٣٩/١

(٣) ينظر: بديع أحمد العزام، المصطلح النقدي والبلاغي عند أبي علي الحاتمي، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة ١٩٩٤ ص ١٠

(٤) ينظر: فاروق حمادة، تأسيس المصطلح النقدي بين المحدثين والأدباء، مجلة كلية الآداب بفاس، ع/٤ سنة ١٩٨٨ ص ٢٩٥

(٥) الخليل بن أحمد (منسوب له) كتاب الجمل في النحو، ت: فخر الدين قباوة ، مقدمة المحقق ص ١٦

تارياً للغتنا<sup>(١)</sup>، فالمصطلحات النحوية عندما ظهرت لم تكن أكثر من براجم يسيرة صغيرة تمثل مقدار ما عرف النحوة الأوائل من علم النحو، ثم نضجت ثمارها وآتت أكلها في القرن الثاني الهجري بعد أن نشب الخلاف واحتدم بين مدرستي البصرة والكوفة، أما تعريف هذه المصطلحات وتحديد دلالاتها بحدود جامعة مانعة فقد تأخر ظهورها، لهذا ظل النحوة المتخصصون، ومصنفو دوائر المعارف العامة يعيدون النظر في التعريفات القديمة، لعلهم يكشفون عنها غلائل اللبس، ويكملون النقص<sup>(٢)</sup>، لذلك ظل المصطلح النحوي يتطور؛ لأنه لم يكن من ابتكار عالم واحد بل تضافرت عليه جهود جمهرة من العلماء منذ بدء النحو حتى استواهه علماً متاماً<sup>(٣)</sup>.

أما في العصر الحديث، فقد ترعرع علم المصطلح في أواخر القرن الميلادي المنصرم في أوروبا نتيجة لمحاولات علماء الأحياء والكيمياء الramamia إلى توحيد قواعد وضع المصطلحات على النطاق الدولي<sup>(٤)</sup>، وعقدت المؤتمرات والندوات حول علم المصطلح، وصدرت بشأنه التوصيات والقرارات وتزايد الاهتمام به حتى أصبح علمًا مستقلاً عن علوم فروع اللغة، فتشعبت مدارسه ومناهجه، وصار يدرس في الجامعات على أسس علمية وتجريبية<sup>(٥)</sup>.

### - الألفاظ الصالحة لأن تكون مصطلحات:

يعدّ **اللغوي** و**وعاءً** فضفاضاً يزخر بالدلائل والألوان، ويصلح لنقل

### الإبداع الوجданى

(١) ينظر: بديع أحمد العزام، المصطلح النقدي والبلاغي عند أبي علي الحاتمي، ص ١١

(٢) ينظر: غازي طليمات، المفهوم النحوي في كليات الكفوبي بين المصطلح والتعريف، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، ع/ ٩ لسنة ١٩٩٥ م، ص ٢٦٥-٢٦٦.

(٣) ينظر: سعيد جاسم الزبيدي، مصطلحات ليست كوفية ص ٦.

(٤) علي القاسمي، النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح، مجلة كلية الآداب بفاس، ع/ ٤، ١٩٨٨، ١٥

(٥) ينظر: خضر عليان وزميله، المصطلح العلمي دوره وأهميته، مجلة أم القرى، ع/ ٨ م ١٩٩٣، ص ١٤٢-١٤٣

العاطفي، أكثر من ملامعته لنقل المخترعات العلمية ومبتكرات الفكر<sup>(١)</sup>.

ويرى رمضان عبد التواب أن اللغة كلها رموز اصطلاحية، وليس هناك علاقة حتمية بين اللفظ وما يدل عليه، في أي لغة من اللغات على وجه الأرض؛ أي ليس بين الاصطلاح اللغوي والشيء الذي وضع له هذا الاصطلاح علاقة طبيعية، وإنما هي علاقة تقاليد، على الرغم من أن بعض علماء العربية القدماء قد قالوا بوجود مناسبة طبيعية بين اللفظ ومدلوله، وعلى رأسهم: عباد بن سليمان الصيمرى، وابن جنى<sup>(٢)</sup>.

والحقيقة أن مسألة العلاقة بين اللفظ والمعنى مسألة موغلة في القدم، وقد كانت موضوع خلاف بين الفلاسفة السابقين لسقراط وعند السفسطائين المتأخرین، وهو الموضوع الذي ظهر في عدة محاورات لأفلاطون، فمثلاً موضوع محاورة "كراتيليوس" عبارة عن جدال حول أصل اللغة وحول العلاقة القائمة بين الكلمات ومعانيها: هل هي علاقة قائمة على صلة طبيعية بين صيغة الكلمة وبين معناها، أم هي نتيجة للعرف والاتفاق؟<sup>(٣)</sup>.

والخلاصة أن الكلمة متى ساغت في الأفواه ظفرت بحاجتها في الاعتناد بها، وأصبح لها في الحياة حق معلوم، فشيوخ اللفظ في الاستعمال أسطع برهان على صلاحيته، وأقوم دليل على صدق الحاجة إليه<sup>(٤)</sup>، وبالتالي يكون هو اللفظ الصالح لأن يكون مصطلحاً علمياً.

### مميزات المصطلح:

ذكر الجرجاني أن الاصطلاح يعني "اتفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله من موضعه الأول لمناسبة بينهما أو مشابهتهما في وصف أو غيره"، وهذا التعريف يوضح سمتين من سمات المصطلح، فالمعنى

(١) عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، قضايا المصطلح العربي، مجلة فصول، م، ٧، ع ٤٢٤، ١٩٨٧ ص ٩٨

(٢) ينظر: رمضان عبد التواب، دراسات وتعليقات في اللغة، ص ٢٧ وما بعدها

(٣) ينظر: هـ رو بنز، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب) ترجمة أحمد عوض، عالم المعرفة، تشرين الثاني ، ١٩٩٧ ، ص ٤٦

(٤) ينظر: محمد حسن عبد العزيز، الوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة ص ٣٢ .

لا يكون إلا عند اتفاق المختصين المعنيين على دلالته الدقيقة، والمصطلح يختلف عن كلمات أخرى في اللغة العامة، نتيجة تغير دلالي يطرأ على الكلمة العامة فيجعلها مصطلحاً ذا دلالة خاصة ومحددة<sup>(١)</sup>.

ويقول تمام حسان: "المصطلح - كما تعلم - يعدّ اسم علم على الفكرة العلمية" ويرى أن المصطلحات تستند إلى عرف خاص، ويخالف المصطلح اسم العلم في عدة أمور منها: أن المصطلح عرفي فني، وأن دلالته تحدد قبل الاستعمال ولا تحتمل المجاز، ويراعي في صوغه سهولة التداول والاختصار، حتى ليتمكن أن يقوم على حرف واحد، مثل: س، ص، ولا توازيه كنية ولا لقب غير أن الشأن في فروع العلم أن يطرد مع تقدمه تحديد المصطلحات وضبطها<sup>(٢)</sup>، فالمعنى كلمة تدل على معانٍ كثيرة متجانسة متكاملة فيما بينها، بحيث إذا أطلقت دلت تلقائياً على مكوناتها المعرفية أو الفنية، بحسب حقول العلم التي تنسب إليها<sup>(٣)</sup>، وليس المصطلح مجرد اتفاق بين أهل الصنعة على مدلول خاص فحسب، بل إنه اتفاق قائم على معايير وضوابط<sup>(٤)</sup>، أهمها: أن يكون جماعياً لا فردياً، اتفاقياً لا اعتباطياً، مرتهناً بالحقل المنتمي إليه لا ارتجاليًا، مقصوداً لضرورة معرفية ومنهجية، وليس ترفاً (موضة) تموت بعد انتهاء موسمها، إنه إيداع على نمط مخصوص<sup>(٥)</sup>، وتعد المصطلحات مفاتيح لحل القراءات الأدبية الجادة، وأساس المنهج العلمي السليم<sup>(٦)</sup>، ويستعمل الاصطلاح غالباً في العلم الذي تحصل معلوماته بالنظر والاستدلال<sup>(٧)</sup>.

(١) محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص ١٠.

(٢) تمام حسان، المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة...، مجلة فصول، ج ٧ / ع ٤٤٣ / ١٩٨٧ م ، ص ٢١

(٣) علال الغازي، تطور مصطلح(التخبيل) في نظرية النقد الأدبي، مجلة كلية الآداب بفاس، ع ٤، ١٩٨٨، ص ٢٨٥

(٤) ينظر: محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى علم اللغة ص ٢٧

(٥) سليم الأنباري، المصطلحات البلاغية والنقدية... (رسالة دكتوراه) الجامعة الأردنية ١٩٩٦، ص ١٩.

(٦) سعيد علوش، أعطني اصطلاحاً أعطيك منهجاً، أو هبني منهجاً أهبك اصطلاحاً، مجلة الأقلام، أيلول ١٩٨٦

(٧) ينظر: الجرجاني، التعريفات ص ٢٢-٢٣، والكتوفي، الكليات ص ١٢٩

إن أي مصطلح ينتمي دون ريب إلى المنظومة الفكرية الفلسفية للمحيط الذي يولد فيه، ويكتسب مناعته وخصوصيته من طبيعة اللون المعرفي الذي يقتضيه ويلترمه<sup>(١)</sup>، وليس من الضروري أن يحمل المصطلح كل صفات المفهوم الذي يدل عليه، فكلمة "سيارة" - مثلاً - لا تحمل من دلالة الكلمة إلا صفة واحدة هي السير، وما أكثر المركبات والكائنات التي تسير، ولكن اختيار هذه الصفة وصوغ المصطلح بوزن "فعالة" والاتفاق على ذلك جعله دالاً على الشيء، وبمضي الوقت يتضاعل الأصل اللغوي لتصبح الدلالة العرفية والاصطلاحية دلالة مباشرة على المفهوم كله<sup>(٢)</sup>.

### تباین لفظ المصطلح الواحد:

تكون المصطلحات في مرحلتي النشوء والتأسيس رجراجة متقلبة، لذلك تتدخل وتتبادل بين فروع العلم، فيحصل التباین في استخدامها في العلم الواحد أحياناً، لهذا اهتم القدماء بوضع مصنفات خاصة تكشف عن الدلالات المتعددة لنفس الكلمة، فمنذ وضع الخوارزمي "مفاتيح العلوم" إلى أن وضع التهانوي كشافه ظلت الغاية العلمية واحدة، وهي وضع الحدود الفاصلة بين مختلف العلوم، من خلال تجاوز التفسير اللغوي للمصطلحات إلى تحديد مفاهيمها العلمية المقيدة بحقولها المعرفية<sup>(٣)</sup>.

إن ما يميز علمًا عن آخر هو دقة المصطلح في ذلك العلم وعدم تداخله مع غيره، فضبط المصطلح يسعف الباحث ويسهل عليه بسط المعرفة التي يريد توصيلها إلى الآخرين، وكلما سعينا في استخدام مصطلح واضح مبسط وفق منهج علمي منضبط، أمكننا زيادة الوعي بالعلم الذي ينتمي إليه هذا المصطلح<sup>(٤)</sup>.

(١) رضوان ابن شقرور، إشكالية المصطلح، مجلة كلية الآداب بفاس، عدد خاص (٤) م، ص ٨٧

(٢) ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص ١٥-١٦.

(٣) ينظر: محمد الدناي، تداخل المصطلحات، مجلة كلية الآداب بفاس، عدد خاص (٤) م، ص ٣٢

(٤) سليم سلمان الأنصاري، المصطلحات البلاغية والنقدية بين ابن سنان الخفاجي والجرجاني ص ٢٠

ويؤدي تعدد معاني المصطلح الواحد إلى اللبس، لذلك لا بد من ضرورة ضبط الاصطلاحات، حتى يدل المصطلح على معنىً واحد فقط، فالمصطلح المثالي هو الذي تكون فيه العلاقة بين الدال والمدلول واحدة<sup>(١)</sup>، فاتفاق العلماء على المصطلح العلمي شرط لا غنى عنه، ولا يجوز أن يوضع للمعنى العلمي الواحد أكثر من لفظة اصطلاحية واحدة<sup>(٢)</sup>.

إن دلالة المصطلح على معناه يمكن أن نطلق عليها (الحقيقة العلمية) سواء تطابقت مع الحقيقة اللغوية أم كانت من باب المجاز، وتعتبر عندئذ دلالة تطابقية<sup>(٣)</sup>.

ويعرف ابن جني الحقيقة بقوله: "هي ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة"<sup>(٤)</sup>، فالمصطلح الذي يختلف حول دلالته وتعيين حدود واضحة لتلك الدلالة يفقد قيمته العلمية<sup>(٥)</sup>، فتوحيده في الاستعمال يزيده أهمية ويضعف من البلبلة اللسانية، ويساعد على فهمه<sup>(٦)</sup>.

إن تعدد المصطلحات العلمية كان سبباً في نشوء حواجز لغوية تعوق التفاهم بين الفئات الاجتماعية المختلفة، بل تعوق التفاهم بين المتخصصين في الحقل الواحد، وبالتالي يؤدي تعدد مفهوم المصطلح الواحد إلى التعقيد وعدم الوضوح<sup>(٧)</sup>.

تجلى الاهتمام بالمصطلح في هذا العصر باتجاهين بارزين هما: فردي، ويقوم على تأليف الكتب ونشر الأبحاث التي تهتم بالمصطلح. والآخر جماعي، ويتمثل في المجامع اللغوية

(١) ينظر: نجاة رجب بسباس، دراسة حول المصطلح الأللنوي مشاكل وحلول، مجلة ترجمان، ج ٧، ع ٢، من ٣٧-٤٨.

(٢) ينظر: أحمد مطلوب، بحوث لغوية من ٢٠٧.

(٣) خضر القرشي وزميله، المصطلح العلمي دوره وأهميته، ص ١٦٧

(٤) ابن جني، الخصائص ٤٤٤/٢

(٥) ينظر: عبد العزيز حموده، المرايا المترعة نحو نظرية نقدية عربية (الكويت: عالم المعرفة، أغسطس ٢٠٠١) ص ٩١

(٦) زهير غازي، العربية والأمن اللغوي، ص ٩١

(٧) ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص ٢٠٥

الرسمية<sup>(١)</sup>، ونتيجة لهذا الاهتمام انتشر المصطلح العصري على وضع من التباهي اللغطي في المفهوم الواحد، وهذا الأمر تشهده كثيراً عمليات الترجمة والنقل الحالية<sup>(٢)</sup>، حتى أننا نجد أحياناً لفظ الواحد والمصطلح الواحد عدة مفاهيم وكثرة من المعاني، وتکاد اللفظة الواحدة تضج في تشعب دلالاتها<sup>(٣)</sup>.

وترجع قضية تعدد المصطلح العربي أيضاً إلى اختلاف مصادر الثقافة، والتعصب الإقليمي الناتج عن الانقسام الجغرافي للأمة العربية، واختلاف المنهج عند وضع المصطلح<sup>(٤)</sup>.

إن قضية المصطلح اللغوي ينبغي لها أن لا تخضع لرؤيه فردية أو حزبية أو قطرية<sup>(٥)</sup>، لذلك فالدلالة الاصطلاحية لكلمة مصطلح تعني اتفاق جماعة على أمر مخصوص، وهذا الاتفاق والتواطؤ إن تم بين جماعة المحدثين تتفق عن مصطلح في الحديث، وإن قام بين جماعة الفقهاء نتج عنه مصطلح في الفقه، وإن كان بين جماعة من النحاة صنعوا مصطلحاً علمياً، وقلّ مثل ذلك في سائر العلوم<sup>(٦)</sup>، فكل طائفة منهم اصطلاحات خاصة تختلف عما عند الطائفة الأخرى، فمثلاً نجد دلالة "المبتدأ والخبر" عند النحاة تعني "المسند والمسند إليه"، عند علماء البلاغة، وتعني أيضاً "الموضوع والمحمول" عند المناطقة، بل إن العلم الواحد قد يطلق فيه مصطلح ما بمعنيين مختلفين وأكثر، تبعاً لاختلاف المقام الذي يستخدم فيه، فمثلاً "المفرد" الذي يقابل في النحو العربي "المثنى والجمع" في باب الإفراد والتثنية والجمع، يقابل "المضاف والمضاف إليه" في باب النداء ولا

(١) بديع أحمد الغرام، المصطلح النقطي عند أبي علي الحاتمي ص ١٢

(٢) ينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون (مقدمة الناشر) ٢٨/١

(٣) المرجع السابق، ١١/١

(٤) حضر عليان الفرشي وزميله، المصطلح العلمي دوره وأهميته ص ١٧١

(٥) زهير غازى زاهد ، العربية والأمن اللغوى ص ٨٩

(٦) ينظر: عرض حمد القرزى، المصطلح النحوى وتطوره حتى أواخر القرن الثالث المجرى ص ٢٢

النافية للجنس، ويقابل أيضاً "الجملة وشبه الجملة" في باب الخبر والحال<sup>(١)</sup>. وعلى أي حال يجب ألا تشكل ظاهرة تعدد المصطلح عائقاً يحول دون استخدام اللغة القومية في جميع الحقول وال المجالات.

### - أهمية المصطلح:

تبه العرب إلى أهمية المصطلح، فوضعوا دراساتهم بلغة علمية اتسمت بالدقة والضبط، لا سيما المصطلحات التي تتعلق بأصول الدين فهي غالباً ما تتبنى حكماً شرعاً، لذلك لا بدّ من تحري الدقة والضبط عند وضعه، وللمصطلح أهمية كبيرة أوجدت له مكانة متقدمة، فصار حاجة ضرورية؛ لأن تحليل المفاهيم الأساسية لأي فرع أو حقل معرفي يعده المدخل الأول لتفكيك ذلك الفرع أو الحقل، وتعد المصطلحات مستودعات كبرى للمعاني والدلائل، فهي كثيراً ما تتجاوز البناء اللغوي وتحتل الجذر اللغوي<sup>(٢)</sup>.

ويعتبر المصطلح أداة تجميع لطائفة كبيرة من المعلومات في أصغر حيز لغوي دال هو: اللفظة، كما يعدّ أداة ضبط للمعرفة، وتوحيد الفكر، فهو بمثابة سور منيع يحول دون اختلاط ما يضمّ في داخله بما هو واقع في خارجه، وهو في الوقت نفسه القاعدة الموحدة للفكر في المجالات المختلفة التي ينمو الفكر ويتطور على أساسها<sup>(٣)</sup>.

وتعدّ المصطلحات ذات أهمية في تنمية اللغة وإغنائها، وتبرز هذه الأهمية في مجالات الترجمة، والتعليم، والتدريب، وفي كل ما يتصل بتنمية اللغة العامة للفوائد بالمتطلبات المعاصرة<sup>(٤)</sup>.

إن العناية بالمصطلح مدعوة لتكون سبباً من أسباب جمع الشمل، وما

(١) ينظر: رمضان عبد التواب، دراسات وتعليقات في اللغة ص ٣٠-٣١.

(٢) ينظر: نصر محمد عارف، الحضارة، الثقافة، المدنية، دراسة لسير المصطلح ودلالة المفهوم ص ٧-٨.

(٣) ينظر: تمام حسان، قضايا المصطلح الأدبي، مجلة فصوص، المجلد ٧، العددان ٤+٣، ١٩٨٧، ص ٤.

(٤) ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص ١٨٩.

أحوجنا في البلاد العربية إلى ذلك<sup>(١)</sup>، وهو وسيلة لنشر الثقافة وتبادل المعرفة بين الشعوب، وتعد المعرفة الاصطلاحية فاتحة النظرية النقدية، وروح أصولها المنطقية والمنهجية<sup>(٢)</sup>.

وتبرز أهمية المصطلح في تسهيل مهمة الباحثين والدارسين على السواء، لذلك اهتمت الدراسات الجامعية في هذا العصر اهتماماً خاصاً بالمصطلحات التي استخدمت في التراث اللغوي العربي، فهناك العديد من الرسائل الجامعية التي تناولت المصطلح النحوي والصرفي والصوتي والبلاغي والنقيدي من زوايا مختلفة.

ومن خلال هذه الدراسة سنبين مصطلحات أصول اللغة والنحو عند ابن جني وأهميتها في الدراسات اللغوية والنحوية، وقبل الحديث عن ذلك لا بدّ من معرفة دلالة كلمة "الأصول" وعلاقتها بالمصطلح العلمي.

### — معنى الأصول:

— المعنى اللغوي<sup>(٣)</sup>: الأصول: جمع أصل، والأصل: أسفل كل شيء، وهو ما يبتنى عليه غيره، بحيث يفتقر إليه ولا يفتقر هو إلى غيره، ويقال: أصل الشيء أصلاً: استقصى بحثه حتى عرف أصله، وأصل الشيء: أساسه الذي يقوم عليه ومنشئه الذي ينبع منه، وأصول العلوم: قواعدها التي تبني عليها الأحكام.

نلاحظ مما سبق أن المعاجم تكاد تتفق على المعنى اللغوي لكلمة (أصل)، حيث تعني الأساس والقاعدة.

وقد يكون للألفاظ معانٍ مختلفة، ولكن معنى واحداً له مدلول في

(١) ينظر: أحمد مطلوب، دور المجمع العراقي في وضع المصطلحات، الموسم الثقافي التاسع لمجمع اللغة العربية الأردني ١٩٩١، ص ٦١

(٢) ينظر: عبد الوهاب أمين أحمد، المغامرات اللغوية في الفتوحات المكية من ٤٣-٤٤.

(٣) ينظر: الخليل بن أحمد، العين ٧/١٥٦، والفيروز أبادي، القاموس المحيط ٣/٣٣٨، وابن منظور، لسان العرب ١١/٦، وابن فارس، مقاييس اللغة ١/٩٠، والجرجاني، التعريفات ٤٥، والكتبي، الكليات ص ١٢٢

النسق المحدد، فاستخدام الكلمة في الموضع المناسب يعده رهناً لفهم دلالتها، والدلالة يرجع فيها إلى النصوص الأدبية وإلى المعاجم اللغوية<sup>(١)</sup>، ومن هنا لفظة (الأصل) لها معانٍ مختلفة في اللغة ولا نستطيع تحديد المعنى المراد إلا من خلال السياق، فمثلاً نجد كلمة (الأصل) عند الفقهاء والأصوليين تطلق على معانٍ مختلفة، أهمها: الدليل، يقال: الأصل في هذه المسألة الكتاب والسنة. والقاعدة، كقولنا: الأصل أن المبتدأ مرفوع. والراجح أي الأولى والأخرى، وتطلق بمعنى المقابل للفرع، كقولنا: الوالد أصل الولد، وبمعنى المقيس عليه، كقولنا: الخمر أصل النبيذ، ولعل أقرب هذه المعاني هو الدليل، والقاعدة<sup>(٢)</sup>.

- **المعنى الاصطلاحي:** تعني كلمة (الأصل) إجمالاً فلسفة العلوم وعلى وجه التحديد يختص هذا الفرع من المعرفة الإنسانية أساساً بنقد المبادئ والفرضيات والمصادر التي يبني عليها علم من العلوم<sup>(٣)</sup>.

والذين تحدثوا عن هذا الفن باللسان العربي سموه "علم المعرفة" وعرّبوا فقلوا: "أبستيمولوجيا"، لذلك ترجمت كلمة "الأبستيمولوجيا" بالأصولية، وقد استعمل هذه الكلمة تمام حسان وسمى أحد كتبه بـ "الأصول، دراسة ابستيمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي".

وكان التفكير العربي كلما نضج علم من العلوم أمامه عكف على دراسة أسسه النظرية ومبادئه العامة دراسة نقدية، فكان يؤخذ اسم العلم ويضاف إليه كلمة "الأصول" وهكذا كان ظهور أصول الفقه، وأصول الكلام، وأصول النحو<sup>(٤)</sup>. لذلك نجد مدلول مصطلح "الأصول" يختلف من

(١) ينظر: محمد علي أبو حمده، الداني في مهارات اللغة العربية

(٢) ينظر: إبراهيم محمد سلقيني، الميسر في أصول الفقه الإسلامي ص ١٢

(٣) ينظر: عبد السلام المسدي، الأسلوب والأسلوبية، نحو بديل لغبي في نقد الأدب ص ١٢٩.

(٤) عبد السلام المسدي، الأسلوب والأسلوبية، نحو بديل لغبي في نقد الأدب ص ١٢٩-١٣٠.

علم آخر، فمصطلاح الأصول في الفقه يعني: المناهج التي تبين الطريق الذي يلتزمه الفقيه في استخراج الأحكام من أدلةها، ويرتب هذه الأدلة من حيث قوتها<sup>(١)</sup>.

والأصول: هي الأحكام المطردة لما يكثر دورانه ويترکر من القواعد والأحكام<sup>(٢)</sup>، ومصطلح "الأصول" من ألفاظ العلم والمعرفة، ويدل على الاستقرار والثبات<sup>(٣)</sup>.

أمّا أصول النحو فقد عرفه ابن الأنباري لأول مرة بقوله: "أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تتواتع منها جملته وتفصيله"<sup>(٤)</sup>. وعرفه السيوطي بقوله: "أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلة وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"<sup>(٥)</sup>، وعرفه يحيى الشاوي بقوله: "أصول النحو دلائله الإجمالية، وقيل معرفتها، والأصولي العارف بها، وبطرق استفادتها ومستقidiها"<sup>(٦)</sup>.

ولقد تأثر أصحاب هذه التعريفات بمنهج المتكلمين في أصول الفقه، إلا أن السيوطي أفرد باباً في الأشباه سماه: "فن القواعد والأصول التي ترد إليها الجزيئات والفروع"<sup>(٧)</sup>. وهو هنا متأثر بالفقهاء؛ لذلك أصبح لأصول النحو مفهومان: الأدلة الإجمالية والقواعد الكلية، وجمع أحد الباحثين بين المفهومين وعرف أصول النحو بقوله: "أدلة النحو الإجمالية وقواعد الكلية من حيث كيفية الاستدلال بها على أساس أن ما تعلق بكيفية النظر في

(١) إبراهيم محمد سلقيني، الميسير في أصول الفقه الإسلامي ص ١٧

(٢) عبد الرحمن جبريل، المدخل إلى القراءات، وأصول العشر المتواترة ص ١٣

(٣) عادل عبد الجبار زاير، معجم ألفاظ العلم والمعرفة في اللغة العربية ص ٤

(٤) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ت. سعيد الألغاني ص ٨٠

(٥) السيوطي، الاقتراح، ص ٢٥

(٦) يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ص ٢٥

(٧) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو ١٧، ١٠/١

مسائل النحو فهو من الأصول وما تعلق بالقواعد التفصيلية للمسائل وأحكامها فهو من النحو<sup>(١)</sup>.

وبما أن أصول النحو محمولة على أصول الفقه، فإنه يمكن لنا تعريف أصول النحو: "بأنها المناهج التي تبين الطريق الذي يلتزمه النحوي في استخراج الأحكام من أدلةها".

- **الأصول والمصطلح العلمي:** لم يكن العرب عند نشأة النحو يعرفون تلك المصطلحات التي نعرفها الآن، ولم يكن نطقهم العربي مبنياً على قواعد بقدر ما كان سليقة وفطرة جبلوا عليها، فقد كانوا يعرفون هذه المصطلحات بمعناها اللغوي، وليس بمعناها الاصطلاحي، يدل على ذلك ما يرويه الأصمubi من أنه قال لأعرابي: "أتهمن إسرائيل؟ فرد الإعرابي قائلاً: إنني إذن لرجل سوء. فقال الأصمubi: أتجر فلسطين؟ قال الأعرابي: إنني إذن لقوي"<sup>(٢)</sup>، فالإعرابي هنا لم يفهم مثل هذه المصطلحات إلا بمعناها اللغوي المباشر، وكذلك شأن مصطلحات أصول النحو، فقد عرفت في البداية بمعناها اللغوي المباشر.

وعلم النحو كأي علم آخر بحاجة إلى معايير وضوابط لتكون له أصول ومفاهيم وتقسيمات وأجناس<sup>(٣)</sup>. إن كلمات مثل: "السماع، والقياس، والتعليق، والإجماع" عبارة عن ألفاظ دالة على معانٍ في اللغة، ولكن دلالتها تتغير في المباحث اللغوية حتى تصبح مفاهيم واصطلاحات، ومثل هذه الكلمات نقلت من مجال الكلام إلى مجال اللغة، وأصبح نقلها نقل عرف واصطلاح. فكل علم ثروة اصطلاحية، تعارفها رجاله، وألفوا استخدامها في البحث والتأليف، وكذلك شأن النحو<sup>(٤)</sup>.

(١) حسن خميس الملحق، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ص ١٣٧-١٣٨.

(٢) ابن قتيبة، عيون الأخبار ٢/١٧٣، وابن عبد ربه، العقد الفريد ٤/٥٧، وينظر حول ذلك أيضاً: ابن جنى، الخصائص ٢/٤٦٨.

(٣) محبي الدين رمضان، الجواب عن مسألة آثار الفلسفة في علوم اللغة، مجلة تشرين، عدد ٨ لعام ١٩٩٥، ص ٧.

(٤) فخر الدين قباوة، تحليل النص النحوي ص ١٢١.

ويستدعي الموقف العلمي لحل مشكلات النحو تحديد أولويات البحث، على أن يبدأ دائماً بالأصول قبل الفروع؛ لأن الأصول هي التي تشكل صورة الفروع وتحدد لها علاقاتها وتفسر سماتها، وأية محاولة للبدء بالفروع أو لإغفال امتدادها عن أصولها محاولة غير موضوعية، ومن ثم غير قادرة على استكشاف أبعاد الظواهر<sup>(١)</sup>، إن مصطلحات أصول النحو لم تكن من ابتكار عالم واحد، بل هي محصلة جهود جمهرة من العلماء منذ نشأة النحو العربي، حتى عرف ذلك المصطلح بمعناه العلمي المتكامل. ومن خلال هذا التمهيد سنوضح المراحل التي مرّ بها مصطلح "الأصول النحوية" حتى عرف مصطلحاً علمياً، وحتى نعرف ذلك لا بد من النظر في تاريخ أصول النحو منذ البداية، فتاريخ أصول النحو البعيد هو تاريخ القياس النحوي، وأول رجل ينسب إليه استخدام القياس في النحو هو النحوي عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ)<sup>(٢)</sup>.

ومن الصعب أن تتسبأ أولية علم من العلوم إلى إنسان بعينه، فمثل هذه القضايا، إنما تمر بمراحل عدة، ويتراقب عليها المتكلمون من جهة، ومن يحاولون تقنين العلوم من جهة أخرى<sup>(٣)</sup>، ومع هذا فإن لفظ "القياس" استخدم قبل ابن أبي إسحاق، إذا صحت الروايات في هذا المجال، فقد ذكر ابن سلام الجمحى أن أباً الأسود الدؤلي أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها، فوضع باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والجزم، وذلك حين اضطرب كلام العرب، وظهر اللحن في سراة الناس<sup>(٤)</sup>، ومن الصعب أن نرکن إلى دقة هذه الرواية بالنظر إلى نضج المصطلحات الواردة فيها،

(١) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي (المقدمة) ي.

(٢) جمال الدين الأسنوي، الكوكب الري، (دراسة المحقق) ص ٥١

(٣) مني الياس، القياس في النحو ص ١٠

(٤) ينظر: ابن سلام، طبقات الشعراء ص ٢٩

وإن كنا لا ننكر ما قام به أبو الأسود من جهد في ضبط النص  
القرآنـي.

وقيل أيضاً: "إن الخليل سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه"<sup>(١)</sup>،  
إلا أنه لم يكن أول القياسيـين في النحو، كما لم يكن أبو حنيفة أول القياسيـين  
في الفقه، بل سبقهم من ضرب في القياس بـسـبـهم<sup>(٢)</sup>.

وقد مرّ مصطلح أصول النحو في تاريخ الثقافة العربية في خمس  
مراحل<sup>(٣)</sup>:

– المرحلة الأولى: وتمثل في البدايات الأولية لظهور فكرة القياس،  
ويمثلها أبو الأسود الدؤلي الذي يعدّ أول من أسس العربية ونهج سـبـيلـها،  
ووضع قياسـها. وإن كان هذا لا يعني استعمالـه لمصطلـحـاته التي نعرفـها.  
وتشير معظم المصادر إلى ابن أبي إسحـاقـ الذي يـعـدـ أولـ منـ بـعـدـ النـحوـ  
ومـذـ الـقـيـاسـ وـالـعـلـلـ، وـكـانـ أـشـدـ تـجـريـداًـ لـالـقـيـاسـ، وـكـانـ مـعـهـ أـبـوـ عـمـرـوـ بـنـ  
الـعـلـاءـ، إـلاـ أـنـهـ أـوـسـعـ عـلـماـ بـكـلامـ الـعـرـبـ وـلـغـاتـهـ مـنـ اـبـنـ أـبـيـ إـسـحـاقـ<sup>(٤)</sup>.

وقد كان ابن سـلامـ مـحـقاـ فـيـ المـفـاضـلـةـ بـيـنـهـماـ، فـهـذـاـ الـعـرـبـيـ أـبـوـ عـمـرـوـ  
بـنـ الـعـلـاءـ عـلـىـ عـلـمـ وـدـرـايـةـ وـاسـعـةـ بـكـلامـ الـعـرـبـ وـلـغـاتـهـ. وـلـاـ غـرـابـةـ فـيـ  
ذـلـكـ وـهـوـ اـبـنـ الـلـغـةـ، الـعـرـبـيـ الـخـالـصـ، وـذـكـرـ أـنـهـ سـمـعـ يـونـسـ يـقـولـ:ـ "لـوـ كـانـ  
أـحـدـ يـبـتـغـيـ أـنـ يـؤـخـذـ بـقـولـهـ كـلـهـ فـيـ شـيـءـ وـاحـدـ كـانـ يـنـبـغـيـ لـقـولـ أـبـيـ عـمـرـوـ  
ابـنـ الـعـلـاءـ فـيـ الـعـرـبـ أـنـ يـؤـخـذـ كـلـهـ، وـلـكـنـ لـيـسـ أـحـدـ إـلاـ وـأـنـتـ آـخـذـ مـنـ قـولـهـ  
وـتـارـكـ"<sup>(٥)</sup>، فـيـ حـيـنـ أـنـ عـبـدـ الـلـهـ بـنـ أـبـيـ إـسـحـاقـ كـانـ مـوـلـىـ آلـ الـحـضـرـمـيـ<sup>(٦)</sup>

أـيـ غـيرـ عـرـبـيـ النـسـبـ، وـقـدـ هـجـاهـ الـفـرـزـدقـ بـقـولـهـ:

(١) ابن جـنـيـ، الخـصـائـصـ ٣٦٢/١

(٢) سـعـيدـ الـأـفـغـانـيـ، فـيـ أـصـوـلـ الـنـحـوـ صـ٨ـ٤ـ

(٣) يـنـظـرـ: جـمـالـ الدـيـنـ الـأـسـنـوـيـ، الـكـوـكـبـ الـدـرـيـ (ـدـرـاسـةـ الـمـحـقـقـ)ـ صـ٧ـ١ـ٧ـ٠ـ

(٤) يـنـظـرـ: اـبـنـ سـلامـ ، طـبـقـاتـ الـشـعـراءـ صـ٣ـ٠ـ٢ـ٩ـ

(٥) المـرـجـعـ السـابـقـ صـ٣ـ١ـ

(٦) آلـ الـحـضـرـمـيـ: هـمـ حـلـفاءـ بـنـ عـبـدـ الشـمـسـ بـنـ عـبـدـ مـنـافـ، وـالـحـلـيفـ عـنـدـ الـعـرـبـ مـوـلـىـ. اـبـنـ سـلامـ ، طـبـقـاتـ الـشـعـراءـ، صـ٣ـ٢ـ

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا  
 وعاب على الفرزدق في هذا البيت، لذلك برع في القياس وتشدد فيه؛  
 لأنه يقيس على كلام العرب، ويقول ابن سلام عنه: "سمعت أبي يسأل  
 يونس عن ابن أبي إسحاق وعلمه. قال: هو والنحو سواء، وهو الغاية، قال:  
 فأين علمه من علم الناس اليوم؟ قال: لو كان في الناس اليوم أحد لا يعلم  
 إلا علمه لضحك منه، ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذده ونظره كان أعلم  
 الناس. قلت أنا ليونس: هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئاً؟ قال: نعم،  
 قال: قلت: هل يقول أحد الصوائق؟ يعني السويق. قال: نعم، عمرو ابن  
 تميم يقولها. وما تريد إلى هذا عليك بباب من النحو يطرد وينقاد" <sup>(١)</sup>.  
 وتدل قصصه مع الفرزدق على شدة تجرده للقياس، وتشدده فيه،  
 فالفرزدق ابن اللغة يتصرف بها كيف يشاء، وابن أبي إسحاق يرفض ذلك؛  
 لأنّه مخالف للقياس المتبّع، والقواعد المطردة . ومن هذه القصص قول  
 الفرزدق في مدح يزيد بن عبد الملك:

مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضَرَّبُنا  
 بِحَاصِبِ كَنْدِ يَفِ الْقُطْنِ مَتَّثُورِ  
 عَلَى زَوَاحِفَ تُرْجَى مُخْهَا رِيرِ <sup>(٢)</sup>  
 فَقَالَ لِهِ ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ أَسْأَتْ إِنْمَا هِيَ رِيرٌ وَكَذَلِكَ قِيَاسُ النَّحْوِ فِي  
 هَذَا الْمَوْضِعِ، وَقَالَ يُونَسُ: وَالَّذِي قَالَ جَائِزْ حَسْنٌ" <sup>(٣)</sup>.

وما مثل ابن أبي إسحاق إلا مثل عربي يتعلم لغة أجنبية، فالعربي  
 الذي يتعلم الإنجليزية مثلاً، يتعلم قواعد لغة، فإذا ما سمع عباره باللهجة  
 العامية من ابن اللغة الإنجليزية، أو جملة تخالف القواعد والقوالب اللغوية  
 للغة الإنجليزية، فإنه بالطبع سينكر ذلك، والسبب أنها مخالفة

(١) ابن سلام ، طبقات الشعراء ص ٣٠-٣١

(٢) في ديوان الفرزدق، ٢١٣/١، رواية (على زواحف ترجيها محاسير)، وفي ديوان الفرزدق ٢٥٣-٢٦١ ثلات قصائد على هذا الوزن والقافية، وليس منها هذا البيت المشهور. ينظر: الفرزدق: ديوانه، دار صادر، بيروت

(٣) ابن سلام، طبقات الشعراء، ص ٣١

لقواعد والأسس التي تعلمها، فهو يقيس على القواعد المطردة، في حين يتصرف ابن اللغة فيها كيف شاء، وهذا بالفعل ما حدث بين ابن أبي إسحاق والفرزدق حتى وصف بأنه شديد التجريد للقياس، من أجل ذلك كان ابن أبي إسحاق سريعاً إلى تخطئة المعربين إذا خرجوه عن المأثور في كلام العرب<sup>(١)</sup>.

والظاهر أن أكثر القياسيين كانوا من الموالي المستعربين<sup>(٢)</sup>، فعنترة بن معدان كان مولى آل مهرة، وعيسى بن عمرو كان مولى لخالد بن الوليد المخزومي، ومسلمة بن عبد الله كان مولى بنى مهر، ويونس بن حبيب كان مولى آل ضبة، وسيبويه كان مولى بنى الحارث بن كعب، وعبد الله بن أبي إسحاق كان مولى آل حضرمي<sup>(٣)</sup>.

وتعكس هذه الحقيقة الحالة التي كان يشعر بها الأعاجم لتعليم العربية ومعرفة قواعدها، ليتمكنوا من الاتصال بالفئة الحاكمة من جهة، ومن شق طريقهم إلى الحياة الجديدة التي اقتضت معرفة العربية من جهة أخرى<sup>(٤)</sup>، بالإضافة إلى أنهم تعلموا قواعد لا يجوز الخروج عليها، لذلك أخذوا يفرضونها على كل ناطق بالعربية، وحتى العرب أنفسهم.

وقد بلغت شکوى الشعراء العرب من هؤلاء الموالي المستعربين ذروتها بسبب تشددتهم في القياس، فهذا حال لسانهم يفصح عنه عمّار الكلبي، وقد عيب عليه بيت من شعره، فامتنع ذلك وقال<sup>(٥)</sup>:

ما زلنا من المستعربين ومن  
قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا  
إن قلت قافية بكرأ يكون بها  
بيت خلاف الذي قاسوه أو ذرعوا

(١) إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية ص ١٧

(٢) فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو ص ١٢٥

(٣) المرجع السابق ص ١٠٥ .

(٤) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٥) ابن جني ، الخصائص ٢٤٠/١

وذاك خفض، وهذا ليس يرتفع  
 وبين زيدٍ فطال الضرب والوجع  
 وبين قومٍ على إعرابهم طُبعوا  
 ما تعرفون، وما لا تعرفوا فدعوا  
 نارِ المjosوسِ و لا تُبنى بها البيع  
 قالوا: لحَنْتَ، وهذا ليس منتصباً  
 وحرّضوا بين عبد الله من حُمُقٍ  
 كم بين قومٍ قد احتالوا لمنطقهم  
 ما كلُّ قولٍ مشروهاً لكم، فخذوا  
 لأن أرضي أرضٌ لا تُشَبِّهُ بها  
 وظاهر هذه الأبيات ينم على روح هزلية، ومداعبة ازدراها الشاعر.  
 وكان ابن أبي إسحاق وأبو عمرو بن العلاء يمثلان ظاهريتين في  
 النحو العربي، وهما: ظاهرة القياس التي يمثلها عبدالله بن أبي إسحاق،  
 وظاهرة السماع التي يمثلها أبو عمرو بن العلاء<sup>(١)</sup>.  
 ورد لفظ القياس مقروراً بمحاولة النحاة الأوائل وضع أساس للنحو  
 العربي تحفظ اللسان عن اللحن، وتعين على فهم القرآن الكريم وضبط  
 أدائه، وفي مقدمة هؤلاء النحاة أبو الأسود الدؤلي<sup>(٢)</sup>، وكان الحضرمي يفهم  
 من معنى القياس الاطراد والثبات والقاعدة<sup>(٣)</sup>، أي موافقة الإعراب  
 والتمشي مع روح القاعدة، وليس فيه تفريغ ولا تفصيل، ولا فلسفة ذهنية  
 محضة، كما سنعرفه فيما بعد، وهذا يدل على أن فكرة القياس أو نشأته  
 كانت عربية، ولدت في أرضٍ عربية لم تتصل بمصادر أجنبية.

لقد تبادر موقف علماء اللغة المعاصرين من أصل النحو العربي، فوق  
 بعضهم موقفاً حائراً متربداً في أصل النحو العربي وفيما إذا كانت نشأته  
 بتأثير أجنبي، ووقف فريق آخر موقفاً الحذر من هذا التفسير، وراح فريق  
 ثالث يبحث ويناقش، ونشأ هذا التبادر أولاً عند المستشرقين ثم انتشر بين  
 الباحثين العرب الذين درسوا في الغرب وتأثروا بالفكر الغربي<sup>(٤)</sup>.

(١) محمد خير الحلواني، الخلاف النحوي ص ١٨

(٢) محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي ص ١٠٢

(٣) حلمي خليل ، العربية وعلم اللغة البنوي ص ٢٠

(٤) ينظر: كيس فيرنستيج، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ترجمة: محمود كناكري(المقدمة) ص ١٧

يُزعم كثير من المستشرقين أن نشأة النحو العربي جاءت بتأثير من ثقافات أجنبية كاليونانية والسريانية والفارسية، ومن هؤلاء المستشرقين: المستشرق الألماني (Merx) حيث أدعى في كتابه (تاريخ صناعة النحو عند السريان) أن العرب اقتبسوا بعض المفاهيم والمصطلحات اليونانية، والمستشرق الفرنسي (Fleisch) الذي أخذ برأي (Merx) دون تحفظ، والمستشرق كارل بروكلمان الذي يشكك في أصل النحو العربي<sup>(١)</sup>، والمستشرق الهولندي (سي.هـ . فرستيغ) الذي يرى أن معيار النحو أو أصول النحو مرتبطة بتلك المبادئ المستعملة في الطب اليوناني، وأن النظام العربي – الأصول – يظهر تشابهاً عجيباً للمعايير اليونانية، وينسب هذا التشابه إلى اتصال مباشر للنحوين العرب مع النحو اليوناني آنذاك<sup>(٢)</sup>، وغيرهم الكثير.

وتبع هؤلاء المستشرقين بعض اللغويين العرب المعاصرين أمثال: إبراهيم مصطفى وأحمد أمين<sup>(٣)</sup>، ومحمود السعران الذي يرى أن النحو العربي تأثر في مراحله الأولى شيئاً من التأثير بمنطق أرسطو<sup>(٤)</sup> وكذلك ذكر إبراهيم بيومي أن المنطق الأرسطي أثر في النحو العربي<sup>(٥)</sup> ويرى علي أبو المكارم أن المنهج المنطقي اليوناني ترك ظلالاً من التأثر في ميادين الدراسة التركيبية أو النحوية، إلا أن النحو كان من آخر العلوم العربية تأثراً بالمنطق اليوناني، وظل فترة طويلة بمنأى عن هذا التأثر<sup>(٦)</sup>، وهذا يجعلنا نؤكد أن نشأة النحو كانت عربية خالصة في مرحلته الأولى؛ في حين يرى مهدي المخزومي أن النحو قد تأثر بالثقافة اليونانية

(١) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٠-١٩

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ١٦٤، ص ١٧٠

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص ١٩

(٤) ينظر: محمود السعران، علم اللغة ص ٣٢٦

(٥) ينظر: إبراهيم بيومي، منطق أرسطو والنحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، ج ٧، ١٩٥٣م، ص ٣٣٩

(٦) ينظر: علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص ٦٥-٧٩

منذ زمن مبكر، منذ أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني، وهي الفترة التي ظهرت فيها الفلسفة الكلامية ظهوراً واضحاً، ويرى أن الحضرمي قد تأثر بهذه الفلسفة الكلامية قبل الخليل بن أحمد<sup>(١)</sup>.

وكذلك يقرر محمد عيد أن منشأ فكرة القياس عند ابن أبي إسحاق تعود إلى المنطق اليوناني والنحو السرياني، لهذا نجده يقول: "وإذا كانت الصلة المباشرة بين ابن أبي إسحاق والمنطق ونحو السريان مجهولة الآن، فإن الدلائل تؤكّد حدوث تلك الصلة وتتأثر بها، وتتلخص في تلك الظروف العامة لنسبه وعصره وعقله"<sup>(٢)</sup>.

ويوضح محمد حسن عواد هذه الظروف العامة بأنه أراد "بنسبة" كونه من الموالي، فهذه الميزة أتاحت له الاختلاط بالأعاجم، ويريد "عصره" الفترة التي عاش فيها، وهي فترة شاعت فيها العلوم الإغريقية، ومنها المنطق على حد رأيه، ويريد "عقله" أي أنه كان ذا ذهن ثاقب، فإذا اجتمعت هذه الأمور الثلاثة صار ثمة ما يشير إلى تلك الصلة بين ابن أبي إسحاق والمنطق ونحو السريان، ويرى أن هذه الأدلة التي ساقها محمد عيد ظنية الدلالة<sup>(٣)</sup>.

وأوافق محمد حسن عواد فيما ذهب إليه لكون الدلائل التي تشير إلى صلة ابن أبي إسحاق بالمنطق اليوناني والنحو السرياني مجهولة، ولا يستند التقرير العلمي إلى شيء مجهول، فلا بد للتقرير العلمي من دلائل علمية واضحة، زيادة على أن القياس عند ابن أبي إسحاق لم يتجاوز معناه اللغوي، والذي يعني موافقة الإعراب والتمشي مع روح اللغة، فلو كان ابن أبي إسحاق متأثراً بالمنطق اليوناني والنحو السرياني لتغير مفهوم

(١) ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ص ٤١-٤٢.

(٢) محمد عيد، أصول النحو العربي ص ٨١.

(٣) جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدربي ، (دراسة المحقق) ص ٥٣، حاشية رقم (١).

القياس كما سنرى عند نهاة القرن الرابع الهجري الذين تأثروا بالمنطق تأثراً واضحاً، ولظهرت التعريفات والتفصيلات في القياس وغيره من أصول النحو .

ويرى بعض المستشرقين أمثال "كارتر<sup>(١)</sup> وجوتولد فايل" أن فكرة تأثر النحو العربي بالثقافة اليونانية فكرة مرفوضة، ويدرك "جوتولد فايل" أن علم النحو يعدّ عربياً محضاً، وأن الخليل كان عربياً خالص العروبة وينفي من نحوه أي تأثر خارجي<sup>(٢)</sup>، ومن الموافقين أيضاً على أصلية النحو العربي المستشرق الفرنسي "جيرارتوبو"<sup>(٣)</sup>، بينما يقف المستشرق "ليتمان" موقفاً وسطاً، حيث يرى أن فكرة النحو بدأت عربية ثم تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق<sup>(٤)</sup>.

ويرى عبدالعال سالم أن فكرة نسبة النحو العربي لغير العرب فكرة ضالة ، لأنها تقرر أن العرب أمة أمية لا علم لها بالقراءة والكتابة، وقد فند إدعاء الأمية في العرب وجهلهم بالقراءة والكتابة<sup>(٥)</sup>، والواقع أن التاريخ لا يقدم شيئاً مادياً مؤكداً عن اتصال النحاة الأوائل بالمنطق الأرسطي اتصالاً مباشرأً، فالروايات عن هذه الفترة مضطربة<sup>(٦)</sup> لأن تاريخ وضع النحو يبدو غامضاً، ومن الصعب التتحقق من بداياته الأولى.

والقياس بمفهومه الاصطلاحي العلمي لم يظهر في مرحلة ابن أبي إسحاق في الدراسات النحوية، والأصول النحوية لم تكن تقررت بعد، فالرجل يبدو متأثراً بفكرة القياس الشرعي، ومعروف أن القياس الشرعي كان في زمن الرسول عليه الصلاة والسلام وصحابته.

(١) ينظر: كيس فيرسينغ، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ص ٢١، ٥٦ وما بعدها.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٥-٢٦، ٩٦-٩٧.

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٦.

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٢.

(٥) ينظر: عبدالعال سالم مكرم، الحلقة المفقودة ، ص ١١-١٥.

(٦) عبد الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ٦٢.

لقد كانت أصول الفقه قائمة في نفوس المجتهدين من الصدر الأول ، فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل معاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن : "كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال : أقضى بكتاب الله، قال: فإن لم يكن في كتاب الله؟ قال : فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فإن لم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال : اجتهد رأيي ولا آلو . قال : فضرب صدري ، فقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم لما يرضي رسول الله<sup>(١)</sup> فهذه ثلاثة أصول حدها معاذ بن جبل وأقره رسول الله عليها ، والمقصود بالرأي في الحديث هو رد النظير إلى نظيره في الكتاب والسنة<sup>(٢)</sup> .

عرف العرب القياس في صور اجتهادات لبعض الصحابة والتابعين في استنباط الأحكام التي لم يرد فيها نص ، قياساً على ما ورد فيه نص ، وقدموا بين يدي هذه الأحكام بعض التعليقات<sup>(٣)</sup> .

لذلك نجد أن البيئة التي حملت علماء الفقه على ابتداع علم أصول الفقه حملت علماء النحو على تبني هذا العلم وتعهده بالرعاية والاهتمام<sup>(٤)</sup> ، وبالتالي ابتداع علم أصول النحو .

ويرى علي أبو المكارم أن من المسلمات أن أصول الفقه أقدم من أصول النحو ، فإذا كان القياس في أصول الفقه يرجع إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته ، فإنه في أصول النحو يرجع إلى ابن أبي إسحاق بل إلى أبي الأسود الدؤلي . وإنما كان دور ابن أبي إسحاق في القياس هو دور المسرف ، وليس دور المبتكر له<sup>(٥)</sup> ، وهذا واضح من العبارة التي

(١) أحمد بن حنبل ، مسند الإمام أحمد بن حنبل ، ٣٠٣/٦ ، رقم الحديث (٢١٥٠٢) .

(٢) محمود أحمد نحلة ، أصول النحو العربي ص ٩

(٣) ينظر : حلمي خليل ، علم اللغة النبوية ، ص ٣١

(٤) جميل علوش ، ابن الأثينا ربي وجهوده في النحو ص ١٤٨

(٥) علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، ص ١٢

ذكرها ابن سلام في أن ابن أبي إسحاق مدّ القياس، فدلالة الكلمة "مدّ" أن القياس كان موجوداً قبله إلا أنه توسع فيه، فلا يبعد الحال هذه أن يكون ابن أبي إسحاق قد تأثر في القياس النحوبي بفكرة القياس الشرعي، وبخاصة أن القياس النحوبي عنده يتصرف بالصفات التي اتصف بها القياس الشرعي، وهي صفات البساطة، والوضوح، والبعد عن المنطق وطرائقه، وإذا صح هذا فإن القياس النحوبي في مرحلته الأولى قد ولد في أحضان القياس الشرعي<sup>(١)</sup>، ولا يستبعد جعفر عابنه أن يكون كل من قياس النحو والفقه قد نشأ منفصلاً عن الآخر نشأة طبيعية ساذجة، وأنهما التقىا بعد ذلك في الأخذ بقوانين المنطق لاحكام أركانهما، ثم تأثر النحاة المتأخرن بالفقهاء في ترتيب قضائيا قياسهم عندما اتجهوا إلى بناء أصوله على غرار أصول الفقه<sup>(٢)</sup>، وأظنّ أن جعفر عابنة اعتمد في حكمه هذا على النحاة المتأخرن الذين صنفوا في أصول النحو ، فقد صنفوها على غرار أصول الفقه، وصرحوا بذلك.

إن مصطلحات أصول النحو لم تنشأ منفصلة عن مصطلحات أصول الفقه، ولا سيما القياس، لذلك أرى خلاف ما ذكره جعفر عابنة، إذ إن جميع علوم اللغة جاءت خدمة للقرآن والشريعة، وإن النحاة الأوائل كانوا مهتمين بعلوم القرآن وقراءاته، فهذا – مثلاً – أبو عمرو بن العلاء كان قارئاً، وهذا الخليل بن أحمد كان عالماً بالسنة، وقد قيل: "إن أهل العربية كلهم أصحاب أهواه إلا أربعة كانوا أصحاب سنة: أبو عمرو بن العلاء، والخليل، ويونس بن حبيب البصري، والأصمسي"<sup>(٣)</sup>. وفي هؤلاء بدأ النحو والقياس وترعرع، فهم كلهم – عدا الأصمسي – نحاة

(١) جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدرني، ص ٨٨.

(٢) جعفر عابنه، مكانة الخليل بن أحمد في النحو ، ص ١٤٨

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٧

تأثروا بالعلوم الدينية، وظهر ذلك في آرائهم النحوية، لذلك فالقياس النحوي نشأ في أحضان القياس الفقهي، وليس منفصلاً عنه.

والقارئ للمؤلفات التي كتبت في أصول الفقه يدرك إدراكاً لا يشوبه الشك أن هذا العلم بدأ في عهد الصحابة، فلقد عرفوا طرق الاستنتاج الفقهية، والمناهج التي يتبعونها لاستبطاط الأحكام الشرعية<sup>(١)</sup>، وكان ذلك قبل معرفة النحوة مناهج النحو وأصوله.

ونجد أن المؤلفات التي اهتمت بالتفريع وقياس الفروع على الأصول والأشباه على النظائر، وبيان العلل، كلها قد كتبها أصحابها بعد زمن الأئمة الأربع الذين وضعوا علم أصول الفقه وأرسوا قواعده، وهذا يظهر لنا بجلاء أن علم أصول الفقه هو المؤثر في علم أصول النحو وليس العكس<sup>(٢)</sup> فالقياس – بوصفه أصلاً من أصول النحو العربي – كان محمولاً على القياس الفقهي في المرحلة الأولى من حياتهما<sup>(٣)</sup>.

وخلاصة ذلك أن القياس في هذه المرحلة يعني مماثلة شيء بشيء، من غير مزج لذلك بالقضايا المنطقية، فهو بمعناه اللغوي المباشر البسيط يتاسب مع هذه المرحلة، وكلمة "أصول" لم تظهر أبداً بمعناها اللغوي ولا الأصطلاحي.

#### **– المرحلة الثانية من مراحل أصول النحو:**

تمتاز بنشاط القياس، واتساع دائرته، وإفراد بعض أصول النحو في كتب مستقلة كالعلة، كما تمتاز هذه المرحلة بتسرب المنطق إلى المباحث النحوية وكلام النحويين فيما يسمونه العلل الثواني والثالث، وانصباب النحو بصبغة مخالفة للذوق العربي<sup>(٤)</sup>.

(١) أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص ١٥٥

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٧

<sup>(٣)</sup> ينظر: جمال الدين الأسنوي، *الكوكب الدرني*، ص ٥٦.

<sup>(٤)</sup> ينظر: المرجع السابق، ص ٧٠

وأول من يمثل هذه المرحلة هو الخليل بن أحمد الذي يعتبر سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه<sup>(١)</sup>، ونجد أن مفهوم القياس عنده يتفق مع مفهوم القياس عند ابن أبي إسحاق من جهة اتساقه مع روح اللغة وطبيعتها، والبعد عن التعليقات القياسية والجدلية التي عرفت فيما بعد، وإن كان الخليل قد وسع من دائرة القياس، والتعليق<sup>(٢)</sup>، فإليه يرجع الفضل في إظهار معالم القياس ووضع رسومه ومناهجه، وله أنماط كثيرة من قياسه في أبواب شتى مبعثرة في كتاب سيبويه<sup>(٣)</sup>.

**وفتح الخليل باب العلل على مصراعيه أمام النحوة، فبسط القول في العلل النحوية، وعندما سُئل عنها، "فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقوا على سجيتها وطبعها. وعرفت موقع كلامها، وقام في عقولها عللها، وإن لم يُقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللاحقة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سُنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتملاً أن يكون علة لذلك. فإن سُنح لغيره علة لما علته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلوم فليأت بها"<sup>(٤)</sup>.**

(١) ينظر: ابن جني، *الخصائص* ٣٦٢/١

(٢) ينظر: جمال الدين الأسنوي، *الكوكب الدرري* ص ٥٦

(٣) سعيد الأفغاني ، في *أصول النحو* ص ٨٥

(٤) الزجاجي، *الإيضاح في علل النحو*، ص ٦٥-٦٦.

نفهم من كلام الخليل أن التعليل بدأ مع بداية النحو العربي وتطور معه وإن لم يكن التعليل ظاهراً، إلا أنه قائم في نفوس العرب، والذين علوا الأحكام النحوية كالخليل وغيره من النحاة الأوائل، إنما عللوها بما عندهم من تصورات وآراء اجتهادية، ربما اتفقت مع ما أرادته العرب من نطقها. لذلك وجدنا فيما بعد عندما تطور التعليل أن الحكم النحوي الواحد يعلل بأكثر من علة، وما مسائل الخلاف بين النحاة إلا بسبب اختلاف التعليل. وقد كان الخليل نبئاً في كلامه، فقد جعل العلة النحوية اجتهاداً من النحاة، كلّ يجتهد بحسب خبرته ومعرفته بكلام العرب وسننها. ونلاحظ أن التعليل عند الخليل تعليل لغوي أكثر منه منطقياً، فهو يعتمد على حسّه اللغوي، وأن هذه العلل من صنعه وليس للعرب بها علم عندما نطبق بكلامها ، وكان لا يتعصب لتعليلاته<sup>(١)</sup>.

وقد كثُر استعمال القياس إبان تدوين قواعد اللغة؛ إذ كان لا بدًّ آنذاك من الكشف عن الحالات المتشابهة التي تتضمن تحت حكم واحد في سبيل صوغ قاعدة كلية وإيابة ما يمكن أن يكون قد شذَّ عن هذه القاعدة<sup>(٢)</sup>.  
ويأتي بعد الخليل تلميذه سيبويه فيتشعب القياس عنده ويكثر التعليل.  
كما يشيع القياس أيضاً عند معاصر لسيبوبيه، كان رئيس مدرسة الكوفة في زمانه، وهو الكسائي الذي ينسب إليه البيت المشهور:

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل علم ينتفع  
ثم يتسع القياس والتعليق بعد هؤلاء وتصنف كتب مستقلة فيهما، وإن كانت  
أصول النحو كعلم مستقل لم يحدد شكلها النهائي، بل أن لفظ "أصول النحو"  
لم يكن قد ظهر بعد<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي ص ٦٦

<sup>١١٩</sup>) ينظر: فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو ص

(٣) جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدربي ص ٥٦-٥٨

وذكر ابن جني أن أبا الحسن الأخفش سعيد بن مسuda (ت ٢١٠ هـ) قد ألف كتاباً في المقاييس، وقد وجه إليه القدر في احتجاجه وعلمه<sup>(١)</sup>، كما ألف قطرب كتاب "العلل في النحو"<sup>(٢)</sup>، ومثل هذه الكتب مفقودة لم تصل إلينا، وغيابها جعل هذه المرحلة غامضة، فربما تأثر أصحاب هذه المصنفات بالفلاسفة، وتكون هي النقطة الأولى لظهور التعليل والقياس الجدلية، إلا أن الحكم على ذلك ظنيّ.

ولكن ما أن ظهرت المدارس النحوية حتى تأثر النحو بالفلاسفة والمتكلمين، مما أثر ذلك في الدرس النحوي، وأهم ما يلاحظ على هذه المدارس أن كل حكم نحوبي يعلل، وكل ظاهرة نحوية أو جزئية لا بدّ لها من علة عقلية، ولم يكتفوا بالعلل القريبة، فقد ذهبوا يغوصون على كواطن العلل وخفياتها ودفائتها، وكل نحوبي بصري أو كوفي أو بغدادي يجرب ملكاته الذهنية، ويستتبع عللاً جديدة بحسب ما استخزن عقله من قوة البرهان وحشى من عمق الدلالات<sup>(٣)</sup>.

والبصرة هي صاحبة الأصول النظرية التي قام عليها الدرس النحوي واللغوي عند العرب<sup>(٤)</sup>، واتفقت المدارس على هذه الأصول إلا أنها تفاوتت في تطبيقها واستعمالها.

ومن أبرز سمات هذه المرحلة: التعقيد والغموض وتسرب المنطق – عن طريق المتكلمين – إلى علم النحو، وظهور التعليل القياسي الجدلية، وهو تعليل لا يتفق وصفاء العربية ويتصادم مع الذوق العربي<sup>(٥)</sup>.

وحفظت لنا كتب الطبقات عدة كتب في العلل أهمها: كتاب العلل في

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٢-٢/١

(٢) ابن النديم، الفهرست ص ٧٦

(٣) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو(مقدمة الدكتور شوقي ضيف)/ب

(٤) ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنائي ص ١٤٣

(٥) جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدربي ص ٦٠

**النحو لهارون بن الحايك**، وكتاب العلل في النحو لقطرب، وكتاب علل النحو للمازني، والمخтар في علل النحو لابن كيسان، والإيضاح في علل النحو للزجاجي، والنحو المجموع على العلل لمبرمان<sup>(١)</sup>.

وخلاصة ذلك أن بعض أصول النحو – ولا سيما القياس والتعليق – بدأت تتبلور نتيجة تأثيرها بالعلوم الأخرى، إلا أن مصطلح "الأصول" لم يظهر في هذه المرحلة أيضاً.

**– المرحلة الثالثة:** تتصف بالصفات التي اتصف بها المرحلة الثانية، ولكن بصورة أوسع، والجديد في هذه المرحلة ظهور مصطلح "أصول النحو" لأول مرة، وهو اسم كتاب لأبي بكر بن السراج<sup>(٢)</sup>، حاول فيه مؤلفه أن يضع أساساً ثابتاً لعلم النحو العربي<sup>(٣)</sup>.

ويعد أبو بكر بن السراج (ت ٤٣٦هـ) أول من استخدم هذا المصطلح، وإن كان هذا المصطلح لا يتجاوز معناه اللغوي، ولا يقترب من معناه الاصطلاحي إلا بشيء يسير، ومعظم مباحث الكتاب هي نحوية وصرفية<sup>(٤)</sup>.

ونرى أن الأصول عند ابن سراج تعني قواعد النحو، فقد اختار عنوان الكتاب مراعياً المعنى اللغوي لكلمة أصل. والأصل في اللغة كما أوردته المعاجم يعني الأساس الذي يبني عليه، وأصول النحو في نظر ابن سراج تعني أبواب النحو الرئيسية وقوانينها العامة، أما المعنى الاصطلاحي لأصول النحو القائم على التظير والتقنين فلم يعرض له إلا بشيء يسير<sup>(٥)</sup>، فقد عرض للسماع والقياس والمطرد والشاذ والعلة في أول

(١) فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو ص ٢٣٣

(٢) كتاب ابن السراج مطبوع، حققه عبد الحسين الفتنلي، ونشرته مؤسسة الرسالة في بيروت عام ١٩٨٥، ونشر قبل ذلك في بغداد سنة ١٩٧٣ لنفس المحقق.

(٣) جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدرري، ص ٧١

(٤) المرجع السابق، ص ٦٠-٦١.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص ٦٢

الكتاب، وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله: "فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمس فيه بما نحن عليه، إلا حرفاً أو حرفين في أوله"<sup>(١)</sup>. وقد ذكر ابن السراج أن غرضه من الكتاب (الأصول) ذكر العلة "وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع، لأنه كتاب إيجاز"<sup>(٢)</sup>، وقد عرف العلماء هذا الكتاب وتعهدوه بالشرح والتفسير حتى قال عنه ياقوت الحموي: "ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله"<sup>(٣)</sup>، وتكمّن أهميته في كونه كتاباً موسوعياً تناول فيه ابن السراج أبواب النحو والصرف، وأنه ثالث كتاب نحوي وصل إلينا بعد كتاب سيبويه وكتاب المقتضب للمبرد<sup>(٤)</sup>، والقارئ للكتاب يدرك أن ما عنده ابن السراج بالأصول هو قواعد النحو الأساسية، لا أدلة التي استتبّطت منها هذه القواعد"<sup>(٥)</sup>.

ولكن لو رجعنا إلى مقوله ابن جني: "وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمس فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله"<sup>(٦)</sup>؛ فإنه يتبيّن لنا أن هناك كتاباً تعرّضت لأصول النحو ولكن ما جاء على مذهب أصول الكلام والفقه هو كتاب أصول أبي بكر وذلك في شيء يسير منه.

**وذكر القبطي<sup>(٧)</sup> أن أباً جعفر النحاس (ت ٥٣٨هـ) ألف في أصول النحو كتاباً أسماه: الكافي في أصول النحو،**

(١) ابن جني، *الخصائص* ٢/١

(٢) ابن سراج، *الأصول* ٣٦/١

(٣) ياقوت الحموي، *معجم الأدباء*، ٢٥٣٥/٦

(٤) ينظر: مجدي إبراهيم يوسف، *الجهود اللغوية لابن السراج* ص ٢٠

(٥) محمود أحمد نحلة، *أصول النحو العربي* ص ١٧

(٦) ابن جني، *الخصائص* ٢/١

(٧) ينظر: جمال الدين القبطي، *أنباء الرواية* ١٣٨/١

وذكر الزبيدي<sup>(١)</sup> أن ابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ) افتَنَ في تفسيره لكتاب الجرمي وجمع فيه "الأصول" العربية، وذكر الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) في مقدمة كتابه الإيضاح أن الكتب التي أفتَت في الأصول كثيرة جداً<sup>(٢)</sup>.

وذكر صاحب إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون كتاباً في أصول النحو لأبي الحسن بن داود حسن القرشي المقرى النحوي المعروف بالنقار الكوفي (ت ٣٥٢ هـ)<sup>(٣)</sup>.

ولا يزال الحديث عن أصول النحو من الناحية التاريخية محاطاً بشيء من الغموض وعدم الوضوح<sup>(٤)</sup>.

لقد نسب بعض العلماء فضل ابتكار علم الأصول إلى ابن السراج، من هؤلاء ما قاله محقق كتاب "سر الصناعة" لابن جني بأن مخترع علم أصول النحو هو ابن السراج، وكذلك يرى علي أبو المكارم أن أول من يشار إليه في فضل ابتكار علم أصول النحو، هو أبو بكر بن السراج، وذلك في كتابيه: أصول النحو الكبير والصغير<sup>(٥)</sup>.

ويرى جميل علوش: أن هؤلاء الذين نسبوا فضل ابتكار هذا العلم إلى ابن السراج قد اعتمدوا على ظواهر الأمور دون النفاذ إلى أعماقها وبواطنها، إذ اكتفوا بالتسمية دليلاً على وجهة نظرهم، وهذه ليست حجة كافية في هذا المجال<sup>(٦)</sup>، وتعد نسبة علم أصول النحو لابن السراج ضرباً من التجاوز والمسامحة<sup>(٧)</sup>، وساق البراهين والأدلة التي تثبت أن ابن السراج لم يكن مبتكرًا لعلم أصول النحو، وهو رأي يمكن أن نرکن إليه.

(١) ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين ص ١١٦

(٢) ينظر: الزجاجي، الإيضاح ص ٢٨

(٣) ينظر: إسماعيل باشا، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ٩٣/١

(٤) ينظر: يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ص ٦

(٥) علي أبو المكارم، أصول التكثير النحوي، ص ٤

(٦) جميل علوش، ابن الأثيري وجهوده في النحو ص ١٥٧

(٧) المرجع السابق، جميل علوش، ص ١٦١

وهذا يعني أن أصول النحو عند ابن السراج تعني قواعده وأبوابه الأساسية، إلا أن لهذا الكتاب صيتاً ذائعاً ومنزلة عظيمة عند النحاة، فقد أثثروا النقل عنه لسعة مادته وشهرة مؤلفه، إذ جمع أبواب النحو والصرف وأخذ مسائل سيبويه ورتبها<sup>(١)</sup>، وقواعد النحو أصول بمعنى آخر مبادر للأصول التي هي علم أدلة النحو<sup>(٢)</sup>.

والخلاصة أن ابن السراج كان له فضل في إظهار هذا المصطلح إلى حيز الوجود بغض النظر عن دقة دلالته على ما نعرفه من دلالة المصطلح.

وذكر أحمد مكي الأنصاري<sup>(٣)</sup> أن الفراء المتوفى سنة (٢٠٧هـ) هو أول من ضبط العربية، ووضع لها الأصول والقوانين، فيكون أول من وضع علم أصول النحو في كتابه "الحدود" واعتمد في ذلك على ما جاء في بعض كتب التراث<sup>(٤)</sup>، فقد روى الخطيب البغدادي: أن أمير المؤمنين المأمون أمر الفراء أن يؤلف كتاباً يجمع فيه أصول النحو، وما سمع من العرب<sup>(٥)</sup>.

وقد فند أحد الباحثين ما ساقه الأنصاري، وقال إن فيه نظراً من جهات، حيث إن كتاب "الحدود" من الكتب المفقودة والحكم عليه ظني اجتهادي، وإن كلمة "أصول" لها معانٍ متعددة، وغيرها من الآراء التي ذكرها<sup>(٦)</sup>.

**– المرحلة الرابعة:** جاء بعد ابن السراج الزجاجي والرماني وأبو علي الفارسي وكان لهم جهود في دفع عجلة القياس والتعليق، وذلك بسبب

(١) محمد الحمصي، نظرات في كتاب "الأصول في النحو لابن السراج"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع ٢٥/١٩٨٨م.

(٢) ينظر: حسن الملح، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ص ٤٠.

(٣) أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومذهبة في النحو ص ٢٢٥-٢٢٦، نقلأ عن حسن الملح، نظرية الأصل والفرع ص ٣٩.

(٤) حسن الملح، نظرية الأصل والفرع ص ٢٩.

(٥) ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٤٩/١٤، وابن خلكان ، وفيات الأعيان ٦/١٧٧.

(٦) ينظر: حسن خميس الملح ، نظرية الأصل والفرع، ص ٤٠-٤٣.

شدة اتصالهم بالمنطق<sup>(١)</sup>، إلا أن مساعدة أبي علي في أصول النحو كانت محصورة في الممارسات العملية والتطبيقات التي يجريها على مسائل اللغة والنحو. وهذه الممارسات كانت معروفة زمن عبد الله بن أبي إسحاق، ولكن أبو علي توسع في القياس وأوغل فيه بسبب تأثيره بالمنطق، فاستخدم الأصول واستعان بها على دراسة مسائل اللغة والنحو، وأظهر في ذلك براعة فائقة؛ لكنه لم يصنف فيه كتاباً منهجياً<sup>(٢)</sup>. ونجد جهده مؤثراً على تلميذه ابن جني في كتابه *الخصائص*.

وتتصف هذه المرحلة بصفات المرحلة الثالثة من حيث تغلغل علم الكلام في المباحث النحوية، وبلغ القياس شأواً بعيداً، ولكن الجديد في هذه المرحلة أننا نقع على أول إشارة إلى الصلة الوثيقة بين أصول الفقه والكلام وأصول النحو<sup>(٣)</sup>، فقد نقل النهاة في هذه المرحلة كثيراً من مصطلحات علم أصول الفقه، وبخاصة ما يتصل منه بالأصول العامة وطرق الاستدلال<sup>(٤)</sup>، فهذا ابن جني تلميذ أبي علي الفارسي يوضح الأصول النحوية بمعناها الاصطلاحي، ويؤلف كتابه "الخصائص" على مذهب أصول الكلام والفقه، وقد ذكر سبب تأليفه بقوله: "وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين، تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"<sup>(٥)</sup>، فكان له حق السبق بذلك.

وكان القياس النحوي في هذه المرحلة غالباً ما يبتعد عن القياس اللغوی المعترف به<sup>(٦)</sup>، وبالغ النهاة في الالتزام به وتطبيع اللغة له حتى خرج بعضهم على طبيعة الأشياء وكادوا ينسون أن القياس مستنبط من

(١) ينظر: جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدربي، ص ٦١.

(٢) جميل علوش، ابن الأثباري وجهوده في النحو، ص ١٦٤-١٦٣.

(٣) ينظر: جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدربي ص ٧٠-٧١.

(٤) محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي ص ١٧.

(٥) ابن جني، *الخصائص* ١/٢.

(٦) مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحى، الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى ص ٤٩٢.

اللغة و أن اللغات لا تبني على قياس مخترع<sup>(١)</sup>.

وقد حدد ابن جني أدلة النحو لأول مرة بـ: السمع والإجماع والقياس<sup>(٢)</sup>، وكانت أصول النحو قبله متتاثرة في كتب النحاة، ولكن ابن جني بسطها وأفرد لها كتاباً خاصاً وأفاض في الكلام عنها<sup>(٣)</sup>، فتم علم أصول النحو على يد أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني في كتابه **أصول النحو** على أن علم أصول النحو عندهما يمثل غاية ما يراد من الخصائص، والحقيقة أن علم أصول النحو عندهما يمثل غاية ما يراد من فلسفة نحوية<sup>(٤)</sup>.

**– المرحلة الخامسة:** وفيها يتبلور علم أصول النحو تبلوراً واضحاً على يد ابن الأنباري من أعيان القرن السادس الهجري (ت ٥٧٧ هـ) في كتابه "لمع الأدلة" الذي يعد أجمع الكتب التي عالجت صلة أصول النحو بأصول الفقه<sup>(٥)</sup>، وقد بين أن بينهما من المناسبة ما لا خفاء فيه؛ لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول<sup>(٦)</sup>.

وتتصف هذه المرحلة باتخاذ أقيسة النحو وتعليقاته صورة نهائية مستمرة، اتخذ النحو فيها شكله النهائي، ويرى ابن الأنباري أن النحو كله قياس<sup>(٧)</sup>.

وعرف ابن الأنباري أصول النحو – لأول مرة – بمعناه الاصطلاحي بقوله: "أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تتنوعت عنها جملته وتفصيله"<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: سعيد الأغاني، في أصول النحو ص ١١٦.

(٢) ينظر السيوطي، الاقتراح ص ٣٥.

(٣) ينظر: أحمد سليمان ياقوت ، دراسات نحوية في خصائص ابن جني ص ٦٨.

(٤) أحمد سليمان ياقوت ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي ص ٧١.

(٥) ينظر: جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدربي ص ٧١، ٦٩.

(٦) ينظر: السيوطي، الاقتراح ص ٣١.

(٧) ينظر: جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدربي ص ٦٨ - ٦٩.

(٨) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة ص ٨٠.

وحدد ابن الأنباري أدلة النحو في النقل والقياس واستصحاب الحال، فاتفق مع ابن جني في النقل<sup>(١)</sup> والقياس، وزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع؛ فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية كما هو رأي قوم<sup>(٢)</sup>.

فمرحلة ابن الأنباري هي مرحلة التظير التي تعني وضع الأصول النظرية لأصول النحو تعریفاً وتقریعاً في مبحث أو رسالة أو كتاب، وفعلاً كان ابن الأنباري متأثراً بالبحوث الفقهية: منهجاً، وتعريفاً، فكتابه "لمع الأدلة في أصول النحو" كتاب في "أصول الفقه" منقولاً إلى اللغة<sup>(٣)</sup> فقد رأى أن مبادئ علم أصول الفقه تصلح لمعالجة قضايا النحو، فاستعن بها وطبقها بحكمة وذكاء<sup>(٤)</sup>، لذلك يحس القارئ لأصول ابن الأنباري أنه يقرأ كتاباً من كتب الفقه وأنه أمام فقيه حاذق لا أمام نحو أو لغوي<sup>(٥)</sup>.

وينسب ابن الأنباري ابتكار علم أصول النحو إلى نفسه، فيقول في مقدمة كتابه لمع الأدلة: "إن جماعة من أهل الفضل والاستبصر سألوني بعد ابتكار كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" وكتاب "الإغراب في جدل الإعراب" أن أعزز لهم بكتاب ثالث في الابتكار يشتمل على علم أصول النحو"<sup>(٦)</sup> ويقول أيضاً: "وقد أفتته ليكون أول من صنف في هذه الصناعة"<sup>(٧)</sup>.

ويبقى الأمر على حاله بالنسبة لأصول النحو كما تركه ابن الأنباري إلى أن جاء السيوطي (ت ٩١١ هـ) فألف في أصول النحو كتابه "الاقتراح في علم أصول النحو وجده" ورتبه على نحو أصول الفقه ترتيباً لم يسبق إليه غيره.

(١) النقل عند ابن الأنباري يعني السماع عن ابن جني، وأرى أن النقلأشمل من السماع لأنه يشمل السماع والرواية.

(٢) ينظر السيوطي، الاقتراح ص ٣٥.

(٣) ينظر: سعيد الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ص ١٩-٢٠.

(٤) ينظر: جميل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو ص ١٥١.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص ١٣٧.

(٦) ابن الأنباري، لمع الأدلة ص ٢٣.

(٧) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

ويقول في مقدمة الكتاب ما نصه: "الحمد لله الذي أرشد لابتكار هذا النمط"<sup>(١)</sup>، ويقول أيضاً "هذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبني، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، في علم لم أسبق إلى ترتيبه، ولم أتقدم إلى تهذيبه، وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه"<sup>(٢)</sup>.

هذا الذي ذكره السيوطي في دعوى ابتكار هذا العلم جعل بعض الباحثين، يقول عنه: "والسيوطى غير صادق فيما يقول، لأن المطلع على كتابيه "الاقتراح" و"المزهر" يجده قد حشاهما بمختارات ومقطفات كثيرة من "لمع الأدلة"<sup>(٣)</sup>.

ذكر الباحث ذلك معقباً على قول السيوطي: "ثم بعد تمامه – أي كتاب الاقتراح – رأيت الكمال ابن الأنباري، قال في كتابه "نزهة الأباء في طبقات الأدباء": "علوم الأدب ثمانية: اللغة، والنحو، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصنعة الشعر، وأخبار العرب، وأنسابهم، ثم قال: وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعاهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو فيعرف به القياس وتركيبه، وأقسامه من قياس العلة وقياس الشبه، وقياس الطرد إلى غير ذلك على حدّ أصول الفقه. فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول"<sup>(٤)</sup>.

هذه هي العبارة التي ذكرها السيوطي في كتابه "الاقتراح" عن ابن الأنباري وكتابه، ثم يقول السيوطي معقباً على ذلك: "فقطلت هذين الكتابين حتى وقفت عليهما، فإذا هما لطيفان جداً، وإذا في كتابه هذا من القواعد

(١) السيوطي، الاقتراح، ص ٣٠.

(٢) المرجع السابق، الصفحة، نفسها.

(٣) جميل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو ص ١٦٩.

(٤) السيوطي، الاقتراح ص ٣١.

المهمة، والفوائد ما لم يسبق إليه أحد، ولم يعرج في واحد منها عليه<sup>(١)</sup>. ثم يقول بعد ذلك: "وقد أخذت من الكتاب الأول اللباب، وأدخلته معزواً إليه في خلل هذا الكتاب. وضمنت خلاصة الثاني في مباحث العلة، وضمنت إليه من كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف" جملة، ولم أنقل من كتابه حرفاً إلا مقررناً بالعزو إليه ليعرف مقام كتابي من كتابه، ويتميز عند أولي التمييز جليل نصابه"<sup>(٢)</sup>.

ولا أريد أن أبحث هذه القضية التي ذكرها ذلك الباحث؛ لأنها بحاجة إلى بحث مستقل<sup>(٣)</sup>، وأكتفي بهذا القول: إن العبارة التي أوردها السيوطي في مقدمة كتابه "الحمد لله الذي أرشد إلى ابتكار هذا النمط" أرى أنه لم يقصد بها ابتكار علم أصول النحو، وإنما قصد ابتكار هذا الترتيب لأصول النحو، فكلمة "النمط" في المعاجم اللغوية تعني الشكل وال الهيئة والترتيب، وقد صرخ بذلك بقوله: "في علم لم أسبق إلى ترتيبه".

وابتكر السيوطي هذا النمط، ورتب كتابه "الاقتراح" على مقدمة وسبعة كتب، وجعل أدلة النحو أربعة خلافاً لابن جني وابن الأنباري، وهي: السماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال.

ويبقى الاقتراح مرجع الباحثين في أصول النحو بالإضافة إلى المصنفات الأخرى التي سبقته، حتى جاء يحيى الشاوي من أعيان القرن الحادى عشر، وألف كتاب "ارتقاء السيادة في علم أصول النحو"، وذكر محقق الكتاب أنه أطلع على رسالة للشيخ عبد القادر المحلي من علماء أوائل القرن الحادى عشر الهجري في أصول النحو سماها "النفحة الزكية

(١) السيوطي، الاقتراح ص ٣١

(٢) المرجع السابق، ص ٣٤

(٣) لمزيد من المعلومات، ينظر: سمير الدروبي، ظاهرة التعدد والكثرة في مؤلفات السيوطي، مجلة المنار ١٩٩٩م.

فرغ من تأليفها سنة ١٠١٨ هـ<sup>(١)</sup>، وهي مخطوطة<sup>(٢)</sup>.

في أصول العربية".

وخلاصة ما يمكن أن نقوله في هذا المقام يمكن تلخيصه بما يلي:

أولاً: بالنسبة للمؤلفين: مجمل القول أن لكل واحد منهم فضلاً يحمد له، فابن جني هو أول من أقام أصول النحو على غرار أصول الفقه، وألف في ذلك كتابه "الخصائص" ولكنه لم يحصره في الحديث عن الأصول نفسها، بل استطرد إلى غيرها مما لا يلزم له<sup>(٣)</sup>، فالخصائص يعدّ موسوعة لغوية، ووصفه السيوطي بقوله: "فإنه وضعه في هذا المعنى، وسمّاه أصول النحو، ولكن أكثره خارج عن هذا المعنى، وليس مرتبًا، وفيه الغث والسمين والاستطرادات"<sup>(٤)</sup>، وأرى أن مقوله السيوطي فيها نظر، ثم جاء ابن الأباري فكان عمله أكثر تحديدًا وتنظيمًا، وتلاماهما السيوطي فتوسع فيما ذكراه، وأضاف ما فاتهما أن يلاحظاه، فأصبح ذلك العلم على يديه تماماً ناضجاً<sup>(٥)</sup>، وجمع الأصول التي ذكراهما، وجعلها أربعة: سمعاً، وإجماعاً، وقياساً، واستصحاب الحال، ثم جاء يحيى الشاوي ولم يضف شيئاً جديداً على السيوطي إلا أن عبارته واضحة وأسلوبه سهل، ويعود كتابه آخر ما وصل إلينا من كتب الأصول بالنسبة للقدماء.

ثانياً: بالنسبة للكتب: يبدو أنه يوجد نوعان من الكتب في هذا المجال:

الأول: كتب عرضت لأصول النحو بمعنى قواعده الأساسية، وما يتصل بذلك من أصل الوضع وأصل القاعدة، ومن أمثلتها كتاب ابن السراج، وما أشبهه .

(١) ينظر: يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ص ١٢.

(٢) ذكر المحقق أنها موجودة في المكتبة الأزهرية تحت رقم خاص ١٩٢٨ نحو وعام ٢٧٧٥٠، ينظر: ارتقاء السيادة ص ١٢، حاشية ٣٢.

(٣) ينظر: جعفر عابنه، مكانة الخليل بن أحمد في النحو ص ٤١

(٤) السيوطي، الاقتراح ص ٣١

(٥) ينظر: جعفر عابنه، مكانة الخليل بن أحمد في النحو ص ٤١.

الثاني: كتب عرضت لأصول النحو بمعنى أدلته الكلية أو مصادره الأساسية على نحو ما هو معروف في أصول الفقه<sup>(١)</sup>، نحو كتاب *الخصائص* لابن جني، ولمنع الأدلة لابن الأنباري، والاقتراح للسيوطى، وارتقاء السيادة في علم أصول النحو للشاعى. وزيادة على وجود كتب عرضت لأصل واحد من أصول النحو، ككتاب المقاييس لأبى الحسن الأخفش، ويبدو أن ابن جنى رأى هذا الكتاب؛ لأنه وصفه بقوله: "على أن أبا الحسن قد كان صنف في شيء من المقاييس كتيباً، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذلك أنا نبنا عنه فيه، وكفيه كلفة التعب به.."<sup>(٢)</sup>.

وكذلك حفظت لنا كتب الترجم عدة كتب في العلل، ككتاب العلل في النحو لقطرب، وكتاب علل المازنى، والإيضاح في علل النحو للزجاجى وغيره.

والخلاصة أن أصول النحو عرفت قديماً وكان يقصد بها قواعده الأساسية ومبادئه الأولية التي تُبنى عليها فروعه العديدة، وما لبثت الأصول أن أصبحت علمًا مستقلًا على نسق أصول الفقه يبحث فيها عن أدلة النحو من السمع والقياس والإجماع واستصحاب الحال<sup>(٣)</sup>.

وركزت في هذا التمهيد إجمالاً على القياس والتعليل ولم أفعل ذلك مع بقية الأصول وذلك لأن مصطلح الأصول بدأ بفكرة القياس، كما كانت فكرة الأصل عماد أصل القياس الذي هو عماد النحو ودعامته. وقد أصبح الأصل في النحو يعني القاعدة والعلة والدليل والحكم<sup>(٤)</sup>.

ونشأت فكرة القياس في أحضان القياس الشرعي، ثم ترعرعت الفكرتان في أحضان المنطق، ثم دونت أصول الفقه كاملة، وصيغت صيغة

(١) ينظر: محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي ص ٢٢-٢١

(٢) ابن جنى ، *الخصائص*، ٢/١

(٣) جعفر عبابة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، ص ٣٩

(٤) حسن الملح، نظرية الأصل والفرع، ص ٢٥

منطقية، ثم جاءت بعد ذلك مكتملة ناجحة في إطار منطقي في علم أصول النحو على نحو أصول الفقه تماماً<sup>(١)</sup>. وسأوضح بقية الأصول في موقعها من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

ويبدو أن القياس كان من أهم الأصول اللغوية شأنها عند النحويين؛ حتى اهتم حق قرينه السماع<sup>(٢)</sup>، فهذا أبو علي الفارسي يقول: "أخطيء في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطيء في واحدة من القياس"<sup>(٣)</sup>.

وسار ابن جني على نهج أستاذه حيث قال: "إن مسألة واحدة من القياس أبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"<sup>(٤)</sup>. و لذلك عدّ القياس ركيزة مهمة في عملية البناء النحوي وإنكاره في النحو لا يتحقق<sup>(٥)</sup>، لأن النحو كلّه قياس ومن أنكر القياس أنكر النحو<sup>(٦)</sup>.

فالأصول كانت قائمة في أذهان النحاة وهم يؤسسون النحو العربي، وفي كتاب سيبويه شواهد كثيرة عليها، لكن الصياغة المنهجية العلمية لهذه الأصول مجتمعة تمت على يد ابن جني، وابن الأنباري، ثم السيوطي فالشاوي، فاستوى بذلك علمًا له منهجه وحدوده ومصطلحاته.

وأنبه هنا على أن هذا الرأي إنما يخص الكتب التي وصلت إلينا، وأما ما لم يصل إلينا، وذكر في كتب الترجم، فإنه غير مشمول بهذا الرأي، فإذا وصل إلينا بعضها، فإنه يمكن بعد الإطلاع عليها أن نقول فيها قولًا ربما اختلف عن هذا القول.

(١) جمال الدين الأسنوبي، الكوكب الدربي، ص ٨٨

(٢) صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، ص ١١٤

(٣) ابن جني، الخصائص، ٩٠/٢

(٤) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٥) صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، ص ١١٥

(٦) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب وللمع الأدلة، ص ٩٥

## **الفصل الأول**

### **السماع**

## مفهوم السَّمَاع:

مفهوم السَّمَاع لغةً: السِّينُ وَالْمِيمُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ إِپِنَاسُ الشَّيْءِ بِالْأَذْنِ<sup>(١)</sup>. وَيُعْنِي أَيْضًا القِبْوَلُ وَالْعَمَلُ بِمَا يُسْمَعُ<sup>(٢)</sup>.

اصطلاحاً: مَا لَمْ تُذَكَّرْ فِيهِ قَاعِدَةُ كُلِّيَّةٍ مُشْتَمَلَةٌ عَلَى جُزُئِيَّاتِهَا، بَلْ يَتَعَلَّقُ بِالسَّمَاعِ مِنْ أَهْلِ الْلِّسَانِ وَيَتَوقَّفُ عَلَيْهِ، وَيَقْبَلُهُ الْقِيَاسِيُّ، وَيُقَالُ هَذَا مَؤْنَثٌ سَمَاعِيٌّ، وَعَامِلٌ سَمَاعِيٌّ، وَحَذْفٌ سَمَاعِيٌّ وَغَيْرُ ذَلِكِ<sup>(٣)</sup>; أَيْ أَنَّ السَّمَاعَ اصطلاحاً يَعْنِي أَخْذَ اللِّغَةِ عَنِ الْعَرَبِ الْخَلُصِ الَّذِينَ يُوْتَقُ بِكَلَامِهِمْ، وَهُؤُلَاءِ عَاشُوا قَبْلَ مِنْتَصِفِ الْقَرْنِ الثَّانِي لِلْهِجْرَةِ، بِالنِّسْبَةِ إِلَى عَرَبِ الْأَمْصَارِ، وَقَبْلَ نِهايَةِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ لِلْهِجْرَةِ، بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَعْرَابِ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَّةِ<sup>(٤)</sup>.

والسَّمَاعُ وَالنَّقلُ فِي عَرْفِ النَّحَا مُصْطَلِحَانِ مُتَرَادِفَانِ، فَقَدْ اسْتَعْمَلَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ مُصْطَلِحَ "النَّقلِ" وَقَصَدَ بِهِ: "الْكَلَامُ الْعَرَبِيُّ الْفَصِيحُ الْمُنْقَوَلُ بِالنَّقلِ الصَّحِيحِ الْخَارِجُ عَنْ حَدِّ الْقَلْةِ إِلَى الْكَثْرَةِ"<sup>(٥)</sup>، فَخَرَجَ مَا جَاءَ فِي كَلَامِ غَيْرِ الْعَرَبِ مِنَ الْمُولَدِيْنِ، وَمَا شَدَّ مِنْ كَلَامِهِمْ كَالْجَزْمِ بِـ "لَنْ" وَالنَّصْبِ بِـ "لَمْ" ... وَغَيْرُهُمَا مِنَ الشَّوَّادِ مَا خَرَجَ عَنْ حَدِّ النَّقلِ<sup>(٦)</sup>.

وَلَعَلَّ ابْنَ الْأَنْبَارِيَّ آثَرَ مُصْطَلِحَ النَّقلِ لِيُشَيرَ إِلَى أَنَّ مُصَادِرَ النَّحوِ نَوْعَانِ: مُصَادِرَ مُنْقَوَلَةٍ؛ كَالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالْحَدِيثِ الْشَّرِيفِ، وَكَلَامِ الْعَرَبِ. وَمُصَادِرَ مُعْقُولَةٍ؛ كَالْقِيَاسِ، وَاستَصْحَابِ الْحَالِ، إِذَا لَمْ يَكُونَانِ إِلَّا بِإِعْمَالِ الْعَقْلِ ، فَالنَّقلُ أَعْمَمُ مِنَ السَّمَاعِ<sup>(٧)</sup>.

(١) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة /٣ /١٠٢

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة (سمع) ١٦٢/٨

(٣) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ٩٧١/١

(٤) محمد التونجي وزميله، المعجم المفصل في علوم اللغة (الأسميات) ٣٢٨/١

(٥) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ولمنع الأدلة ص ٨١

(٦) المرجع السابق ص ٨٢-٨٣

(٧) ينظر: محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي ص ٣١

واستعمل السيوطي ويحيى الشاوي مصطلح السماع<sup>(١)</sup>، فوجه الخلاف بين ابن الأباري وكل من السيوطي ويحيى الشاوي هو أن ابن الأباري اتبع منهج المحدثين فاشترط عروبة الكلام، وصحة النقل، والخروج عن حد القلة إلى الكثرة، في حين عرّف السيوطي ويحيى الشاوي السماع بالنظر إلى مصادره<sup>(٢)</sup>.

— مصادر السماع، وموقف ابن جني منها: وسنبنها من خلال مصطلحي "الاحتجاج" و "الأخذ":

### ١ — مصطلح الاحتجاج:

**الاحتجاج:** لغة: مصدر احتج، واحتج أي أتى بالحجة، وادعى،  
واحتج عليه: قام عليه الحجة، وعارضه مستكراً فعله<sup>(٣)</sup>.  
**اصطلاحاً:** عند أهل اللغة: إثبات قاعدة، أو صحة استعمال كلمة أو عبارة، بدليل نقلٍ يعود إلى من يصح الاحتجاج به<sup>(٤)</sup>، أي بمعنى اعتماد السماع أو القياس لتبرير حكم نحوه عام<sup>(٥)</sup>.

أما الكلام الذي يحتاج به فهو: أولاً: القرآن الكريم: أجمع النحاة على الاحتجاج بالقرآن الكريم، واختلفوا في أمر القراءات القرآنية التي تختلف قراءة الجمهور، وهي القراءة الشاذة ، وهي عند ابن جني ضربان<sup>(٦)</sup>: ضرب لا وجه للتشاغل به؛ لأنه عار من الصنعة، وأخر غمض عن ظاهر الصنعة، وهو المعتمد المعمول عليه، المولى جهة الاشتغال به.

(١) ينظر: السيوطي، الاقتراح ص ٥١، ويحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ص ٧٤

(٢) حسن خميس الملغ، نظرية الأصل والفرع ص ١٤٤

(٣) ينظر: إبراهيم أنيس وأخرون، المعجم الوسيط ١٥٦/١

(٤) محمد التونجي وزميله، المعجم المفصل في علوم اللغة (الأنسنیات) ١٨/١

(٥) ينظر: عزيزة فوال، المعجم المفصل في النحو العربي ٥٦/١

(٦) ابن جني، المحتسب ٣٥/١

ويرى ابن جني أن القراءات الشاذة لها وجه في الاستعمال اللغوي الصحيح، ونتيجة اهتمامه بالقراءات القرآنية الشاذة ألف كتابه "المحتب" وبين الغرض منه قائلاً: "لكن غرضنا منه أن نري به قوة ما يسمى الآن شذاً، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانية، لئلا يرى مُرَى أن العدول عنه إنما هو غض منه، أو تهمة له"<sup>(١)</sup>. والخلاصة أن ابن جني دافع في كتابه "المحتب" وفي مواطن من كتابه "الخصائص" عن القراءات القرآنية التي عدت شاذة، محاولاً ردّ تلك القراءات إلى قواعد اللغة، معتمداً في ذلك على التأويل اللغوي.

وأكفي بمثال من الخصائص وهو تحريره قراءة حمزة لقوله تعالى ﴿ واتقوا الله الذي تساعلون به والأرحام ﴾<sup>(٢)</sup>، يقول ابن جني:

"وليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رأه فيها وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف؛ وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس: إبني لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: (وبالأرحام)، ثم حذفت الباء؛ لتقديم ذكرها، كما حذفت لتقديم ذكرها في نحو قوله: بمن تمرر أمرر...".<sup>(٣)</sup>

والخلاصة أن ابن جني كان كثيراً ما يدعم رأيه بأية قرآنية محتاجاً بها على ما يقول في جميع مستويات اللغة، لهذا استشهد بأكثر من مائتين وخمسين موضعًا من القرآن في الخصائص.

(١) ابن جني، المحتب ٣٢/١

(٢) سورة النساء، آية (١)

(٣) ابن جني، الخصائص ٢٨٦/١-٢٨٧

## ثانياً: الحديث النبوى الشريف<sup>(١)</sup>:

اختلف النحاة في جواز الاحتجاج بالحديث؛ لجواز روايته بالمعنى، ووقوع اللحن عن ناقليه. ولكن ما ثبت أنّه بلفظه ومعناه عن الرسول عليه السلام فهو حجة.

أما ابن جني فقد احتاج بالحديث الشريف وجعله أحد الشواهد التي استند إليها في تخرير بعض القراءات الشاذة، فقد استشهد على قبول قراءة القرآن بلهجات العرب بقول الرسول - صلى الله عليه وسلم -: "نزل القرآن بسبع لغات كلّها كافٌ شافٍ"<sup>(٢)</sup>، كما استشهد بهذا الحديث على أن لغات العرب كلّها حجة<sup>(٣)</sup>.

واستشهد ابن جني في كتابه "الخصائص" بأكثر من عشرين حديثاً معظمها للدلالة على المعنى، أو استعمال لفظ دون آخر، فمثلاً استدل على استعمال كلمة (لوق) بحديث الرسول - عليه الصلاة والسلام -: "لا أكل من الطعام إلا ما لوق لي"<sup>(٤)</sup>؛ أي ما خدم وأعملت اليد في تحريكه<sup>(٥)</sup>. ويستدل أيضاً على زيادة الألف والنون في بعض الأسماء بقول الرسول - عليه الصلاة والسلام - عندما جاءه قوم من العرب، فقال لهم: "من أنت؟" فقالوا نحن بنو غيان، فقال بل أنت بنو رشدان"<sup>(٦)</sup>، ويعلق على ذلك بقوله: "فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة: إن الألف والنون زائدتان"<sup>(٧)</sup>، واستشهد<sup>(٨)</sup>

(١) ينظر: حول الاحتجاج بالحديث النبوى، خديجة الحديثى، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوى الشريف، وحسن موسى الشاعر، النحاة والحديث النبوى، وينظر: محمد خضر حسين، الاستشهاد بالحديث فى اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٣٦، ص ١٩٧، وقرار المجمع، القاهرة ١٩٣٧، ص ٧.

(٢) لم أجد نص الحديث كما ذكره ابن جني، ووُجدت في صحيح البخاري في كتاب الخصومات حديثاً طويلاً جاء في آخره "إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرعوا منه ما تيسر" رقم الحديث (٢٤١٩) ج ١٨١/٢

(٣) ابن جني الخصائص ١٢/٢

(٤) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (لوق) ٤/٢٧٨

(٥) ابن جني، الخصائص ١١/١

(٦) ينظر: محمد بن يزيد الفزوبي، سنن ابن ماجه ٢/١٣٠٣، والأمدي، الأحكام ١/٣٤٢

(٧) ابن جني، الخصائص ١/٢٥١

النهاة بهذا الحديث على أنه إيماء من الرسول – صلى الله عليه وسلم –  
والإيماء من مسالك العلة.

**ثالثاً: الشعر العربي:** قسم النهاة الشعراء إلى أربع طبقات<sup>(١)</sup> الأولى:  
الشعراء الجاهليون، والثانية: المخضرمون، وأجمعوا على الاحتجاج  
بأشعارهما. والثالثة: المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، كجريير والفرزدق  
والأخطل، وقد اختلف النهاة في الاحتجاج بأشعارهما؛ لأن ابن أبي إسحاق  
وعيسى بن عمر كانوا يخطئان هذه الطبقة أحياناً، والرابعة: المولدون،  
ويقال لهم: المحدثون، كبشرار وأبي نواس ولم يستشهد بكلامهما مطلقاً، أما  
ابن جني فقد أكثر الاستشهاد بأشعار هذه الطبقة وكان معجباً بـشعر المتibi،  
ويسميه "شاعرنا"<sup>(٢)</sup>، إلا أنه لم يستشهد بأشعارهم إلا في مجال المعنى، وقد  
ذكر أن المعاني يتناهياً المولدون كما يتناهياً المتقدمون<sup>(٣)</sup>.

**رابعاً: كلام العرب الفصحاء:** وسنبين موقف ابن جني منه من خلال  
حديثنا عن مصطلح "الأخذ".

**مصطلح "الأخذ":** الأخذ لغة: يعني حوز الشيء وجبيه وجمعه، وهو  
خلاف العطاء، وأخذت الشيء آخذه أخذًا: تناولته، والأخذ أيضاً مصدر أخذ  
ويعني السيرة والهدي، وأخذ عن فلان نقل عنه علمًا أو حديثًا أو نحوهما<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب ٦-٥/١، ومحمد حسني، المدرسة البغدادية ص ١٤٣-١٤٤

(٢) ابن جني، الخصائص ٤٥٠/٢، ٢٤٤/٣

(٣) المرجع السابق ٢٥/١

(٤) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ٦٨/١، وابن منظور، لسان العرب ٤٧٢/٣، محمد البasha، الكافي ٤٦

اصطلاحاً: هوأخذ اللغة عن الفصحاء من الأعراب والاحتجاج بها. استعمل ابن جني هذا المصطلح في باب ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبير، وبين سبب ذلك بقوله: "علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل"<sup>(١)</sup>، أمّا الأخذ عن العرب الفصحاء، فيقول عنهم: "وليس أحد من الفصحاء إلا يقول: إنه يحكي كلام أبيه وسلفه، يتوارثونه آخر عن أول، وتابع عن متبع. وليس كذلك أهل الحضر، لأنهم يتظاهرون بينهم بأنهم قد تركوا وخالفوا كلام من ينتمي إلى اللغة العربية الفصيحة. غير أن كلام أهل الحضر مضاهٍ لكلام فصحاء العرب في حروفهم، وتلقيفهم إلا أنهم أخلوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح"<sup>(٢)</sup>.

وكان ابن جني يأخذ عن الأعراب الفصحاء منبني عقيل الذين سكنوا العراق وملكوا الكوفة والبلاد الفراتية وتغلبوا على الجزيرة والموصل<sup>(٣)</sup>، فقد استشهد بكلام أبي عبد الله الشجيري<sup>(٤)</sup>، وبكلام عبد الله بن محمد بن العساف العقيلي<sup>(٥)</sup>، وكان يقف متعجبًا أمام فصاحتهم، مقتنعاً بما يقولونه، ومن ذلك قوله: "وسألت غلاماً من آل المهيأ فصيحاً عن لفظة من كلامه... فقال: "كذا بالنصب؛ لأنه أخف"، فجناح إلى الخفة، وعجبت من هذا مع ذكره النصب بهذا اللفظ..."<sup>(٦)</sup>.

<sup>١</sup> لم يترك ابن جني العنوان للأخذ عن الفصحاء من العرب، أو من هم خارج الحدود الزمانية والمكانية المتفق عليها في عصر الاحتجاج، بل وضع قوانين تضبط ذلك الأخذ، وهي:

(١) ابن جني، *الخصائص* ٧/٢

(٢) المرجع السابق ، ٣١/٢

(٣) ينظر: القلقشندى، *صبح الأعشى* ٣٩٥/١ - ٣٩٦

(٤) ابن جني، *الخصائص* ، ٧٩/١، ٢٤١، ٣٧٢، ٢٨، ١١/٢، ٣٠٩، ٢٨٢/٣

(٥) المرجع السابق ٧٧/١

(٦) المرجع السابق ٧٩/١

أولاً: لا بد من التأكيد من فصاحة الفصيح حتى تقبل لغته، يقول ابن جني عن فساد الألسن في عصره: "لا نكاد نرى بدويًا فصيحاً، وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه، لم نجد نعَمَ ما يفسد ذلك ويُقدح فيه، وينال ويَغضَّ منه"<sup>(١)</sup>؛ أي أنه لا يؤخذ عن الفصيح دون أن يُخْتَبِر؛ فإن وجد كلامه مطابقاً للفصاحة أخذ به وإلا ردّ، وضرب ابن جني مثلاً على ذلك بقوله: "وقد كان طرأ علينا أحد من يدعى الفصاحة البدوية، ويتبعها عن الضعف الحضارية، فلتقيينا أكثر كلامه في القبول له، وميزناه تمييزاً حَسْنَ في النفوس موقعه، إلى أن أنسنني يوماً شرعاً لنفسه يقول في بعض قوافيه: أشْئُؤُها، وأذْأُؤُها بوزن أشعاعها وأدعها فجمع بين الهمزتين كما ترى، وأستأنف من ذلك ما لا أصل له، ولا قياس يسوغه" ويعلق على ذلك قائلاً: "فالناطق بذلك بصورة من جر الفاعل أو رفع المضاف إليه، في أنه لا أصل يسوغه، ولا قياس يحتمله، ولا سماع ورد به. وما كانت هذه سبيله وجب اطْرَاحه والتوقف عن لغة من أورده"<sup>(٢)</sup>، فهذه لغة فاسدة لا يصح الاحتجاج بكلام قائلها لأنها مخالفة لليقان.

لم يمنع ابن جني الأخذ عن الأعراب، لكنه اشتغل بالتأكيد من فصاحتهم، فمتى صحت جاز الأخذ عنهم، يقول: "فينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل واحد، إلا أن تقوى لغته، وتشيع فصاحتها. وقد قال الفراء في بعض كلامه: إلا أن تسمع شيئاً من بدوي فصيح فنقوله"<sup>(٣)</sup>.

وقد كان ابن جني يختبر الفصحاء من العرب، من ذلك قصته مع أبي عبد الله محمد بن العساف العقيلي الجوثي، يقول ابن جني: "سألت يوماً أبا عبد الله محمد بن العساف... فقلت له: كيف تقول ضربت أخوك؟

(١) ابن جني، الخصائص ٨-٧/٢

(٢) ابن جني، الخصائص ٩-٧/٢<sup>١</sup>

(٣) المرجع السابق، ١١/٢

قال أقول: ضربت أخاك. فأدرته على الرفع، فأبى، وقال: لا أقول: أخوك أبداً. قلت: فكيف تقول: ضربني أخوك؟ فرفع. فقلت: ألسنت زعمت أنك لا تقول: أخوك أبداً؟ فقال: أيشِ هذا؟ اختلفت جهتا الكلام، ويعلق ابن جني على ذلك قوله: "فهل هذا إلا أدل شيء على تأملهم موضع الكلام، وإعطائهم إيه في كل موضع حقه، وحصته من الإعراب"<sup>(١)</sup>؛ فتعليل الأعرابي يدل على أنه يدرك الفروق الإعرابية عن بصيرة وليس استرسالاً ولا احتمالاً.

و كذلك حديثه عن قصصه مع أبي عبد الله الشجري، قوله: "وسأله يوماً فقلت له: كيف تجمع "دكاناً"؟ قال: دكاين، فقلت: فسرحان؟ قال: سراحين، قلت: فقرطاناً؟ قال: قراطين، فقلت: فعثمان؟ قال: عثمانون، فقلت له: هلا قلت أيضاً: عثامين؟ قال: أيش عثامين؟ أرأيت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته، والله لا أقولها أبداً"<sup>(٢)</sup>. فهذا تمحيص واختبار من ابن جني للتأكد من فصاحة أبي عبد الله الشجري، فهو قبل أن يسأل عن جمع كلمة (عثمان) سأله عن كلمات مشابهة لها في اللفظ و كأنه يريد أن يوهمه، أو أن يجعله يقيس قياساً خاطئاً.

ثانياً: الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً<sup>(٣)</sup>، مثل ابن جني على ذلك بقول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

فَظْلَتْ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَخِيلُهُو  
وَمَطْوَايِّ مَشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ

(١) ابن جني، الخصائص ٧٧/١

(٢) المرجع السابق ٢٤٣/١

(٣) المرجع السابق ٣٧١/١

(٤) البيت لعلي بن الأحول الأزدي، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب ٥/٢٦٩، ٢٧٥، وقد ترجم له صاحب الأغاني ٢٢/٤٢

فهاتان لغتان: أعني إثبات الواو في "أَخِيلُهُ" وتسكين الهاء في قوله "لَهُ"، لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزد السّراة، وإذا كان كذلك فهما لغتان، وليس إسكان الهاء في "لَهُ" عن حذف لحق بصنعة الكلمة، لكن ذلك لغة". وتوقف ابن جني أمام ذلك واستنّ عدة قوانين فيأخذ كلام ذلك الفصيح، وربطها بدلالة الألفاظ، ومن هذه القوانين:

أ— إذا اجتمعت في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان "فينبغي أن تتأمل حال كلامه، فإذا كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال، كثرتها واحدة؛ فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظيين، لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها وسعة تصرف أقوالها. وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إداحها، ثم أنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهده، وكثير استعماله لها، فلحقت — لطول المدة واتصال استعمالها — بلغته الأولى<sup>(١)</sup>.

ب— إذا كانت إحدى اللفظتين في كلام ذلك الفصيح أكثر من الأخرى، "فأخلق الحالين به في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المفادة، والكثيرة هي الأولى الأصلية"<sup>(٢)</sup>.

ج— إذا سمعت في لغة إنسان واحد ألفاظاً مختلفة لمعنى واحد "فإن أخرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفاً منها؛ من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواتطأ في المعنى الواحد على ذلك كله. هذا غالب الأمر، وإن كان الآخر في وجه من القياس جائزاً<sup>(٣)</sup>. والمقصود بذلك الترادف، ومثال ذلك ما جاء عنهم في أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك، وكذلك انحراف الصيغة واللفظ واحد، نحو قولهم: هي رَغْوة اللبن،

(١) ابن جني، الخصائص ٣٧٣/١

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٣) المرجع السابق، ٣٧٤/١

وِرْغُوتَهُ، وِرْغَاتَهُ، وِرْغَاتَهُ، وِرْغَاتَهُ...". وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات، اجتمعت لإنسان واحد". ومثل ابن جني على ذلك بما رواه عن الأصمubi قال: "اختلف رجالن في الصقر، فقال أحدهما: الصقر (بالصاد)، وقال الآخر: الصقر (بالسين)، فتراضيا بأول وارد عليهما فحكي له ما هما فيه. فقال: لا أقول كما قلتما؛ إنما هو الزقر"، وقال ابن جني معلقاً على ذلك: "أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة، كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتين آخريين معها. وهكذا تتدخل اللغات"<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: اكتساب الرجل لغة غيره: عقد ابن جني باباً بعنوان: "العربي يسمع لغة غيره أيراعيها ويعتمدتها أم يلغيها ويطرح حكمها"، وبين أن العربي يراعي لغة غيره؛ لأن العرب وإن كانوا كثيراً منتشرين، وخلفاً عظيماً في أرض الله غير متجررين ولا متضاغطين، فإنهم بتجاوزهم وتلاقفهم وتزاورهم يجرؤون مجرى الجماعة في دار واحدة. فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعي أمر لغته، كما يراعي ذلك من مُهمّ أمره. فهذا هذا<sup>(٢)</sup>، إلا أنهم مع هذا مختلفون في تلقى الواحد منهم لغة غيره، جني: "واعلم أن العرب يختلف أحوالها في تلقى الواحد منهم لغة غيره، فمنهم من يخفّ ويسرع قبول ما يسمعه، ومنهم من يستعصم فيقيم على لغته البتة، ومنهم من إذا طال تكرار لغة غيره عليه لصقت به، ووجدت في كلامه، ألا ترى إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قيل: يا

(١) المرجع السابق، ٣٧٥/١

(٢) المرجع السابق ١٨-١٧/٢

نبيء الله، فقال: لست بنبيء الله ولكننينبيء الله<sup>(١)</sup>، وذلك أنه عليه الصلاة والسلام أنكر الهمز في اسمه فرده على قائله...<sup>(٢)</sup>.<sup>١</sup>

ويشهد أيضاً على من يقيم على لغته البتة في قصة أوردها أبو حاتم قال: "قرأ عليّ أعرابي بالحرم طيبى لهم وحسن مأب"<sup>(٣)</sup> فقلت: طوبى، فقال طيبى، قلت طوبى، قال طيبى، فلما طال عليّ قلت: طوطو، فقال: طي طي<sup>(٤)</sup>، ويعلق ابن جنى على ذلك قائلاً: "أفلا ترى إلى استعظام هذا الأعرابي بلغته وتركه متابعة أبي حاتم".

رابعاً: الشيء يسمع من الفصيح لا يسمع من غيره: عقد ابن جنى باباً<sup>(٥)</sup> لذلك ومثل على ذلك بما ذكره الأصمسي من الكلمات الغريبة، نحو: الجَبْر وهو الْمِلَك، والدِيدِبُون، والبَابُوس، فقال: "لا أعلم أحداً أتى بها إلا ابن أحمر الباهلي"<sup>(٦)</sup>، ويعلق ابن جنى على ذلك: "والقول في هذه الكلم المقدم ذكرها وجوب قبولها. وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن أحمر، فإما أن يكون شيئاً أخذه عنمن ينطق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه، على حد ما قلناه فيما يخالف الجماعة وهو فصيح؛ ك قوله في الذُّرَّحَرَح: الذُّرَّحَرَح، ونحو ذلك، وإما أن يكون شيئاً ارتجله ابن أحمر، فإن الأعرابي إذا قويت فصاحتته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لا

(١) ينظر: الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين ٢٢١/٢، وقال إنه حديث صحيح على شرط الشيفين ولم يخرجاه.

(٢) ابن جنى، الخصائص ٣٨٤/١

(٣) سورة الرعد، آية ٢٩، وهذه القراءة قرأها مكوزة الأعرابي، ينظر: الزمخشري، الكشاف ٢٨٨/٢، وأبو حيان، البحر المحيط ٥/٢٩٠.

(٤) ابن جنى، الخصائص ٣٨٥/١

(٥) المرجع السابق، ٢٢/٢

(٦) المرجع السابق، ٢٧/٢

يسقه أحد قبله؛ فقد حكي عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سبقا إليها<sup>(١)</sup>.

وهذا الأمر لا يقتصر على ابن أحمر فقط، بل ينطبق على كل فصيح، يقول ابن جني: "وكذلك إن جاء نحو هذا الذي رويناه عن ابن أحمر عن فصيح آخر غيره كانت حاله فيه حاله. لكن لو جاء شيء من ذلك عن ظنين أو متهماً أو من لم ترق له فصاحت، ولا سبقت إلى الأنفس ثقته كان مردوداً غير مقبول"<sup>(٢)</sup>.

إما إذا كان المسموع من ذلك الفصيح مخالفًا لكلام العرب ومخالفاً للقياس فلا بد أن يكثرون من ينطق به حتى يقبل، يقول ابن جني: "فإن ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب ويأبه القياس على كلامها، فإنه لا يقنع في قبوله أن تسمعه من الواحد ولا من العدة القليلة، إلا أن يكثرون من ينطق به منهم. فإن كثر قائلوه إلا أنه مع هذا ضعيف الوجه في القياس فإن ذلك مجازه وجهان: أحدهما: أن يكون من نطق به لم يحكم قياسه على لغة آبائهم، وإما أن تكون أنت قصرت عن استدرارك وجه صحته"<sup>(٣)</sup>.

خامساً: تأثر الفصيح بلغة غير فصيحة: أما أن يسمع الفصيح لغة غير فصيحة طالت عليه وكثير لها استماعه فسرت في كلامه، ثم تسمعها أنت منه، فيستهويك ذلك إلى أن تقبلها منه على فساد أصلها. وذلك أن الأعرابي الفصيح إذا عدل به عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمة عافها ولم يبها بها، ويرى ابن جني أن هذا الأمر متعب مؤذ، إلا أن هذا كأنه متذر ولا يكاد يقع مثله<sup>(٤)</sup>.

<sup>١</sup> (١) ابن جني، الخصائص ٢٧/٢

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها

(٣) المرجع السابق، ٢٨-٢٧/٢

(٤) ابن جني ، الخصائص ٢٨/٢

أورد ابن جني قصته مع الشجري تأكيداً لكلامه السابق، قائلاً:

"سألت مرة الشجري أبا عبد الله ومعه ابن عم له دونه في فصاحتة، وكان اسمه غصناً، فقلت لهما: كيف تحقران حمراء؟ فقالا: حميراء. قلت: فسوداء؟ قالا: سويدة. وواليت من ذلك أحرفاً وهما يجيئان بالصواب. ثم دسست في ذلك (علباء) فقال غصن: (عليباء) وتبعه الشجري. فلما هم بفتح الباء تراجع كال觜عور، ثم قال: آه! عليبي ورام الضمة في الياء<sup>(١)</sup>. فكانت تلك عادة له، إلا أنهم أشد استتكاراً لزيغ الإعراب منهم لخلاف اللغة... إلا أن أهل الجفاء وقوّة الفصاحة يتراکرون خلاف اللغة تاکرهم لزيغ الإعراب"<sup>(٢)</sup>، وهذا يؤكّد اهتمام ابن جني باختبار الأعراب الفصحيّاء.

ويقرّر ابن جني أنه متى حصل ذلك؛ أي تأثر الفصيح بلغة غير فصيحة، فإن "اقوى القياسيين أن يقبل من شُهُرت فصاحتة ما يورده، ويحمل أمره على ما عرف من حاله، لا على ما عسى أن يكون من غيره. وذلك كقبول القاضي شهادة من ظهرت عدالته، وإن كان يجوز أن يكون الأمر بخلاف ما شهد به؛ ألا تراه يمضي الشهادة ويقطع بها وإن لم يقع العلم بصحتها... فإن لم تأخذ بها دخل عليك الشك في لغة من تستقصّه ولا تتكرر شيئاً من لغته مخافة أن يكون فيها بعض ما يخفى عليك فيعترض الشك على يقينك، وتسقط بكل اللغات ثقتك"<sup>(٣)</sup>.

### أقسام الكلام المسموع:

جمع اللغويون كلام العرب، وتأملوه فوجده مختلفاً، فسموا ما يسير على وتيرة واحدة مطرداً، وما يخالف ذلك شاداً. وعقد ابن جني في خصائصه باباً لهذين المصطلحين، وبين أن الكلام المسموع عن العرب

(١) روم الضمة هو أن يأتي بها في الوقف على المضموم خفية. وهو من أنواع الوقف/الخصائص ٢٨/٢، حاشية<sup>(٥)</sup>

(٢) المرجع السابق، ٢٩-٢٨/٢

(٣) المرجع السابق، ٢٩-٢٠/٢

إما أن يكون مطرداً أو شاداً.

**أ- المطرد:** قبل أن يبين ابن جني المفهوم الاصطلاحي لكلمة(مطرد) بين معناها اللغوي وضرب أمثلة توضح ذلك المعنى، قال: "أصل موضع (طرد) في كلامهم التتابع والاستمرار. من ذلك طردت الطريدة، إذا ابعتها واستمرت بين يديك، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً..."<sup>(١)</sup> وهذا المعنى اللغوي هو ما ذكرته المعاجم اللغوية<sup>(٢)</sup>. أما المعنى الاصطلاحي لكلمة (المطرد) فهو عند ابن جني ما استمر في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة<sup>(٣)</sup>، ويسمى أيضاً في الاصطلاح القياس، أي هو ما جاء عن العرب وفاز بالشيوخ والكثرة<sup>(٤)</sup>.

**ب- الشاذ:** لغة: ذكرت المعاجم اللغوية أن معنى (شذذ) هو التفرق والتفرد<sup>(٥)</sup>، وهذا المعنى قد نص عليه ابن جني أيضاً<sup>(٦)</sup>. اصطلاحاً: هو ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره<sup>(٧)</sup>، أي ما خالف القواعد النحوية والنصوص اللغوية المسموعة أو المروية<sup>(٨)</sup>، وسنوضح ما يتصل بهذين المصطلحين من أحكام في أثناء حديثنا عن درجات السماع.  
**ـ مصطلحات درجات السماع من حيث الاطراد والشذوذ<sup>(٩)</sup>:**

ذكر ابن جني أربعة مصطلحات لدرجات السماع من حيث الاطراد والشذوذ وهي<sup>(١٠):</sup> ١

(١) ابن جني ، الخصائص ٩٧/١

(٢) ينظر على سبيل المثال، ابن منظور، لسان العرب مادة (طرد) ٦٧/٣، وإبراهيم أليس وآخرون، المعجم الوسيط ٥٣٣/٢

(٣) ابن جني، الخصائص ٩٨/١

(٤) راجي الأسم، المعجم المفصل في علم الصرف ص ٣٨٧، ٣٤٣، ص ٣٤٣

(٥) ابن منظور، لسان العرب مادة (شذذ) ٤٩٤/٣، الزمخشري، أساس البلاغة ص ٣٢٤

(٦) ابن جني، الخصائص ٩٧/١

(٧) المرجع السابق، ٩٨/١

(٨) علي أبو المكارم، أصول التكثير النحوية ص ١٠٠

(٩) قسم ابن السراج الكلام الشاذ إلى ثلاثة أقسام، ثم تبعه أبو علي الفارسي ولم يزد عليه، ينظر: الأصول في النحو ٥٧/١، و المسائل العسكرية ص ٦٣.

(١٠) ابن جني، الخصائص ٩٨، ٩٩/١

**أولاً:** المطرد في القياس والاستعمال جميعاً ويقصد به: الكلام الذي يطابق القاعدة العامة، والذي كثر استعماله في اللغة<sup>(١)</sup>، ومثل ابن جني على ذلك بـ: قام زيد وضربت عمرأً، ومررت بسعید، وعدّ هذه الدرجة هي الغاية المطلوبة، والمثابة المُنُوبة<sup>(٢)</sup>.

و عبر ابن جني عن هذا المصطلح في موضع آخر بقوله: "إذا فشا الشيء في الاستعمال وقوى في القياس فذلك ما لا غاية وراءه، نحو منقاد اللغة من النصب بحرروف النصب والجر بحرروف الجر، والجزم بحرروف الجزم"<sup>(٣)</sup>. وهذه الدرجة هي أعلى مراتب الكلام، لأنها تتفق مع استعمال العرب وقواعد القياس. وهذا المصطلح هو الذي زاده ابن جني على ساقيه.

**ثانياً:** المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال: ويقصد بهذا المصطلح الكلام الذي لا يخرج على القاعدة العامة، ويكون استعماله نادراً أو شاداً، ومثل ابن جني على ذلك ب الماضي (يذر و يدع)، فماضيهما (ودع و وذر) لا يمنعهما القياس، يقول أبو علي الفارسي: "ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم مضارعاً لا يستعمل فيه الماضي إلا هذين، فلهذا شذ عن قياس نظائره فصار قول الذي يقول: ودع، شاداً عن الاستعمال"<sup>(٤)</sup>. وعبر ابن جني عن هذا المصطلح بقوله: "ومما يقوى في القياس، ويضعف في الاستعمال

(١) راجي الأسر، المعجم المفصل في علم الصرف ص ٣٨٧

(٢) ابن جني ، الخصائص ٩٨/١

(٣) المرجع السابق ١٢٧/١

(٤) أبو علي الفارسي، المسائل العسكريةات ص ٦٣-٦٤

مفعول عسى اسمًا صريحاً، نحو قوله: عسى زيد قائماً أو قياماً، هذا هو القياس؛ غير أن السماع، ورد بحظره، والاقتصار على ترك استعمال الاسم هنا، وذلك كقولهم: عسى زيد أن يقوم، و<sup>﴿</sup>عسى الله أن يأتي بالفتح<sup>﴾</sup><sup>(١)</sup>. فالأكثر في خبر عسى أن يأتي فعلاً، وقد جاء في المثل "عسى الغوير أبواساً"<sup>(٢)</sup>.

{ويقرر ابن جني أن حكم هذه الدرجة هو اتباع السماع، لأن ما تحامت العرب استعماله يحضر استعماله، يقول: "واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشدّ في القياس، فلا بدّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره. ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما. ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم، ولا في استساغ: استسونغ... فإن كان الشيء شاداً في السمع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله. من ذلك امتناعك من: وذر، وودع؛ لأنهم لم يقولوهما ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما، نحو: وزن، ووعد، لو لم تسمعهما"<sup>(٣)</sup>.}\* ويرى ابن جني أن قول أبي الأسود<sup>(٤)</sup>:

ليت شعري عن خليلي ما الذي  
غاله في الحب حتى ودعه  
وقراءة بعضهم <sup>﴿</sup>ما ودعك ربك وما قل<sup>﴾</sup><sup>(٥)</sup>، من الاستعمال الشاذ.

وفند سعيد الأفغاني<sup>(٦)</sup> زعم النحاة ومنهم ابن جني أن العرب استعنـت<sup>١</sup>

(١) سورة العنكبوت آية ٥٢

(٢) الميداني، مجمع الأمثال، ١٧/٢، يضرب في الرجل الذي يأتي الشر من قبله.

(٣) ابن جني ، الخصائص ١٠٠/١ \* ما بين القوسين من النوع الثالث.

(٤) أبو الأسود، ديوانه ص ٣٥٠

(٥) سورة الضحى آية ٢

(٦) سعيد الأفغاني، في أصول النحو ص ٣٣-٣٦

عن ماضي (يدع) ومصدرها ب الماضي (ترك) ومصدرها، فلم يردا في فصيح كلامهما، بقوله: "وهم في أقوالهم هذه متافقون خارجون على أصولهم التي أصلوها هم أنفسهم"، ومن هذه الأصول:

أولاً: من المتفق عليه عند اللغويين والناحية أنه لم يصل إلينا من كلام العرب إلا القليل ولو جاءنا وافراً لجاء علم كثير<sup>(١)</sup>، ومن المتفق عليه عندهم أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفعى مما في غير القرآن.

ثانياً: أن الكلمة (ودع) قد استعملها أبو الأسود في بيته السابق، وغيره<sup>(٢)</sup>. والعلماء يثبتون الكلمة بشاهد واحد إذا لم تختلف القياس، وكلمة (ودع) مطردة في القياس كما هي عند ابن جني.

ثالثاً: قراءة التخفيف في قوله تعالى ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾، قرأها عروة بن الزبير وابنه هشام وأبو حبيبة وابن أبي عبلة، وأبو بحرية، وابن عباس<sup>(٣)</sup>، وكذلك نص ابن جني في كتابه "المحتسب" على أنها قراءة النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٤)</sup>، كما أنه عليه الصلاة والسلام استعمل مصدر (ودع) الذي زعموا أنه أمت، وذلك في قوله: "لِيَنْتَهِيَنَّ قَوْمٌ عَنْ وَدْعِهِمْ" ، وقد جاء في المصباح المنير: ودعته الجمعة أو ليختمن على قلوبهم<sup>(٥)</sup>، وقد جاء في المصباح المنير: ودعته الجمعة أو ليختمن على قلوبهم<sup>(٦)</sup>.

وأضيف رأياً آخر - أتفق فيه سعيد الأفغاني - قاله ابن جني نفسه، قال: "وحكى لنا أبو علي عن الأعرابي أظنه قال: يقال در همت

(١) ابن جني، الخصائص ٣٨٧/١

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب مادة (ودع) ٣٨٣/٨

(٣) ينظر: عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية ١٧٩/٨ - ١٨٠/٨

(٤) ابن جني، المحتسب ٣٦٤/٢

(٥) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث ٦٥٥/٥

(٦) الفيومي، المصباح المنير ص ٦٥٣

**الخبازى؛** أي صارت كالدرهم، فاشتق من الدرهم وهو اسم أجمي. وحكى أبو زيد: رجل مدرهم. قال ولم يقولوا منه: درهم؛ إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فال فعل نفسه حاصل في الكف. ولهذه أشباه<sup>(١)</sup>، أي إذا استعمل الاسم فال فعل حاصل في الكف، فإذا كان الاسم يدل على فعل وإن لم يسمع الفعل عن العرب، فالآخر أن يدل الفعل بأحد أزمنته على استعمال الفعل بأزمنته الآخر، فورود مضارع يدع ويذر يجب أن يدل على ورود ماضيهما.

**ثالثاً:** المطرد في الاستعمال، الشاذ في القياس: وهو في الاصطلاح<sup>(٢)</sup>: الكلام الذي يخرج على القياس، ويكثر استعماله، نحو أخوص الرمت، واستصوبت الأمر، وأغيلت المرأة، واستحوذ، واستتوق، واستتنيست الشاة...، والقياس في ذلك هو إعلال عين أفعال واستفعل إذا كانت معتلة باللواو أو الياء، فالقياس أن يقول: أخاص، واستصاب... إلا أن الاستعمال لم يرد بها، واستعمال ما كثر استعماله أولى. واستعمال استحوذ معتلاً يعارض إجماعهم على إخراجه مصححاً، ليكون دليلاً على أصول ما غير من نحوه، كاستقام واستعنان<sup>(٣)</sup>، "ومما ورد شاداً عن القياس ومطرداً في الاستعمال قولهم: الحوكة والخونة، فهذا من الشذوذ على القياس على ما ترى وهو في الاستعمال منقاد غير متأنٍ"<sup>(٤)</sup>، وحكم هذا الضرب هو اتباع السماع الوارد فيه نفسه، ولا يتخذ أصلاً يقاس عليه<sup>(٥)</sup>.

**رابعاً:** الشاذ في القياس والاستعمال جمياً: ويعني هذا المصطلح عند النهاة الكلام الذي يكون خارجاً على القاعدة العامة، ولم تستعمله<sup>'</sup>

(١) ابن جني، الخصائص ٢٥٩/١

(٢) راجي الأسم، المعجم المفصل في علم الصرف ص ٣٨٧

(٣) ابن جني، الخصائص ٣٩٥/١

(٤) المرجع السابق ١٢٤/١

(٥) المرجع السابق ١٠٠/١

العرب، نحو (مبيوع بدلًا من مبيع) ومنه أيضًا قولهم: ثوب مصون، ومسك مدحوف؛ أي تتميم مفعول مما عينه واو<sup>(١)</sup>.

ويستعمل ابن جني تعبيرًا آخر لهذا الضرب، نحو قوله: "وأما ضعف الشيء في القياس، وقلته في الاستعمال فمرذول مطروح، غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل. وذلك نحو ما أنسده أبو زيد من قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

**اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قوتُس الفرس**

قالوا أراد: (اضربن عنك) فحذف نون التوكيد، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه، ومن الضعف في القياس<sup>(٣)</sup>، ومما يضعف في القياس والاستعمال جميًعاً بيت الكتاب<sup>(٤)</sup>:

**له زجل كأنه صوت حاد إذا طلب الوسيقة أو زمير**

قوله: "كأنه" – بحذف الواو وإبقاء الضمة – ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال. ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حد الوصل ولا على حد الوقف. وذلك أن الوصل يجب أن تتمكن فيه واوه، كما تمكنت في قوله في أول البيت (لهو زجل) والوقف يجب أن تحذف الواو والضمة فيه جميًعاً، وتسكن الهاء، فيقال: (كأنه)<sup>(٥)</sup>. ويبدو أن هذا الضرب كثير جدًّا في اللغة، يقول ابن جني: "وما يرد في هذه اللغة ما يضعف في القياس، ويقل في الاستعمال كثير جدًّا، وإن تقصيت بعضه طال، ولكن أضع لك منه ومن غيره من أغراض كلامهم ما تستدل به، وتستغنى ببعضه من كله"<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن جني، الخصائص ١٩٩/١

(٢) طرفة، ديوانه، ص ٦٥، وقيل أنه مصنوع لطرفة.

(٣) ابن جني، الخصائص ١٢٧/١

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب ٣٠/١، والبيت للشماخ، ولكن رواية الديوان ص ١٥٥ مختلفة وهي:  
له زجل تقول: أصوات حاد إذا طلب الوسيقة أو زمير

وعلى هذا فلا شاهد في البيت.

(٥) ابن جني، الخصائص ١٢٨/١

(٦) المرجع السابق ١٣٤/١

وحكم هذا الضرب لا يقاس عليه ولا يجوز استعماله فيما استعملته العرب إلا على الحكاية، قال ابن جني: "فلا يسوغ القياس عليه، ولا ردّ غيره إليه، ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية"<sup>(١)</sup>. ونلاحظ مما سبق أن السماع في الاطراد والشذوذ يقدم على القياس، لهذا عدّ الأصل الأول عند ابن جني كما هو عند سابقيه، كما أن الشاذ لا يقاس عليه سواءً أكان شذوذه من جهة السماع (الاستعمال) أو من جهة القياس.

يبدو أن حدّ الاطراد والشذوذ – حسب رأيي – غير واضح، فمثلاً عدّ ابن جني تتميم عين "مفعول" فيما عينه واو، نحو: مديون، ومصوون شذاً في القياس والاستعمال، وأن هذا التتميم لغة للتميميين، وذكر في المقابل أن المتكلم على قياس لغة من اللغات مصيب غير مخطيء<sup>(٢)</sup>، وأن اللغات كلها حجة<sup>(٣)</sup>، فكيف يكون الشاذ حجة، لهذا أرى أن حد الشذوذ غير واضح.

### - مصطلحات درجات الكلام المسموع:

أ- من حيث الكم: عرف القدماء أهمية الكثرة والقلة في استعمالات العرب، واتخذوا ذلك قانوناً يبنون عليه كثيراً من الأحكام، فقد جاء في طبقات الزبيدي أن ابن نوفل روى عن أبيه انه سأل أبا عمرو: "أخبرني بما وضعت مما سميتها عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقال: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمى ما خالفني لغات"<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن جني، الخصائص ١٠٠/١

(٢) المرجع السابق ١٤/٢

(٣) المرجع السابق ١٢/٢

(٤) الزبيدي، طبقات النحوين واللغويين، ص ٣٤

وظل قانون الكثرة والقلة قانوناً عاماً مبهم الحدود؛ أدى إلى اضطراب كثير من الأحكام النحوية وبالتالي إلى الخلاف بين النحاة، ويرى علي أبو المكارم أن عدم تحديد (كم) الاطراد والشذوذ أوقع ابن جني والبحث النحوي بأسره في أخطاء كثيرة<sup>(١)</sup>.

وبقي الأمر على حاله إلى أن جاء ابن هشام الأنباري وحاول أن يبين حد الكثرة والقلة، فقال: "اعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً، ونادراً، وقليلاً، ومطربداً، فالمطرد لا يختلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يختلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل"، ولم يكتف بهذا، بل حاول أن يبين نسب ذلك، قائلاً: "فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالباً، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهذا مرات ما يقال فيه ذلك"<sup>(٢)</sup>، ويمكن تقسيم ذلك بنسب مئوية على النحو التالي: ١ - المطرد: ٣%١٠٠ ٢ - الغالب: ٨٧% ٣ - الكثير: ٦٥%٤ - القليل ٣%١٣ ٤ - النادر ٤%.

ويرى علي أبو المكارم أن تقسيم ابن هشام فيه إسراف، وأنه تحديد نظري غير دقيق، لأنه لم يذكر (كما) واضحأً للقلة والكثرة وما دونهما وما فوقهما، ولم يضع حدوداً فاصلة بين الغالب والكثير، والنادر، والقليل<sup>(٣)</sup>، ثم أن تحديد نسبة ١٠٠% أمر غير علمي؛ لأن ذلك يقتضي من العالم اللغوي أن يسمع جميع الأداءات اللغوية الصادرة عن مجتمع الدراسة، وهذا الأمر محال؛ لأن الأداءات اللغوية نفسها لا نهائية.

ومن خلال استقرائي لكتاب الخصائص تبين لي أن ابن جني قد استعمل مصطلحات بين من خلالها درجات الكلام المستعمل أو المسموع،<sup>١</sup>

(١) علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ص ٩٦-٩٧

<sup>١</sup> (٢) السيوطي، الاقتراح ص ٦٢

(٣) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ص ٩٦-٩٧

ومن هذه المصطلحات:

١ - **الأكثر**: الأكثر لغة: نقىض الأقل، واصطلاحاً: الكلام المنقول عن العرب المستفيض بحيث يمكننا القياس عليه<sup>(١)</sup>.

استعمل ابن جني هذا المصطلح في عدة مواضع<sup>(٢)</sup>، منها قوله: "وكذلك قولهم (مكان مبدل) هذا هو القياس، والأكثر في السماع باقل"<sup>(٣)</sup>، وبين أن الحكم يحمل على الأكثر لا على الأقل، وذكر ذلك في عدة مواضع<sup>(٤)</sup>، منها قوله: "فأما قولهم: ما قام زيد بل عمرو، وبين عمرو فاللون بدل من اللام، ألا ترى إلى كثرة استعمال (بل) وقلة استعمال (بن) والحكم على الأكثر لا على الأقل"، وذكر أيضاً مصطلح (الأكثر) في قوله: "وكذلك قولهم: قام زيد فم عمرو، الفاء بدل من الثاء في ثمّ؛ ألا ترى انه أكثر استعمالاً"<sup>(٥)</sup>، وقال في حديثه عن "ما" التمييمية والججازية: "ومع ذلك فأكثر المسموع عنهم إنما هو لغة أهل الججاز، وبها نزل القرآن"<sup>(٦)</sup>.

٢ - **الكثير جداً والكثير**: الكثير في اللغة صفة مشبهة من كثر الشيء صار كثيراً، وتواتر وهو خلاف القليل. واصطلاحاً: هو الكلام المنقول عن العرب المستفيض<sup>(٧)</sup>.

استعمل ابن جني مصطلح "الكثير جداً" في باب "الاحتياط"، وبين أن العرب أرادت من التوكيد تمكين المعنى، وان التوكيد اللغوي يكون في الجمل والآحاد جميعاً، وقال في نهاية الباب: "وهذا باب كثير جداً"<sup>(٨)</sup>، واستعمله

(١) راجي الأسمري، المعجم المفصل في علم الصرف ص ١٥١، ٣٩٤

(٢) ينظر على سبيل المثال: ابن جني، الخصائص ٨٦/١، ٢٩٦، ٤٨/٢، ٨٩/٣

(٣) المرجع السابق، ٩٨/١

(٤) المرجع السابق، ٦٨/٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢١٦/٢

(٥) المرجع السابق ٨٦/٢

(٦) المرجع السابق، ٢٦١/٢

(٧) راجي الأسمري، المعجم المفصل في علم الصرف ص ٣٤٤، ٣٩٤

(٨) ابن جني، الخصائص ١٠٥/٣

أيضاً في باب "اختلاف اللغات وكلها حجة"، قال فيه: "فأما أن تقل إحداهم جداً وتكثر الأخرى جداً فإنك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواها مقياساً"<sup>(١)</sup>، وأرى أن هذا المصطلح يذكر للمبالغة، وانه لا يختلف عن مصطلح "الأكثر".

أما مصطلح الكثير، فقد استعمله ابن جني كثيراً، من ذلك قوله: "الاعتراض للتسديد قد جاء بين الفعل والفاعل، وبين المبتدأ والخبر، وبين الموصول والصلة، وغير ذلك، مجئاً كثيراً في القرآن، وفصيح الكلام،... الاعتراض في هذه اللغة كثير حسن"<sup>(٢)</sup>، ومواضع استعمال هذا المصطلح كثيرة لا يتسع المقام لذكرها<sup>(٣)</sup>.

وكان ابن جني أحياناً يصف الكثير بأنه واسع<sup>(٤)</sup>، أو فاش<sup>(٥)</sup>، وأحياناً يعبر عنه بقوله: "عامته" من ذلك قوله: "لا نجد في الثنائي - على قلة حروفه ما أوله مضموم إلا القليل وإنما عامته على الفتح، نحو هل، وبل، وقد، وأن..."<sup>(٦)</sup>، أو يعبر عنه بقوله: "في نهاية الانتشار"<sup>(٧)</sup>.

ونلاحظ مما سبق أن المصطلحات السابقة متقاربة في المعنى اللغوي والاصطلاحي، وتعني كثرة سماع الشيء واستعماله، وكان ابن جني يتخذ الكثرة أصلاً يقيس عليها، ويحمل القليل على الكثير، ويعلل ذلك بسبب<sup>١</sup>

(١) ابن جني، الخصائص / ١٢، وينظر استعمال هذا المصطلح أيضاً: ١٦٦/٣

(٢) المرجع السابق، ٣٢٢/١

(٣) المرجع السابق، ٦٩/١، ٦٩، ٢٦٦، ٢٧٩، ٣٥٦، ٣٦٤، ٣٧/٣، ٤٦، ١٨/٢، ١٨٠، ١٥١، ١٤٦، ٣٣٩

(٤) ابن جني، الخصائص ٣٦٤/٢

(٥) المرجع السابق، ١٦٤/٣

(٦) المرجع السابق، ٧٠/١

(٧) المرجع السابق، ١٦٨/٣

كثرة الاستعمال، يقول: "وإن شدّ الشيء في الاستعمال قوي في القياس  
كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه  
استعماله"<sup>(١)</sup>، ومثل على ذلك بـ "ما" التمييمية والجazية. ومع ذلك فالقياس  
على الكثير - عنده - ليس شرطاً<sup>(٢)</sup>.

٣- القليل: القليل لغة: صفة مشبهة من "قل" وهو ضد الكثير، وذكر  
ابن فارس أن القاف واللام أصلان صحيحان، يدل أحدهما على نزارة  
الشيء، والأخر على خلاف الاستقرار، وهو الانزعاج<sup>(٣)</sup>.  
اصطلاحاً: هو الكلام العربي الأصيل الذي لم يتمش مع قاعدة قياسية  
عامة، ولم تذكر له قاعدة كافية، ولا يقاس عليه، إلا بشروط<sup>(٤)</sup>.

واستعمل ابن جني هذا المصطلح كثيراً، من ذلك قوله: "وأما ضعف  
الشيء في القياس، وقلته في الاستعمال فمرذول مطرح؛ غير أنه قد يجيء  
منه الشيء إلا أنه قليل"، ومثل على ذلك بيت لطرفة بن العبد<sup>(٥)</sup>، ومما  
جاء قليلاً في الاستعمال قولهم: زئير، وضئيل، وخرفع<sup>(٦)</sup>، وكذلك  
استعمالهم "بن" مكان "بل"<sup>(٧)</sup>.

ويعبر ابن جني أحياناً عن القليل بقوله: "لم يكثر"<sup>(٨)</sup>، أو بقوله:  
"مسنون"<sup>(٩)</sup>، من ذلك قولهم: مكان مقبل، هذا هو القياس، والأكثر في  
السماع باقل، والأول مسنون".<sup>١</sup>

(١) ابن جني، الخصائص ، ١٢٥/١

(٢) المرجع السابق، ١١٦/١

(٣) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٣/٥

(٤) عزيزة فؤال، المعجم المفصل في النحو العربي ١/٥٥٥، وعلى أبو المكارم، أصول التكثير النحوية ص ٩٩

(٥) ينظر: صفحة ٥٨ / ٥٩ من هذا البحث

(٦) ابن جني، الخصائص ٢١٥/٣

(٧) المرجع السابق، ٨٦/٢

(٨) المرجع السابق، ١٩٦/٣

(٩) المرجع السابق، ٩٨/١، وينظر: ٤٣٨، ٢٢٢/٢

وقد يكون القليل جائزًا ومثل ذلك قوله: "فيها قائمًا رجل" كنت بين أن ترفع قائماً فتقدم الصفة على الموصوف - وهذا لا يكون - وبين أن تنصب الحال من النكرة - وهذا على قلته جائز - حملت المسألة على الحال فنصبت<sup>(١)</sup>.

ولا يكتفي ابن جني - أحياناً - بمصطلح القليل، بل يصفه، وكان القليل عنده درجات منها:

**أ - القليل الشاذ:** استعمل هذا المصطلح عند حديثه عن "الشاذ في السماع المطرد في القياس"، قال: "ومن ذلك استعمالك (أن) بعد كاد نحو: كاد زيد أن يقوم، هو قليل شاذ في الاستعمال، وإن لم يكن قبيحاً ولا مأبباً في القياس"<sup>(٢)</sup>. وهذا المصطلح يختص في السماع.

**ب - القليل النذر:** تطالعنا المعاجم اللغوية أن النذر يعني القليل<sup>(٣)</sup>، واصطلاحاً: هو ما كان وجوده في اللغة قليلاً.

استعمل ابن جني هذا المصطلح في قوله: "... الرباعي يتراكب منه أربعة وعشرون أصلاً، المستعمل منها قليل... وإذا كان الرباعي مع قربه من الثلاثي إنما استعمل منه الأقل النذر، فما ظنك بالخماسي على طوله وتقارير الفعل الذي هو مئنة من التصريف والتتفق عنه. فلذلك قل الخماسي أصلاً"<sup>(٤)</sup>.

**ج - القليل المحفوظ:** المحفوظ لغة: اسم مفعول من حفظ بمعنى "صان"<sup>(٥)</sup>، واصطلاحاً: هو الكلام القليل الذي يرد عن العرب ولا يقاس عليه.<sup>١</sup>

(١) ابن جني، الخصائص ، ٢١٤/١

(٢) المرجع السابق، ١٠١/١، وينظر: ٢١٥/٣

(٣) ابن فارس، مقاييس اللغة، ٤١٨/٥، الفيروزآبادي، القاموس المحيط ١٤٦/٢، الزمخشري، أساس البلاغة، ص ٦٧٩.

(٤) ابن جني، الخصائص ٦٢/١، وينظر أيضاً: ٢٣٧/٢، ٢٤٥، ٦٣/١

(٥) المعجم الوسيط ١٨٥/١

استعمل ابن جني هذا المصطلح في قوله: "ونحن نعلم أن يفعل في المضاعف المتعدي أكثر من يفعل، نحو شدّه يُشدُّه، ومدّه يُمدُّه،... ويفعل في المضاعف قليل محفوظ، نحو هرّه يَهْرُه، وعلّه يَعْلُه، وأحرف قليلة"<sup>(١)</sup>، وورد هذا المصطلح في غير هذا الموضع أيضاً<sup>(٢)</sup>.

وقد استعمل ابن جني مصطلحاً وصف فيه (المحفوظ) وهو: "المحفوظ النادر"، والنادر في اللغة: يعني القليل الوجود، الساقط<sup>(٣)</sup>، وأصطلاحاً: هو ما قل وجوده في اللغة سواء كان مخالفًا للقياس أو لا<sup>(٤)</sup>، واستعمله أيضاً في باب "الغرض من مسائل التصريف"، ذكر فيه أنه لا يجوز المواءة بين إعللين إلا لمحًا شاذًا، ومحفوظاً نادرًا<sup>(٥)</sup>.

ويتضح لنا مما سبق أن درجات القليل مختلفة، وأن ابن جني زاد هذه الصفات للدلالة على ماهية القليل، فقد يكون القليل قليلاً ولكنه غير شاذ، نحو استعمالهم "ما" التمييمية. فالقليل لا يعني بالضرورة شذوذه، فقد يكون هذا الشيء موجوداً إلا أنه غير مستعمل ولو استعمل لكان مطرداً

(١) ابن جني، الخصائص ٣٨٠/١-٣٨١

(٢) المرجع السابق ٤٨٤، ٢٣/٢، ٤٩٠

(٣) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ٤٠٨/٥، وراجي الأسم، المعجم المفصل في علم الصرف ص ٤٠٩

(٤) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ١٦٧٩/٢

(٥) ابن جني، الخصائص ٤٩٠/٢

كثيراً، أما القليل المحفوظ فهو القليل الذي يمكن حصره سواء كان من جهة الاستعمال أو القياس، ولا يعني بالضرورة شذوذه.

استعمل ابن جني مصطلحات أخرى للدلالة على القليل، تعد نظائر ل المصطلحات الكثير، وهي: الأقل<sup>(١)</sup>، والقليل جداً<sup>(٢)</sup>.

ويفهم مما سبق أن العرب تأنس باستعمال القليل، قال ابن جني: "أفلا ترى إلى أنهم باستعمال القلة مقارنة للانفقاء"، كما أن القليل وإن اختلفت أوصافه؛ فإنه لا يقاس عليه من ذلك قول سيبويه: "وقد جاء على فُعلان نحو الشُّكران والغفران. وقالوا الشكور كما قالوا: الجحود. فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه"<sup>(٣)</sup>، هذا وقد جوز ابن جني القياس على القليل<sup>(٤)</sup>.

والخلاصة أن معظم هذه التسميات ما هي إلا صور وهمية غير دقيقة، فالأوائل لم يكن بوسعهم سماع كل اللغة، فاللغة كائن حي ينمو ويتطور، أي لسرعة لغة العرب وعدم الإحاطة بها.

٤- العزيز: العزيز لغة<sup>(٥)</sup>: عز الشيء يعز عزاً وعزراً وعزازة وهو عزيز: قل حتى كاد لا يوجد. واصطلاحاً: هو ما قل وجوده في اللغة حتى لا يكاد يوجد.

استعمل ابن جني هذا المصطلح في عدة مواضع<sup>(٦)</sup>، منها قوله: "وأما (فيُعل) - بفتح العين - مما عينه معتلة فعزيز، ثم لم يمنعه عزة ذلك أن حكم به على (عين)"<sup>(٧)</sup>؛ أي أنهم حملوا كلمة (عين) على فيعل ما اعتلت

<sup>(١)</sup> ابن جني، الخصائص ٧٢/١، ٨٦/٢

<sup>(٢)</sup> المرجع السابق، ١٢/٢، ٢٨٤

<sup>(٣)</sup> سيبويه، الكتاب ٨/٤

<sup>(٤)</sup> ابن جني، الخصائص ١/١١٦

<sup>(٥)</sup> ابن منظور، لسان العرب، مادة (عز)

<sup>(٦)</sup> ابن جني، الخصائص ٥٥/٢، ٤٣٦، ٢٢٧، ١٢٦، ١٨٣/٣

<sup>(٧)</sup> المرجع السابق ٢٥٥/١

عينه، وهذه من الصيغ الشاذة بالاتفاق، ولم يرد منها إلا ما جاء به رؤبة في قوله<sup>(١)</sup>:

### \* ما بال عَيْنِي كَاشَعِيبُ الْعَيْنَ \*

ومن ذلك أيضاً قوله: "وقياس مذهب الخليل بزيادة الميم في ذلامص... وإذا جاز للخليل أن يدعى زيادة الميم حشوأ – وهو موضع عزيز عليها – فزيادتها آخرأ أقرب مأخذأ"<sup>(٢)</sup>.

ونخلص من ذلك إلى أن العزيز قد يقع من جهة الاستعمال أو من جهة القياس، ولا يعني بالضرورة شذوذه.

### ب - درجات السماع من حيث الوصف (النوع):

١ - **المطرد:** سبق أن بينا معنى "المطرد" لغة واصطلاحاً<sup>(٣)</sup>. استعمل ابن جني هذا المصطلح كثيراً، من ذلك استعمال (بين) ظرفاً، وقد خرّج أبو الحسن الأخفش قوله تعالى ﴿لَقَدْ تَقْطَعَ بَيْنَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، فيمن قرأه بالنصب أن "بینکم" وإن كان منصوب اللفظ فهو مرفوع الموضع ب فعله، غير أنه أقرت نصبة الظرف وإن كان مرفوع الموضع؛ لاطراد استعمالهم إياه ظرفاً<sup>(٥)</sup>.

٢ - **الجيّد:** الجيد لغة: نقىض الرديء<sup>(٦)</sup>، واصطلاحاً: الجيد من الكلام ما كان على درجة من الفصاحه، أو ما كان مقبولاً، وإن لم يرق إلى درجة الفصيح.<sup>١</sup>

(١) ينظر: رؤبة، ديوانه ص ١٦٠، وسيبوه، الكتاب ٤/٣٦٦، وابن جني، الخصائص ٢/٤٨٧، ٣/٢١٧، وابن الأثباري، الأنصاف ٢/٨٠١، وخولة الهلالي، دراسة لغوية في أرجوز رؤبة والعجاج . ١٤٢/١

(٢) ابن جني، الخصائص ٢/٥٣

(٣) ينظر: ص ٥٤ من هذا البحث.

(٤) سورة الأنعام، آية ٩٤

(٥) ابن جني، الخصائص ٢/٣٧٢

(٦) ابن منظور، لسان العرب، مادة (جود) ٣/١٣٥

استعمل ابن جني هذا المصطلح في قوله<sup>(١)</sup>: "وقالوا أيضاً: منارة ومنائر، وإنما الصواب مناور؛ لأن الألف عين وليس بزائدة. ومن الجيد قول الأخطل<sup>(٢)</sup>:

وإنّي لقوّام مقاومَ لم يُكُنْ  
جريّر ولا مَوْلَى جَرِيرِ يَقُومُهَا  
وصف ابن جني استعمال الأخطل لكلمة (مقاؤم) بأنه استعمال جيد،  
 فهو لم يهمز، وهذا هو القياس. ولا يعني الجيد الكثرة أو القلة، وإنما هو  
وصف في زيادة الحسن.

### ٣— الشاذ: سبق وأن بيننا معنى الشاذ لغة واصطلاحاً.

استعمل ابن جني هذا المصطلح كثيراً في الخصائص، بين من خلاله بعض الاستعمالات والقياسات الشاذة، وعقد في الخصائص باباً في شواد الهمز<sup>(٣)</sup> من ذلك همز (مصالحب)، "وهذا مما لا ينبغي همزه في وجه من القياس"<sup>(٤)</sup>.

والشاذ الذي لا يجيء على قياس، نوعان<sup>(٥)</sup>: شاذ مقبول: وهو الذي يجيء على خلاف القياس، ويقبل عند الفصحاء والبلغاء، وشاذ مردود: وهو الذي يجيء على خلاف القياس، ولكنه لا يقبل عند الفصحاء والبلغاء.  
ويبيّن ابن جني أنه يحق للشاعر إذا اضطر أن ينطق بما يبيحه القياس، وإن لم يرد به سماع<sup>(٦)</sup>. ومثل على ذلك بقول أبي الأسود<sup>(٧)</sup>:  
**ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه<sup>١</sup>**

(١) ابن جني، الخصائص ١٤٧/٣

(٢) الأخطل، ديوانه ص ٣٢٢

(٣) ابن جني، الخصائص ١٤٤/٣

(٤) المرجع السابق، ١٤٦/٣

(٥) الكفوي، الكليات ص ٥٢٨-٥٢٩

(٦) ابن جني، الخصائص ٣٩٧/١

(٧) أبو الأسود، ديوانه ٣٥٠

ولكن هذا لا يقاس عليه؛ لأنها لغة شاذة<sup>(١)</sup>. والشاذ لا يعني بالضرورة أنه قليل أو كثير، فقد يكون شاذًا في القياس، إلا أن استعماله كثير.

٤ - الغلط: الغلط لغة: كل شيء يعيَا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمد<sup>(٢)</sup>.

اصطلاحاً هو الكلام الغلط الصريح المحقق الخارج على القياس.<sup>(٣)</sup> ونلاحظ أن الغلط وقع في كلام الناس قديماً، ولم يقتصر على فئة معينة، بل نجده عند علماء الحديث، فهذا الخطابي يؤلف كتاباً يصلاح أغلاط المحدثين<sup>(٤)</sup>، بل إن الغلط تعدى الحديث إلى القرآن الكريم، فكانت أغلاط الناس في القرآن – كما تقول الروايات – سبباً في وضع النحو.

وعقد ابن جني باباً لأغلاط الناس<sup>(٥)</sup>، وآخر لسقطات العلماء<sup>(٦)</sup>، قال في الأول: "كان أبو علي – رحمه الله – يرى وجه ذلك، ويقول: إنما دخل هذا النحو في كلامهم؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتضدون بها؛ فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد". واستعمل هذا المصطلح أيضاً في قوله: "ومن ذلك همزهم مصائب. وهو غلط منهم. وذلك أنهم شبّهوا مصيبة بصحيفة، فكما همزا صحائف همزاً أيضاً مصائب، وليس ياء مصيبة زائدة كياء صحيفة؛ لأنها عين، ومنقلبة عن واو، هي العين الأصلية، وأصلها مصوبة؛ لأنها اسم فاعل من أصاب"<sup>(٧)</sup>، "ومن أغلاطهم أيضاً قولهم: ملأت السوق، ورثأت زوجي بأبيات،

<sup>١</sup> (١) ابن جني، الخصائص ٢٦٧/١

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة (غلط) ٣٦٢/٧

(٣) ينظر: الخطابي، إصلاح أغلاط المحدثين.

(٤) ابن جني، الخصائص ٢٧٦/٣

(٥) المرجع السابق ٢٨٥/٣

(٦) المرجع السابق ٢٨٠/٣

واستلأمت الحجر، ولبأت الحج<sup>(١)</sup>، واستعمل ابن جني مصطلح (الغلط) في عدّة مواضع في الخصائص<sup>(٢)</sup>.

ويتفق ابن جني مع سيبويه في استعماله هذا المصطلح، فقد استعمله سيبويه كثيراً، ويعني به الخروج على القياس<sup>(٣)</sup>.

٥ - **الحن**: **الحن** لغة: **الحن** بتسكين الحاء هو الخطأ في الكلام<sup>(٤)</sup>. **واصطلاحاً**: هو العدول بالكلام عن الصواب؛ أي الخطأ اللغوي، أو هو عيب لساني يقوم على تحريف الكلام عن القواعد الصحيحة، ويقع في الأصوات اللغوية نحو (أخذ) بدلاً من (أخذ)، أو الصورة البنوية نحو (الملفت للانتباه) بدلاً من (اللافت للانتباه)، أو التراكيب النحوية كنصب ما حقه الرفع<sup>(٥)</sup>.

والحن معروف منذ زمن النبي – صلى الله عليه وسلم – فقد روى أنه سمع رجلاً يلحن في كلامه، فقال: "أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل"<sup>(٦)</sup>.

استعمل ابن جني مصطلح **الحن** في قوله: "فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين؛ نحو سئال، وجئار، فاما التقاوهما على التحقيق من كلمتين فضعف عندهما، وليس لحننا. وذلك نحو قرأ أبوك... لكن التقاوهما في كلمة واحدة غير عينين لحن، إلا ما شذّ مما حكيناه من خطائقه وبابه"<sup>(٧)</sup>.

ووقوع **الحن** في كلام العرب أمر لا يقبل فيه عذر، قال ابن جني: "فاما

(١) ابن جني، الخصائص ٣٨٢/٣

(٢) ينظر: المرجع السابق ١٩٣/١، ١٢٤/٣، ٢١٨، ٢٩٩، ٣٤٣

(٣) سيبويه، الكتاب (مقدمة المحقق) ص ٣٢

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة (حن) ١٢/٣٨٠

(٥) الكفوبي، الكليات، ص ٧٩٧، ومحمد التونجي وزميله، المعجم المفصل في علوم اللغة ٢/٤٩٧

(٦) لم أجد نص هذا الحديث في الكتب التسعة وسلسلة الأحاديث الضعيفة.

(٧) ابن جني، الخصائص ٣٨٥/٣

ما يأتي عن العرب لحناً فلا نعذر في مثله مولداً<sup>(١)</sup>، وكذلك قال ابن فارس: "فاما أمراء الكلام، يقترون الممدود، ولا يمدون المقصور، ويقدمون ويخرون ... فاما لحنٌ في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك"<sup>(٢)</sup>.

٦- الخطأ: الخطأ لغة: ضد الصواب<sup>(٣)</sup>، واصطلاحاً: العدول عن الجهة، ويكون الخطأ في اللفظ والمعنى، فالخطأ في اللفظ كاستعمال المتباعدة كالمترادفة، نحو: السيف والصارم. وأما الخطأ في المعنى فالحكم على الجنس بحكم النوع المندرج تحته: نحو: هذا لون، واللون سواد فهذا أسود<sup>(٤)</sup>.

ذكر ابن جني هذا المصطلح في حكاية أبي عمر الجرمي مع الأصمعي، "وقد سمعه يقول أنا أعلم الناس بالنحو، فقال الأصمعي: يا أبا عمر، كيف تتشد قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

قَدْ كُنَّ يَخْبَأُنَ الْوُجُوهَ تَسْتَرُّا فَالآنَ حِينَ بَدَأَنَ لِلنُّظَارِ

بدأن أو بدبن؟ فقال أبو عمر: بدأن. فقال الأصمعي: يا أبا عمر، أنت أعلم الناس بالنحو! – يمازحه – إنما هو بدون، أي ظهرن. فيقال: إن أبا عمر تغفل الأصمعي، فجاءه يوماً وهو في مجلسه، فقال له أبو عمر: كيف تحقر مختاراً؟ فقال الأصمعي: مخيتير. فقال له أبو عمر: أخطأت؛ إنما هو مخير أو مخيير؛ تحذف التاء؛ لأنها زائدة<sup>(٦)</sup>، وكان ابن جني أحياناً يصف الخطأ، من ذلك ما ذهب إليه "أبو عبيدة في المندوحة إلى أنها من قولهم: <sup>١</sup>

(١) ابن جني، الخصائص ٢٣٠/١

(٢) ابن فارس، الصحاحي ص ٢١٣

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مادة (خطأ) ٦٥/١

(٤) الكفوبي، الكليات ص ٤٢٤-٤٢٥

(٥) البيت لربيعة بن زياد، ينظر: أبو تمام، ديوان الحماسة، شرح التبريزى ٤١٣/١، ورواية البيت في الحماسة:

فاليوم حين برزَنَ للنُّظَارِ قدْ كُنَّ يَخْبَأُنَ الْوُجُوهَ تَسْتَرُّا

(٦) ابن جني، الخصائص ٣٠٣/٣

انداح بطنه إذا اتسع، وذلك خطأ فاحش، ولو كانت منه ل كانت: مَنْفَعْلَةً<sup>(١)</sup>.  
يتبيّن لنا مما سبق أن الخطأ مهما كان لا يمكن قبوله، أو الاحتجاج  
به، أو القياس عليه.

٧ - **الغريب**: الغامض البعيد، اصطلاحاً: عرف  
الغريب مصطلحاً على

فن من فنون القول في الدراسات القرآنية، والحديث النبوى، فهناك كتب  
عديدة ألفت في غريب القرآن والحديث<sup>(٣)</sup>.

والغريب هو ما ليس مأнос الاستعمال ولا ظاهر المعنى ويسمى  
الوحشى<sup>(٤)</sup>. والغرابة: أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها فتحتاج في  
معرفتها إلى أن تقر عنها في كتب اللغة المبسوطة<sup>(٥)</sup>. وهو على ضربين:

---

(١) ابن جنى، *الخصائص* ، ٣٤٢/٣

(٢) ابن منظور، *لسان العرب* ، مادة (غرب) ٦٤٠/١

(٣) ينظر: خولة نقي الدين الهلالي، دراسة لغوية في أراجيز رؤبة والعجاج ٦١/١

(٤) القلقشندي، *صبح الأعشى* ٢٢٥/٢

(٥) السيوطي، *المزهر* ١٨٦/١

ضرب يختص بشكل الكلمة من حيث الصيغة والأصوات، وضرب آخر يختص بمدلول الكلمة منفردة أو منظومة في الجملة<sup>(١)</sup>.

استعمل ابن جني هذا المصطلح في عدة مواضع منها: ما حكاه أبو زيد: "زرنوق بفتح الزاي، فهذا فَعْنُول. وهو غريب"<sup>(٢)</sup>.

ومن الغريب اللغطي تلك الكلمات التي جاء بها ابن أحمر الباهلي قال أحمد بن يحيى: حدثي بعض أصحابي عن الأصمعي أنه ذكر حروفاً من الغريب، فقال: لا أعلم أحداً أتى بها إلا ابن أحمر الباهلي. منها: الجَبْر وهو المَلَك...<sup>(٣)</sup> ومن الغريب أيضاً المصادر المجموعة العاملة، نحو قوله: \*

\* مواعيده عرقوب أخاه بيثرب \*

وقولهم: تركته بملاحس البقر أولادها، يقول ابن جني: "فالملاحس جمع مَلْحَس، ولا يخلو أن يكون مكاناً، أو مصدرأً، فلا يجوز أن يكون مكاناً، لأنه قد عمل في الأولاد فنصبها،

والمكان لا يعمل في المفعول به، كما أن الزمان لا يعمل فيه،...ف(ملاحس البقر) إذاً مصدر مجموع معلم في المفعول به، كما أن (مواعيده عرقوب أخاه بيثرب) كذلك. وهو غريب<sup>(٤)</sup>.

ونخلص إلى أن الغريب لا يعني بالضرورة أنه قليل أو كثير، وأن معيار الغرابة معيار وهمي، فما هو غريب عندنا قد لا يكون غريباً عند غيرنا، فمثلاً لو تكلمنا ببعض الألفاظ التي كانت مستعملة في العصر الجاهلي ودرست، لقلنا عنها الآن إنها غريبة ووحشية، فما هو غريب في

(١) خولة نقى الدين الهلاي، دراسة لغوية في أراجيز رؤبة والمعاجج ٧٠/١

(٢) ابن جني، الخصائص ٢٢٧/٣

(٣) المرجع السابق، ١٤٨/٣

(٤) يضرب هذا المثل في خلف الوعد، ينظر: الميداني، مجمع الأمثال ٣١١/٢، وينظر أيضاً: الشماخ، ديوانه، قصيدة (مواعيده عرقوب) ص ٤٣٢، يقول:

وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيده عرقوب أخاه بيثرب

(٥) ابن جني، الخصائص ٢١٠-٢٠٩/٢

بيئة أو عصر قد لا يكون غريباً في غيرهما.

- القبيح: القبيح لغة: نقىض الحسن، عام في كل شيء<sup>(١)</sup>.

استعمل ابن جني هذا المصطلح في عدة مواضع، منها ما ورد من حديثه عن قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

إذا المرء لم يخش الكريهة أوشكت حِبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتِى أَنْ تَقْطَعَا  
وَهَذَا عِنْدَهُمْ قَبِيحٌ، وَهُوَ إِعْدَادُ الثَّانِي مَظَهِراً بِغَيْرِ لَفْظِهِ الْأَوَّلِ؛ وَإِنَّمَا سَبِيلُهُ  
أَنْ يَأْتِي مَضْمُراً، نَحْوَ زَيْدٍ مَرَرْتُ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَأْتِ مَضْمُراً وَجَاءَ مَظَهِراً  
فَأَجُودُ ذَلِكَ أَنْ يَعُادَ لَفْظُ الْأَوَّلِ الْبَتَّةِ؛ نَحْوَ: زَيْدٌ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ<sup>(٣)</sup>.

ومن الاستعمال القبيح قول الفرزدق<sup>(٤)</sup>:

فَلَمَّا لَصَّلَةٌ دَعَا الْمَنَادِي نَهَضْتُ وَكُنْتُ مِنْهَا فِي غُرُورٍ  
وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فَصَلَ بَيْنَ الْمَضَافِ وَالْمَضَافِ إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ، وَالْفَصَلُ بَيْنَ  
الْمَضَافِ وَالْمَضَافِ إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ وَحْرَفُ الْجَرِ قَبِيحٌ كَثِيرٌ، لَكِنَّهُ مِنْ  
ضَرُورَةِ الشَّاعِرِ<sup>(٥)</sup>.

والضرورة قبيحة، إلا أنها تقسم إلى قسمين، ضرورة مقبولة أو حسنة، وضرورة مردودة أو قبيحة، وقد بين ابن جني المراد بهما في "باب الحمل على أحسن الأقوابين"<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (قبح) ٥٥٢/٢، والتهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ١٢٠٠/٢

(٢) البيت للكلحة العربي، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب ٣٨٦/١، ٣٨٨

(٣) ابن جني، الخصائص ٥٥/٣

(٤) الفرزدق، ديوانه ٢٨٣/١

(٥) ابن جني، الخصائص ٤٠٦/٢، ٢٢١/١

(٦) المرجع السابق ٢١٣/١

ويطلق هذا المصطلح على أحد أقسام الحكم النحوى، فالحكم القبيح كرفع الفعل المضارع بعد شرط المضارع، ومن الملاحظ أن إطلاق مصطلح القبيح غالباً ما يرد في الضرورات .

#### ٩- الضعيف: الضعيف لغة: خلاف القوى<sup>(١)</sup>.

اصطلاحاً<sup>(٢)</sup>: هو ما خالف القانون النحوى المشهور؛ أي هو ما انحط عن درجة الفصيح.

وقد يكون الضعيف من جهة الاستعمال، أو من جهة القياس، وضعفه في الاستعمال ليس شرطاً أن يكون ناتجاً عن ضعفه في القياس، يقول ابن جنى: "ومما يقوى في القياس، ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسمأ صريحاً، نحو قوله: عسى زيد قائماً أو قياماً، هذا هو القياس؛ غير أن السماع ورد بحظره"<sup>(٣)</sup>.<sup>١</sup>

وعقد ابن جنى باباً في الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد<sup>(٤)</sup>، قال فيه: "وذلك جائز عنهم، وظاهر وجه الحكمة في لغتهم؛ قال الفرزدق<sup>(٥)</sup>:

كلاهما حين جدّ الجريُّ بينهما      قد أقلعا وكلا أثفيهما رابي  
قوله: كلاهما قد أقلعا ضعيف؛ لأنَّه حمل على المعنى؛ قوله: وكلا  
أثفيهما رابي قويٌ لأنَّه حمل على اللفظ".<sup>(٦)</sup>

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (ضعف) ٢٠٣/٩ ، وأبو بكر الزبيدي، مختصر العين ٢٢٥/١

(٢) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ١١١٩/٢

(٣) ابن جنى، الخصائص ٩٩/١

(٤) المرجع السابق ٣١٧/٣

(٥) لم أجده البيت في ديوان الفرزدق، ولكن هناك مقطوعة في ديوانه في هجاء جرير على نفس البحر والقافية، ينظر: الديوان ١/٧٠، وهناك رواية (الحرب) بدل (جري)، الخصائص ٤٢٣/٢

(٦) ابن جنى، الخصائص ٣١٧/٣

وأما الضعيف من جهة القياس فهو كتقديم المعطوف على المعطوف عليه، نحو: قام وزيد عمرو<sup>١</sup>، فقد جمعت أمام زيد بين عاملين: أحدهما (قام)، والآخر (الواو)، وإذا صرت إلى ذلك كأنك قد أعملت فيه عاملين<sup>(٢)</sup>.

وكذلك عد التقاء الهمزتين على التحقيق في كلمتين استعمالاً ضعيفاً<sup>(٣)</sup>. والضعف في الاستعمال أو القياس عند اللغويين كما هو عند ابن جني مرذول مطرح؛ غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل<sup>(٤)</sup>، لذلك لا يتخذ أصلاً يقاس عليه. والضعف في الاستعمال أو القياس قد يكون في التركيب، أو في بنية الكلمة، نحو<sup>(٥)</sup>: زئير، وخرفع، فوجه ضعفه في القياس هو الانتقال من كسر إلى ضم.

---

(١) ابن جني، الخصائص ٢٨٩/٢

(٢) المرجع السابق ١٤٥/٣

(٣) المرجع السابق ١٢٧/١

(٤) المرجع السابق ٢١٥/٣

**الفصل الثاني**

**القياس**

## القياس

القياس لغة: التقدير، يقال: قاس الشيء يقيسه، قيساً وقياساً، واقتاسه وقيسة إذا قدره على مثاله<sup>(١)</sup>.

اصطلاحاً هو: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم؛ وإنما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه، وكذلك كل مقياس في صناعة الأعراب"<sup>(٢)</sup>، وقيل: "تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلهاق الفرع بأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بشيء بجامع. وهذه الحدود كلها متقاربة"<sup>(٣)</sup>.

والقياس: "هو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه كما قيل: إنما النحو قياس يتبع"<sup>(٤)</sup>، وقيل في حده: "إنه علم بمقاييس مستتبطة من استقراء كلام العرب"<sup>(٥)</sup>.

ويتضح مما سبق أن اللغويين قد تأثروا بالفقهاء، وأن أصول النحو ظهرت بعد أصول الفقه، فتعريف القياس هذا هو تعريف القياس في أصول الفقه، وأن هذه التعريف وإن تعددت فهي متقاربة في الحدود.

القياس عند ابن جني:<sup>١</sup>

سبق أن بينا في التمهيد أن مصطلح القياس قد استعمل منذ نشأة النحو العربي، وأنه بدأ بسيطاً لم يتجاوز معناه اللغوي، إلى أن جاء الخليل

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (قياس) ١٨٧/٦

(٢) ابن الأثري، الإغراب في جدل الإعراب ولمنع الأدلة ص ٤٥-٤٦

(٣) المرجع السابق، ص ٩٣

(٤) السيوطي، الاقتراح ص ٨٩

(٥) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

ابن أحمد الذي يعد "سيد قومه وكافش قناع القياس في علمه"<sup>(١)</sup>، ولكن القياس تطور ونضج مكتملاً في القرن الرابع الهجري على يدي أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني؛ نتيجة للتقدم العلمي والتأثر بالثقافات الأخرى.

يقول ابن جني مبيناً أهمية القياس عند أستاذة أبي علي الفارسي: "أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس"<sup>(٢)</sup>.

وقد نهج ابن جني نهج أستاذته، إذ بلغ القياس عنده ذروته، وسنعرف على منهجه في القياس من خلال كتابه "الخصائص"، فهو في هذا الكتاب يأنس بالتجربة اللغوية ويقبلها على وجوهها المختلفة ويكثر التفكير والتأمل فيها<sup>(٣)</sup>، بل يحث عليه، يقول: "للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعوه إليه القياس ما لم يلو بمنص أو ينتهك حرمة شرع"<sup>(٤)</sup>، وهذا يوضح مبدأ الاجتهاد عنده، فمن حق أي لغوی أن يرتجل ويقيس ويجتهد، فهو لم يتخد القياس له وحده، بل يحث عليه ويدعوه إليه.

ومن خلال استقراء كتاب الخصائص تبين لي اهتمام ابن جني في القياس حتى تعددت صوره ومصطلحاته، وعلى الرغم من اهتمامه بالقياس، فإنه كان يرفضه إذا تعارض مع السمع، يقول: "وهو مع ذلك تحت أرجل الأحداث ممن تعلق بهذه الصناعة، فضلاً عن صدور الأشياخ، وهو أكثر من أن أحصيه في هذا الموضوع لك، لكنني أتبهك على كثير من ذلك لتكتثر التعجب ممن تعجب منه، أو يستبعد الأخذ به"<sup>(٥)</sup>؛ أي أن القياس في هذه اللغة كثير، ومع ذلك فهو سهل يستعمله الأحداث كما استعمله شيوخ صناعة النحو.

(١) ابن جني، الخصائص ٣٦٢/١

(٢) المرجع السابق ٩٠/٢

(٣) سعيد الأفغاني، في أصول النحو ص ٩٢

(٤) ابن جني، الخصائص ١٩١/١

(٥) المرجع السابق ٤٢/٢

وفائدة القياس أنه يعطي نماذج وأمثلة من اللغة لم يتكلم بها العرب، أو لم تسمع، ولكنها مقيسة على كلامهم، فهي تغنى المتكلم عن سماع كل ما يقوله العرب، يقول ابن جني: "لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجوده على ضربين: أحدهما ما لا بد من تقبيله كهيئته، لا بوصيّة فيه، ولا تببيه عليه؛ نحو حجر، ودار... ومنه ما وجدوه يُتدارك بالقياس، وتحفَّ الكلفة في علمه على الناس، فقنتوه وفصلوه إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب، المغني عن المذهب الحزن البعيد"<sup>(١)</sup>. ومع ذلك فاللغة لا تؤخذ كلها بالقياس، يقول: "ومعاذ الله أن ندعى أن جميع اللغة تُستدرك بالأدلة قياساً"<sup>(٢)</sup>، ويقول في هذا المعنى أيضاً: "ومنها ما لم يؤخذ إلا بالسماع ولا يلتفت فيه إلى قياس، وهو الباب الأكثر نحو قولهم: (رجل) و(حجر) وهذا مما لا يقدم عليه بقياس، بل يرجع فيه إلى السمع"<sup>(٣)</sup>؛ أي أن مثل هذه الأسماء تواضع واصطلاح ولا دخل للقياس فيها.

وعن قوة القياس وأهميته عند النحاة يقول ابن جني: "واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"<sup>(٤)</sup>.

**أركان القياس:**

**أولاً: الأصل (المقيس عليه):** مصطلحان مستعملان بمعنى واحد في القياس النحوي، وهما عند ابن جني والنحاة النصوص اللغوية المنقوله عن العرب الفصحاء. وقد استعمل ابن جني مصطلح الأصل في عدة مواضع في "الخصائص" وتبادر مفهوم هذا المصطلح عنده، فتارة يقصد به المقيس عليه، وتارة القاعدة أو الباب، وأخرى يعني به الجذر، وتارة أخرى يعني<sup>٣</sup>

(١) ابن جني، *الخصائص* ٤٤/٢

(٢) المرجع السابق ٤٥/٢

(٣) ابن جني، *المنصف في شرح تصريف المازني* ٢/١

(٤) ابن جني، *الخصائص* ١١٥/١

به الأول أو الأسبق، وتفهم هذه المعاني من خلال السياق.

أما مصطلح المقيس عليه فكان يفهم من فحوى عبارات، نحو قوله: "لا يسوغ القياس عليه"<sup>(١)</sup>، و "لا تقيس عليه غيره"<sup>(٢)</sup>، وأحياناً كان يجمع بينهما نحو قوله: "لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه"<sup>(٣)</sup>.

وقد وضع ابن جني شروطاً وأحكاماً للأصل المقيس عليه، منها:

أ - ألا يكون المقيس عليه مطرباً في الاستعمال شاداً في القياس، لذلك لا يجوز القياس على (استحوذ) و (استصوب)، يقول: "واعلم أن الشيء إذا أطرد في الاستعمال وشدّ في القياس، فلا بدّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه؛ لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره"<sup>(٤)</sup>.

ب - ألا يكون المقيس عليه شاداً في السماع مطرباً في القياس، فإن كان كذلك "تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب من أمثاله فمن ذلك امتناعك من: وذر و ودع؛ لأنهم لم يقولوهما، ولا غررو عليك أن تستعمل نظيرهما؛ نحو (وزن) و (ودع) لو لم تسمعهما"<sup>(٥)</sup>. و (وذر و ودع) لم يرفضهما القياس ومع ذلك لا يقاس عليهما "فكما لا يقاس على الشاذ نطبقاً لا يقاس عليه تركاً"<sup>(٦)</sup>.

ج - ألا يكون المقيس عليه مما يحتمله القياس ولم يرد به السماع، وهذا الشرط يستشف من كلام ابن جني في "القراءات التي تؤثر رواية ولا تتجاوز، لأنها لم يسمع فيها ذلك، كقوله - عز اسمه - (بسم الله الرحمن الرحيم) فالسنة المأخذ بها في ذلك اتباع الصفتين إعراب اسم الله<sup>٤</sup>

(١) ابن جني، الخصائص ١٠٠/١

(٢) المرجع السابق ١١٨/١

(٣) المرجع السابق ١٠٠/١

(٤) المرجع السابق ، الصفحة نفسها

(٥) المرجع السابق ، ١١٨/١ ، ١٠٠

(٦) السيوطي، الاقتراب ص ٩٣

سبحانه، والقياس يبيح أشياء فيها، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها. نعم وهناك من قوة غير هذا المقوء به ما لا يشك أحد من أهل هذه الصناعة في حسنها، كأن يقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) برفع الصفتين جمِيعاً على المدح، ويجوز (الرحمن الرحيم) بنصبهما جمِيعاً عليه. ويجوز (الرحمن الرحيم) برفع الأول ونصب الثاني، ويجوز (الرحمن الرحيم) بنصب الأول ورفع الثاني<sup>(١)</sup>. فكل ذلك يحتمله القياس، ولكنه لا يقاس عليه؛ لأنَّه لم يسمع.

د - أن يكون المقيس عليه مستحكم العلة، فإن كان غير مستحكم العلة فلا يقاس عليه، "من ذلك ما يخرج تتببيها على أصل بابه، نحو استحوذ، وأغillet المرأة... ولا يقاس هذا ولا ما قبله، لأنَّه لم تستحكم علته، وإنما خرج تتببيها وتصرفاً واتساعاً"<sup>(٢)</sup>.

ه - ليست الكثرة شرطاً في المقيس عليه، فقد يقاس على القليل وغيره أكثر منه، وعقد ابن جني باباً في جواز القياس على ما يقل، ورفضه فيما هو أكثر منه، قال فيه: "هذا باب ظاهره - إلى أن تعرف صورته - ظاهر التناقض؛ إلا أنه مع تأمله صحيح. وذلك أن يقل الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه، إلا أنه ليس بقياس. الأول قولهم في النسب إلى شنوعة: شنئي؛ فلك - من بعد - أن تقول في الإضافة إلى قتيبة: قتبي، وإلى ركوبة: ركبي، وإلى حلوبة: حلبي؛ قياساً على شنئي. وذلك أنهم أجروا فَعُولة مجرى فعيلة؛ لمشابهتها إياها من عدة أوجه: أحدها أن كل واحدة منهما حرف لين يجري مجرى صاحبه؛ ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء رديفين وامتناع ذلك في الألف، وإلى جواز حركة كل واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك في الألف، إلى غير ذلك. ومنها أن في كل واحدة من فَعُولة وفعيلة تاء التأنيث. ومنها اصطحاب فعول وفعيل على الموضع الواحد؛ نحو أثيم وأثوم، ورحيم ورحوم..."<sup>(٣)</sup>، قال أبو الحسن، فإن قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد - يعني شنوعة - قال: فإنه جميع ما جاء، ويعلق ابن جني على كلام أبي

(١) ابن جني، الخصائص ٣٩٩/١

(٢) المرجع السابق، ١٤٥-١٤٤/١

(٣) المرجع السابق، ١١٧-١١٦/١

الحسن قائلًا: "وما ألطف هذا القول من أبي الحسن! وتفسيره أن الذي جاء في فَعُولة هو هذا الحرف، والقياس قابله، ولم يأت فيه شيء ينقضه"<sup>(١)</sup>. "وأما ما هو أكثر من باب شنئي، ولا يجوز القياس عليه؛ لأنه لم يكن هو على قياس، فقولهم في تَقِيف: تَقَفَّيْ، وفي قريش: قُرْشَيْ، وفي سُلَيم: سُلَمَيْ. فهذا وأن كان أكثر من شنئي فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس. فلا يجوز على هذا في سعيد سَعَدِيْ، ولا في كريم كَرَمِيْ"<sup>(٢)</sup>. ونخلص مما سبق إلى أن أفضل ما يكون المقيس عليه هو أن يكون مطرداً في السماع والقياس معاً.

أما القياس على الشاذ، فلا يجوزه ابن جني إلا في الضرورة، يقول: "سألت أبي علي رحمه الله عن هذا فقال: كما جاز أن نقىس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقىس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا... فما كان من أحسن ضروراتهم، فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا. وما بين ذلك بين ذلك"<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: الفرع (المقيس): لغة: الفرع من كل شيء أعلى<sup>(٤)</sup>، وهو خلاف الأصل ، واصطلاحاً: هو المحمول على كلام العرب تركيباً وحكمـاً<sup>(٥)</sup>، ويشمل (المقيس) كل ما نحمله على النصوص اللغوية أو على كلام العرب، لأن إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن جني، الخصائص ١١٧/١

(٢) المرجع السابق، ١١٦/١ - ١١٧

(٣) المرجع السابق، ٣٢٤/١ - ٣٢٥

(٤) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ٦٨٤/٢

(٥) سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي ص ٢٥

(٦) ابن الأباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص ٩٨، وينظر: محمود ياقوت، أصول النحو ٦٠٥

استعمل ابن جني مصطلح (المقياس) في إجابة أبي علي عندما سأله: "أفترجل اللغة ارتجالاً؟ قال: ليس بارتجال، لكنه مقياس على كلامهم، فهو إذاً من كلامهم<sup>(١)</sup>"، وقد سماه أيضاً (ما قيس على كلام العرب)، وذلك في باب عقه في الخصائص بعنوان "باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"، استهله بقوله: "هذا موضع شريف. وأكثر الناس يضعف عن احتماله؛ لغموضه ولطفه والمنفعة به عامة والتساند إليه مقوٌّ مُجَدٍ". وقد نصّ أبو عثمان عليه فقال: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره. فإذا سمعت "قام زيد" أجزتَ ظرفَ بِشْرٍ، وكَرْمَ خالد. قال أبو علي إذا قلت: "طاب الخشكنان" فهذا من كلام العرب؛ لأنك بإعرابك أياه قد أدخلته كلام العرب<sup>(٢)</sup>.

ويقول ابن جني أيضاً: "ومما يدلّك على أن ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامها أنك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائلٌ أبنية التصريف، نحو قولهم في مثال (صحيح) من الضرب: (ضربرب) ومن القتل (قتللت) ومن الأكل (أكلكل)... ونحو ذلك. فقال لك قائل: بأيّ لغة كان هؤلاء يتكلمون؟ لم تجد بداً من أن تقول: بالعربية، وإن كانت العرب لم تنطق بوحدة من هذه الحروف"<sup>(٣)</sup>.

ويفهم مما سبق أنه يجوز لنا أن نصوغ على أيّ وزن ثبت استعماله في كلام العرب، وإن لم ينطقوا به، فمثلاً يجوز لنا أن نأتي من "ضرب" على وزن "جعفر" فنقول: "ضرَبَ" مع انهم لم ينطقوا به، ومثل هذا القياس<sup>٤</sup> غرضه التمرين، لذلك لا يلزم إثبات صيغ لم تنطق بها العرب في

(١) ابن جني، الخصائص ٣٦٠/١

(٢) المرجع السابق، ٣٥٨/١

(٣) المرجع السابق، ٣٦١/١

كلامها، فمثلاً لا نصوغ على وزن "جالينوس" و "ميكايل"، لعدم ثبوتها في كلام العرب<sup>(١)</sup>.

وقد بين ابن جني أن الغرض من مسائل التصريف هو، أولاً: إلحاقي ما ليس من كلام العرب في كلامهم، وثانياً: التماسك الرياضة به والتدريب بالصنعة فيه، وذلك نحو "قولك في مثل فيعول من شويت: شيوبيّ، وفي فعلول منه: شووبيّ". فالغرض في نحو هذا هو التأنس به، وتدريب الفكر وتجسمه، وإصلاح الطبع لما يعرض في معناه وعلى سنته<sup>(٢)</sup>.

وهذا القياس هو الذي حمل بعضهم على أن قال في العجاج ورؤبة: إنهما قاساً اللغة وتصرفها فيها، وأقدما على ما لم يأتِ به من قبلهما، كما حمل الفرزدق على أن يلغز بالأبيات، ويأمر بإلقائها على ابن أبي إسحاق<sup>(٣)</sup>. ويتخذ المقياس صوراً مختلفة، منها أن يكون المقياس فرعاً محمولاً على أصل، أو أصلاً محمولاً على فرع، أو نظيراً محمولاً على نظير آخر، وغيرها من الصور.

ثالثاً: العلة: وهي الركن الثالث من أركان القياس، وبها تتضح علاقة المقياس عليه بالمقياس؛ أي علاقة الأصل بالفرع. وهي السبب الذي تتحقق في المقياس عليه فأوجب له حكماً، وتحقق في المقياس أيضاً فألحق به فأخذ حكمه<sup>(٤)</sup>. ويطلق عليها مصطلح "الجامع" أو "العلة الجامعة"، وقد فصل ابن جني القول في العلة، وسبعين ذلك مفصلاً إن شاء الله في فصل التعليل، أما المقصود هنا فهو علة المشابهة، فإذا كانت المشابهة حقيقة، فإن القياس صحيح، وإذا كانت متوهمة، فالقياس متوهّم.

(١) أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف ص ١٨٥

(٢) ابن جني، الخصائص، ٤٩٠-٤٨٩/٢، ٩٥-٩٤/٢

(٣) المرجع السابق، ٢٧٠/١

(٤) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوی ص ١١١

**رابعاً: الحكم:** لغة: العلم والتفقه<sup>(١)</sup>، وقيل: الصرف والمنع للإصلاح<sup>(٢)</sup>. اصطلاحاً: إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً. والحكم العقلي: إثبات أمر إلى آخر أو نفيه عنه من غير توقف على تكرر ولا وضع واضح، وينحصر في الوجوب والاستحالة والجواز<sup>(٣)</sup>.

والحكم هو ثمرة عملية القياس الناتجة عن إلحاد المقياس (الفرع) بالمقياس عليه (الأصل). وقد قسم النحو الأحكام النحوية إلى ستة أقسام - متأثرين في ذلك بتقسيم الفقهاء -، وهي<sup>(٤)</sup>:

١-واجب، كرفع الفاعل ونصب المفعول.

٢-منوع، كنصب الفاعل، ورفع المفعول؛ أي ما كان ضد الواجب.

٣-حسن، كرفع المضارع الواقع جزءاً بعد شرط الماضي.

٤-قبيح، كرفع المضارع الواقع بعد شرط المضارع.<sup>٥</sup>

٥-خلاف الأولى، كتقديم الفاعل في نحو "ضرب غلامه زيداً".

٦-الجائز على السواء، كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضي له.

وقد تبين لي من خلال استقراء كتاب الخصائص أن ابن جني لم يفصل الحديث عن الأحكام اللغوية كما ذكرها السيوطي؛ وإنما يذكر هذه الأقسام عرضاً إذا اقتضى الأمر ذلك، من ذلك إشارته إلى الحكم الواجب في الإدغام في كلمة (اطرد) قال: "وذلك أن فاءه طاء، فلما أبدلت تاءه طاء صادفت الفاء طاء فوجب الإدغام"<sup>(٦)</sup>، وكذلك ورد حكم الواجب في "باب في وجوب الجائز"، قال فيه: "وذلك في الكلام على

(١) إبراهيم أنيس، وأخرون، المعجم الوسيط ١٩٠/١

(٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ٩١/٢، والكتفوبي، الكليات ص ٣٨٠

(٣) الكفوبي، الكليات ص ٣٨٠

(٤) السيوطي، الاقتراح ص ٤٤

(٥) ابن جني، الخصائص ١٤٣/٢

ضربين: أحدهما ما توجبه الصنعة، فلا بدّ إذاً منه. والآخر أن تعتمد العرب فتوجبه وإن كان القياس يبيح غيره<sup>(١)</sup>. وفي هذا إشارة إلى الحكم الواجب والحكم الجائز، كذلك أشار إلى الحكم الحسن في حديثه عن جزم جواب أسماء الأفعال، في قوله: "فأما الجزم في جواباتها فجائز حسن، وذلك قوله: صه تسلم، ومه تستريح"<sup>(٢)</sup>. وكذلك أشار إلى الحكم القبيح في قوله: "ومما يقبح تقديم الاسم المميز وإن كان الناصبه فعلًا متصرفاً. فلا نجيز شحمةً تفقات، ولا عرقاً تصيبت"<sup>(٣)</sup> وكذلك حكم تقديم المبتدأ النكرة في الواجب قبيح<sup>(٤)</sup>.

وهذه الأحكام قد أشربت بحثاً في الكتب النحوية، لذلك لم يركز ابن جني عليها كثيراً، في حين ركز على أصول هذه الأحكام وما قد ينتج عنها من إشكاليات في الدرس اللغوي، ونراه يعقد عدة أبواب في الحكم النحوي، منها: "باب في حكم المعلول بعلتين"<sup>(٥)</sup>، و "باب الحكم يقف بين الحكمين"<sup>(٦)</sup>، و "باب في إقلال الحفل بما يلطف من الأحكام"<sup>(٧)</sup>، و "باب في أن الحكم للطارئ"<sup>(٨)</sup>، و "باب في بقاء الحكم مع زوال العلة"<sup>(٩)</sup>، و "باب في ترافع الأحكام"<sup>(١٠)</sup> وكان ابن جني يستربط الأحكام اللغوية من كلام الأعراب المسنون أو المرروي، فمن الأول قوله: "سألت الشجري يوماً فقلت: يا أبا عبد الله، كيف تقول ضربت أخاك؟ فقال:

(١) ابن جني، *الخصائص* ٨٦/٣

(٢) المرجع السابق، ٥١/٣

(٣) المرجع السابق، ٣٨٦/٢

(٤) المرجع السابق، ٣٠٠/١

(٥) المرجع السابق، ١٧٥/١

(٦) المرجع السابق، ١١٠/٢

(٧) المرجع السابق، ٣٥٨/٢

(٨) المرجع السابق، ٦٤/٣

(٩) المرجع السابق، ٥٩/٣

(١٠) المرجع السابق، ٢٢/٣

كذاك. قلت: أفتقول: ضربت أخوك؟ قال: لا أقول: أخوك أبداً. قلت: فكيف تقول: ضربني أخوك؟ قال: كذاك. قلت ألسْتَ زعمت أنك لا تقول: أخوك أبداً؟ قال أيسِّرْ ذا! اختلفت جهتا الكلام". وعقب ابن جنى على ذلك بقوله: "فهل هذا في معناه إلا كقولنا نحن: صار المفعول فاعلاً، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتة فإنه هو لا محالة"<sup>(١)</sup>، فاختلف جهتي الكلام يدل على اختلاف المعاني، لذلك قال في موضع آخر: "ألا ترى أن موضوع الإعراب على مخالفة بعضه بعضاً؛ من حيث كان إنما جيء به دالاً على اختلاف المعاني"<sup>(٢)</sup>.

ومن المروي، ما روي عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أن قوماً من العرب أتواه، فقال لهم: من أنتم؟ قالوا: نحن بنو غيان، فقال: بل أنتم بنو رشدان"<sup>(٣)</sup>، وعقب ابن جنى على ذلك – معللاً ومستبطاً الأحكام – بقوله: "فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة: إن الألف والنون زائدتان، وإن كان – عليه السلام – لم يتقوه بذلك، غير أن اشتقاقه إيه من الغي بمنزلة قولنا نحن: إن الألف والنون فيه زائدتان"<sup>(٤)</sup>. فهذه الأحكام التي أصدرها قاسها على أحكام ثبت استعمالها عن العرب، وقد بين النحاة أن الحكم الذي يقاس عليه هو الحكم الذي ثبت استعماله عن العرب.

كذلك قاس ابن جنى على الأحكام التي ثبتت بالقياس والاستباط، حيث قال: "ومن الاعتلال لهم بأفعالهم أن تقول: إذا كان اسم الفاعل – على قوّة تحمله للضمير – متى جرى على غير من هو له – صفةٌ<sup>١</sup>

(١) ابن جنى، الخصائص ٢٥١/١

(٢) المرجع السابق، ١٧٦/١

(٣) أحمد بن علي العسقلاني، تعجيل المنفعة، ت: إكرام الله إمداد الحق ص ٢١٢

(٤) المرجع السابق، ٢٥٢-٢٥١/١

أو صلة أو حالاً أو خبراً – لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل، فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو قولك: زيد هند شديد عليها هو، إذا أجريت (شديداً) خبراً عن (هند) وكذلك قولك: أخواك زيد حسن في عينه هما، ...، لذلك "فإن الحكم الثابت للمقياس عليه، إنما هو بالاستبطاط والقياس على الفعل الرافع للظاهر، حيث لا تتحقق العلامات"<sup>(١)</sup>.

### مصطلحات أقسام القياس عند ابن جني:

أولاً: من حيث الطراد والشذوذ<sup>(٢)</sup>: يقول ابن جني: "جعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرباً وجعلوا ما فارق عليه بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا"<sup>(٣)</sup>، لذلك قسم ابن جني كلام العرب بالنسبة إلى القياس أربعة أقسام، واصطلح على هذه الأقسام بالتسميات التالية<sup>(٤)</sup>:

١- مطرد في القياس والاستعمال جميعاً، نحو قام زيد، وضربت عمرأ، ومررت بسعيد، وعدّ هذا القسم هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة.

٢- مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، نحو قولهم: مكان "مقل"؛ لأنه من الفعل أبقل، ولكن الأكثر في السماع "باقل"، وبين ابن جني موقفه من هذا القسم بقوله: "تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله. من ذلك امتناعك من: وذر، ووَدَع؛ لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما؛ نحو: وزَن ووَدَع لو لم تسمعهما"<sup>(٥)</sup>.

٣- مطرد في الاستعمال شاذ في القياس، نحو قولهم: استصوبت الأمر، واستنوق الجمل، وأغيلت المرأة، واستحوذ... . ويرى أن هذا القسم لا بد من اتباع السمع الوارد فيه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه.

(١) السيوطي، الاقتراح ص ١٠٢

(٢) سبق وأن تحدثت عن المطرد والشاذ في فصل السماع ، وأرى أن لهما دخلاً في القياس.

(٣) ابن جني الخصائص ٩٨/١

(٤) المرجع السابق ٩٨/١ وما بعدها.

(٥) المرجع السابق ١٠٠/١

٤ - شاذ في القياس والاستعمال جميعاً، نحو قولهم: ثوب مصوون، ومسك مَدْوُوف، ويرى أنه لا يسوغ القياس عليه ولا ردّ غيره إليه ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية.

ويردد ابن جني عبارات تتم على الاطراد والشذوذ في القياس، منها: مطرد في القياس<sup>(١)</sup>، وهذا هو القياس<sup>(٢)</sup>، ومما يقوى في القياس، والأقوى قياساً<sup>(٣)</sup>، ومقبول في القياس<sup>(٤)</sup> والشاذ في القياس<sup>(٥)</sup>، والأضعف قياساً<sup>(٦)</sup>، وذلك أن يقل الشيء وهو قياس<sup>(٧)</sup>، وغيرها.

ونخلص مما سبق إلى أن القياس إذا كان مقبولاً من حيث الصيغ والأشكال مرفوضاً من حيث الاستعمال لم يقبله ابن جني بل يعده من باب إبراز المهارات اللغوية والملكات القوية في التصرف في أشكال القول<sup>(٨)</sup>.

ثانياً: مصطلحات أقسام القياس من حيث (اللفظ والمعنى):  
عبر ابن جني عن القياس من حيث اللفظ والمعنى بمصطلحي: القياس المعنوي والقياس اللفظي.

والقياس المعنوي – عنده – هو ما كانت العوامل راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل المضارع.  
والقياس اللفظي – عنده – هو مضامنة اللفظ للفظ، أو اشتغال المعنى

على اللفظ.<sup>١٢</sup>

(١) ابن جني، الخصائص ٩٨/١

(٢) المرجع السابق، ٩٨/٢، ٢٦١/٢

(٣) المرجع السابق، الصفحات نفسها

(٤) المرجع السابق، ١٠٨/١

(٥) المرجع السابق، ٩٨/١

(٦) المرجع السابق، ١١٥/١

(٧) المرجع السابق، ١١٦/١

(٨) أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في خصائص ابن جني ص ٩٨

وقد فاضل ابن جني بينهما بقوله: "وهذان الضربان وإن عما وفشا في هذه اللغة فإن أقواهم وأوسعهما هو القياس المعنوي"<sup>(١)</sup>، وأكد هذه المفاضلة بقوله: "الاترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة: واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظاً، نحو أحمد، ويرْمَع، وتَنْتَب... والثمانية الباقية كلها معنوية؛ كالتعريف، والوصف، والعدل، والتأنيث، وغير ذلك"<sup>(٢)</sup>.

ويرى أيضاً أن القياس المعنوي يحتوي القياس اللفظي، يقول في ذلك: "واعلم أن القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عارياً من اشتتمال المعنى عليه"<sup>(٣)</sup>، لهذا فالقياس المعنوي أكثر من القياس اللفظي؛ لأن القياس اللفظي متصور لحال المعنوي، يقول: "فالمعنى إذا أشيع وأسيئ حكماً من الفظ؛ لأنك في اللفظي متصور لحال المعنوي، ولست في المعنوي بمحاج إلى تصور حكم اللفظي"<sup>(٤)</sup>.  
ثالثاً: قياس الشبه: الشبه لغة: المِثُلُ، وتشابهُ الشيءِ: تشاكله لوناً ووصفاً<sup>(٥)</sup>.

اصطلاحاً: هو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلّق عليها الحكم في الأصل<sup>(٦)</sup>. وقياس الشبه قياس صحيح يجوز التمثيل به في الأصح كقياس العلة<sup>(٧)</sup>.

ينعقد قياس الشبه من جهة المعنى أو من جهة اللفظ، ومثال الشبه من جهة المعنى أن أسماء الأفعال نحو عليك ومكانك وأمامك مشابهة في المعنى للأفعال التي قامت هذه الأسماء مقامها وهي: الزم، واثبت، وتقديم، ولهذا الشبه أجاز الكوفيون تقديم معمول أسماء الأفعال عليها قياساً على جواز تقديم الأفعال التي قامت هي مقامها.

ومثال الشبه من جهة اللفظ أن المركب المجزي يشابه المختوم بتاء

(١) ابن جني، *الخصائص* ١١٠/١

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٣) المرجع السابق، ١١١/١. وينظر: سعيد الزبيدي، *القياس في النحو العربي* ص ٤٣

(٤) المرجع السابق، ١١٢/١

(٥) ابن فارس، *معجم مقاييس اللغة* ٢٤٣/٣، إبراهيم أليس وآخرون، *المعجم الوسيط*، ٤٧١/١

(٦) ابن الأباري، *الإغراب في جدل الإعراب ولمنع الأكلة* ص ١٠٥

(٧) المرجع السابق، الصفحة نفسها. وينظر: السيوطي، *الاقتراح* ص ١٢٩

التأنيث في حذف جزئه الثاني عند النسب كما تُحذف تاء التأنيث، ومنها أن التصغير يجري في صدره كما يجري فيما قبل تاء التأنيث، وكذلك أجازوا ترخيمه بحذف الجزء الثاني قياساً على ترخييم المؤنث بحذف تاء<sup>(١)</sup>.

لم يذكر ابن جني مصطلح "قياس الشبه"، ولكنه استعمله دون أن ينص عليه بصرىح اللفظ، فقد عَبَّر عنه بقوله: "اعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن، وأنه منها على أقوى بال"<sup>(٢)</sup>.

ومثل على هذا القياس بأن حمل جمع المؤنث السالم على جمع المذكر السالم؛ أي حمل الفرع على الأصل، قال: "ألا ترى أنهم لما أعرموا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حدّه، فأعطوا الرفع في التثنية ألف، والرفع في الجمع الواو، والجرّ فيهما الياء، وبقي النصب لا حرف له فيُمَازَ به، جذبوه إلى الجرّ فحملوه عليه دون الرفع..." ففعلوا ذلك ضرورة، ثم لما صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضاً على الجرّ، فقالوا ضربت الهنداتِ كما قالوا مررتُ بالهنودِ ولا ضرورة هنا؛ لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا: رأيت الهنداتَ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكر عنه، فدلّ دخولهم تحت هذا – مع أن الحال لا تضطرّ إليه – على ابئتهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل، وإن عُري من ضرورة الأصل<sup>(٣)</sup>. ومن قياس الشبه أيضاً حمل الأصل على الفرع، يقول ابن جني في "باب غلبة الفروع على الأصول": "هذا فصل من

(١) محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية ص ٧٤-٧٥

(٢) ابن جني، الخصائص ١١٢/١

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

فصول العربية طريف؛ تجده في معاني العرب، كما تجده في معاني الإعراب، ولا تكاد تجد شيئاً من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة. فمما جاء فيه ذلك للعرب قولُ ذي الرُّمَّةِ<sup>(١)</sup>:

إذا أَبْسَتَهُ الْمُظْلَمَاتُ الْحَنَادِسُ  
وَرَمَلٌ كَأَوْرَاكِ الْعَذَارِي قَطَعْتُهُ  
ويعلق ابن جني على ذلك بقوله: "أفلا ترى ذا الرُّمَّةِ كيف جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً. وذلك أن العادة والعرف في نحو هذا أن تشبهه أجار النساء بكثبان الأنقاء"<sup>(٢)</sup>.

ولم يقتصر الأمر على المعاني، بل تعدى ذلك إلى صناعة النحو، يقول: "وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم، فشبهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل؛ ألا ترى أن سيبويه أجاز في قوله: هذا الحسن الوجهِ أن يكون الجرُّ في الوجه من موضعين، أحدهما الإضافة، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجرُّ تشبيهاً بالحسن الوجه"<sup>(٣)</sup>.

وقد بين النحاة أن الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه بينهما<sup>(٤)</sup>، وسنتحدث عن مصطلحي حمل الفرع على الأصل وحمل الأصل على الفرع من خلال مصطلح "الحمل".

رابعاً: **قياس الطرد**: الطرد لغة: التسلسل والتتابع<sup>(٥)</sup>، واصطلاحاً هو القياس الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة<sup>(٦)</sup>، لأن تعلل بناء (ليس) بعدم التصرف لا يطرد البناء في كل فعل غير متصرف وهو ليس<sup>١٤</sup>

(١) ذو الرمة، ديوانه ١١٣١/٢، ورواية الديوان (جلالته) بدل (أبسته).

(٢) ابن جني، الخصائص ٢٠١/١

(٣) المرجع السابق، ٣٠٥-٣٠٤/١

(٤) السبوطي، الأشباه والنظائر ١٨١/٢

(٥) إبراهيم أنيس وأخرون، المعجم الوسيط ٥٥٣/٢

(٦) ابن الأباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص ١١٠

بحجة عند معظم النحوين.

استعمل ابن جني هذا النوع من القياس دون أن ينص على مصطلحه بصرير اللفظ، فقد بين في باب مقاييس العربية أن العرب توسيطت في القياس، وأنهم حملوا الفروع على الأصول، وكانوا يفعلون ذلك دون ضرورة؛ كنصلبهم جمع المؤنث بالكسرة، وحذف الهمزة في مضارع "أفعل" وذلك طرداً للباب، وإيثاراً للتجانس والتشابه، يقول: "ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض، في نحو حذفهم الهمزة في نكرم، وتكرم، ويكرم؛ لحذفهم إياها في أكرم؛ لما كان يكون هناك من الاستئصال؛ لاجتماع الهمزتين في نحو أُوكرم، وإن عَرِيت بقية حروف المضارعة – لو لم تمحف – من اجتماع همزتين"<sup>(١)</sup>، وي فعلون ذلك طرداً للباب لا للاستئصال، ومثل ذلك أيضاً حذفهم الفاء في نحو " وعد و ورد" مع جميع حروف المضارع.

وقد اجتهد النحاة بعد ابن جني في التوسيع في أقسام القياس، وإطلاق مصطلحات على هذه الأقسام نحو: قياس المساوى<sup>(٢)</sup>، وقياس الأولى<sup>(٣)</sup>، وقياس الأدون<sup>(٤)</sup>، والقياس الجلي<sup>(٥)</sup>، والقياس الخفي<sup>(٦)</sup>، وقياس العلة<sup>(٧)</sup>، وغيرها. وجميع هذه الأقسام قد تحدث عنها ابن جني وإن اختلفت التسميات.<sup>١٥</sup>

(١) ابن جني ، الخصائص ١١٢/١

(٢) هو قياس يتمثل في حمل النظير على النظير، ينظر: السيوطي، الاقتراح ص ٩٥

(٣) هو قياس يتمثل في حمل الأصل على الفرع.

(٤) هو قياس يتمثل في حمل الصد على الصد.

(٥) قال ابن جني في آخر حديثه عن علامات الرفع والنصب والجر في المثنى وجمع المذكر السالم والمؤنث السالم: " وهذا جلي كما ترى" ، وربما قصد به القياس الجلي. الخصائص ١١٢/١ ، وذكر السيوطي أن أبو حيان قال: "وقياس المثنى على الجمع قياس جلي". الاقتراح ص ١٤٤

(٦) ويسمى استحساناً، الجرجاني، التعريفات ص ١٩٠ ، ويرى سعيد جاسم الزبيدي حذف القياس الخفي والجي من النحو جملة لأنهما منقولان نقاً حرفيًّا من القياس الفقهي. القياس في النحو العربي ص ٤٥ .

(٧) حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، ابن الأباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمنع الأدلة ١٥٠

ونخلص مما سبق إلى أن النهاة بعد ابن جني في هذه التقسيمات عيال عليه، فكلهم قد استقوا من مورده ونهلوا من معين علمه، ولاسيما ابن الأنباري، والسيوطى، ويحيى الشاوي، وجاءوا بهذه المصطلحات متاثرين بالمصطلحات الفقهية.

ذكر ابن جني عدة مصطلحات لصور القياس من خلال استعماله لمصطلحي "الحمل والإجراء".

**أولاً: مصطلح الحمل:** الحمل لغة: ذكر ابن فارس أن الحاء والميم واللام أصل واحد يدل على إقلال الشيء<sup>(١)</sup>، وحمل الشيء على الشيء: إلهاقه به في حكمه، وحمل الشيء والأمر: حمله وصابر عليه<sup>(٢)</sup>.  
**اصطلاحاً:** اختلفوا في تفسير الحمل، فقيل: اتحاد المتغيرين في المفهوم بحسب الهوية، ونقض بالأمور العدمية المحمولة على الموجودات الخارجية، وقيل: هو اتحاد المتغيرين في المفهوم بحسب الذات<sup>(٣)</sup>.

وعلى أي حال فالحمل: قياس أمر على آخر، وإعطاؤه حكمه، كحمل الفعل المضارع على الاسم في إعرابه، فهو يشبهه في الإبهام، والتخصيص، وقبول لام الابتداء، ومشابهة اسم الفاعل في الحروف، والحركات، والسكنات<sup>(٤)</sup>.

ومن صور مصطلح الحمل عند ابن جني:

- حمل الفرع على الأصل: وهو أن يعطى للفرع ما للأصل من أحكام؛ لأن علة الأصل أقوى من علة الفرع.<sup>١٦</sup>

(١) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ١٠٦/٢

(٢) إبراهيم أنيس وأخرون، المعجم الوسيط ١٩٩/١

(٣) الكفوبي، الكليات ص ٣٧٨، وينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ٧١٦-٧١٨/١

(٤) محمد التونجي، وزميله، المعجم المفصل في علوم اللغة (اللسنيات) ٢٩١/١

بینت الكتب النحوية كثيراً من الأصول والفروع، فمثلاً عدوا النكرة أصلاً، والمعرفة فرعاً، وال مجرد أصلاً والمزيد فرعاً، والإعراب في الأسماء أصلاً وفي الأفعال فرعاً، والبناء أصلاً في الأفعال فرعاً في الأسماء، والمضمر أصلاً في البناء والمظهر أصلاً في الإعراب... .

وقد فاضل ابن جني بين الأصل والفرع بقوله: " وإنما جعلنا هذه الأفعال في كونها ضامة لمعنى النفي، ملحقة بالأسماء في ذلك، وجعلنا الأسماء أصلاً فيه، من حيث كانت الأسماء أشد تصرفاً في هذا ونحوه من الأفعال؛ إذا كانت هي الأولى والأفعال توابع وثوان لها، ولالأصول من الاتساع والتصرف ما ليس للفروع" <sup>(١)</sup>.

وقد وضح ابن الأباري سبب هذه المفاضلة بقوله: "فالمحمول أضعف من المحمول عليه لخروجه عن أصله إلى شبه المحمول عليه. والمحمول عليه أقوى؛ لأنه لم يخرج عن أصله إلى شبه المحمول، فلما وجب حمل أحدهما على الآخر كان حمل الأضعف على الأقوى أولى من حمل الأقوى على الأضعف" <sup>(٢)</sup>.

استعمل ابن جني هذا المصطلح فأجاز حمل الأصول على الفروع إذا قويت الفروع وتمكنت، قال: "وذلك أن الفروع إذا تمكنت قوية توسيع حمل الأصول عليها. وذلك لارادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوته الحكم" <sup>(٣)</sup>.

وقد بين ابن جني إمكانية حمل الفروع على الأصول، وذكر على ذلك أمثلة كثيرة، نكتفي بهذا المثال: إعلال الجمع من غير علة حملاً على المفرد، ومن المعروف أن المفرد أصل والجمع فرع، قال: "من ذلك مراعاتهم في الجمع حال الواحد؛ لأنه أسبق من الجمع؛ ألا تراهم لما أعللت الواو في الواحد، أعلوها أيضاً في الجمع، في نحو قيمة وقيم، وديمة وديم، ولما صحت في الواو صحوها في

(١) ابن جني، الخصائص ٨٤/٣

(٢) ابن الأباري، الإغراب في جدل الإعراب وللمع الأدلة ص ١٠١

(٣) ابن جني، الخصائص ١٨٥/١

الجمع، فقالوا: زوج وزوجة، وثور وثورة<sup>(١)</sup>.

٢- حمل الأصل على الفرع: هو أن يعطى للأصل ما للفرع من أحكام، لأن علة الفرع أقوى من علة الأصل<sup>(٢)</sup>، ويسمى قياس الأولى. استعمل ابن جني هذا المصطلح وعقد له باباً<sup>(٣)</sup>. ذكر فيه أن من حمل الأصل على الفرع إعرابهم بعض الآحاد بالحروف حملأ لهم على ذلك في الثنوية والجمع. من ذلك الأسماء الستة فقد أعرابوها بالحروف حملأ على إعراب المثنى والجمع<sup>(٤)</sup>، ومن المعروف أن المفرد أصل والمثنى والجمع فرع، ومن ذلك أيضاً إعلامهم المصدر الذي هو أصل لإعلال فعله الذي هو فرع، وكذلك تصحيح المصدر لتصحيف الفعل، نحو: قمت قياماً، وقاومت قواماً<sup>(٥)</sup>.

٣- الحمل على الأكثر: والمقصود به قياس القليل على الكثير، وإعطاؤه حكمه.

استعمل ابن جني هذا المصطلح وذلك في قوله عن نون (أجمعين) وبابه، حيث بين أنها زائدة، ومع ذلك لم تمحف؛ لأن النون الزائدة عند الإضافة تحذف "قيل": إنها وإن لم يضاف هذا الضرب من الأسماء، فإن إضافة هذا القليل من الكلم في غير هذا الموضع مطردة منقادة؛ نحو: مسلموك، وضاربو زيد، وشاتمو جعفر، فلما كان الأكثر فيما جمع بالواو والنون إنما هو جواز إضافته حمل الأقل في ذلك عليه، وألحق في الحكم به<sup>(٦)</sup>. ومن ذلك أيضاً ألف آلة حملها الخليل على أنها منقلبة عن الواو؛ حملأ على الأكثر<sup>(٧)</sup>.

(١) ابن جني، الخصائص ١١٣/١

(٢) محمد التونسي وزميله ، المعجم المفصل في علوم اللغة ٢٩١/١

(٣) ابن جني، الخصائص ٣٥٧/٢

(٤) المرجع السابق، ٣١٠/١

(٥) المرجع السابق، ١١٤/١

(٦) المرجع السابق، ٨٦/١

(٧) المرجع السابق، ٦٨/٣

كما أن الحكم يحمل على الأكثر<sup>(١)</sup>.

٤- حمل الشيء على الشيء من باب الشبه اللفظي: والمقصود بالشبه اللفظي المماثلة اللفظية، وهو قياس المتشابهات اللفظية بعضها على بعض لترتذ نفس الأحكام.

عقد ابن جني بباباً في "حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم"، وذكر أن هذا الحمل طريقه الشبه اللفظي، ومثل على ذلك بقولهم في الإضافة إلى علباء: علباويّ، وإلى حرباء: حرباويّ؛ فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث، حملأً على إضافة ما فيه همزة التأنيث نحو حمراوي وصفراوي وعشراوي، فقلبت الهمزة هنا حتى لا تقع علامة التأنيث حشوًّا، أي أن الهمزة في حمراء همزة تأنيث وهي زائدة، كما أن الهمزة في علباء زائدة ولكنها ليست للتأنيث؛ فلما تشابهت الهمزتان في الزيادة حملت التي ليست للتأنيث على همزة التأنيث فقلبت واواً، وعلة هذا القلب هو الشبه اللفظي بين الكلمتين<sup>(٢)</sup>. ويعلق ابن جني على الكلام السابق: "لكن هذه أشباه لفظية يُحمل أحدها على ما قبله، تشبيهًا به وتصوراً له. وإليه وإلى نحوه أومأ سيبويه قوله: وليس شيء يُضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً<sup>(٣)</sup>".

٥- حمل المنفصل على المتصل: عبر ابن جني عنه بهذا اللفظ، ومثل عليه بقراءة أبي عمرو «يا صالح ايتنا»<sup>(٤)</sup> بتصحیح الياء الساکنة بعد ضمة الحاء. حيث حملت هذه القراءة على قولهم قيل وبنیع، فهم هنا حملوا المنفصل على المتصل، ففي الآية كانت الضمة في كلمة والياء الساکنة في كلمة أخرى في حين أنها في (قيل وبنیع) في نفس الكلمة.

(١) ابن جني، الخصائص ٢٥٤/١

(٢) المرجع السابق، ٢١٥-٢١٤/١

(٣) المرجع السابق، ٢١٥/١

(٤) سورة الأعراف آية ٧٧

٦- حمل الجزم على النصب، وحمل النصب على الجزم: عبر عنه ابن جني بهذا اللفظ، ومثل عليه بقوله: "إِنْ قَلْتَ: فَإِنَّ الْجَزْمَ قَدْ يُدْرِكُ الْفَعْلَ فَيُسْكِنُ فِي الْوَصْلِ، نَحْوَ لَمْ يَضْرِبْ أَمْسَ، وَاضْرَبْ غَدًا، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ". قيل: إن الجزم لما كان ثانياً للرفع وإعراباً كالنصب في ذينك جرى الانتقال إليه عن الرفع مجرى الانتقال عن الرفع إلى النصب، وحمل الجزم في ذلك على النصب، كما حمل النصب على الجزم في الحرف؛ نحو لم يقوما، وأريد أن تذهبوا، وتتطلقى. قال أبو علي: "وَقَدْ كَانَ يَنْبُغِي لَنَ تَثْبِتَ النُّونَ مَعَ النَّصْبِ لِثِباتِ الْحَرْكَةِ فِي الْوَاحِدِ"١).

٧- حمل زوائد الأسماء على زوائد الأفعال: استعمل ابن جني هذه الصورة لمصطلح الحمل ليثبت أن الزيادة في أوائل الكلم إنما بابها الفعل، ومثل على ذلك ببعض الأسماء الممنوعة من الصرف، نحو أَحْمَدُ، وَأَرْمَلُ، وَأَزْمَلُ، وَتَضْبُّ، وَنَرْجَسُ، حيث منعت هذه الأسماء من الصرف بسبب الزوائد في أوائلها التي شابت الزوائد في أوائل الأفعال، نحو أَرْكَبُ، وَتَقْتَلُ، وَتَضْرِبُ، فحملت زوائد الأسماء على أحكام زوائد الأفعال، والمعروف أن الزيادة في أوائل الكلم إنما بابها الفعل<sup>٢)</sup>، أي أن الزوائد في أوائل الكلم أصل في الأفعال فرع في الأسماء، في حين أن الزوائد في آخر الكلم بابها الأسماء، يقول ابن جني: "وَعَلَى الْجَمْلَةِ فَالْأَسْمَاءُ أَحْمَلُ لِلزِّيَادَةِ فِي آخِرِ الْكَلِمِ بَابَهَا الْأَسْمَاءِ، يَقُولُ ابْنُ جَنِيَّ: "وَعَلَى الْجَمْلَةِ فَالْأَسْمَاءُ أَحْمَلُ لِلزِّيَادَةِ فِي آخِرِ الْفَعْلِ مِنْ الْفَعْلِ وَذَلِكَ لِقُوَّةِ الْأَسْمَاءِ وَخُفْتِهِ، فَاحْتَمَلَ سَبْبُ الْزِّيَادَةِ مِنْ آخِرِهِ، وَالْفَعْلُ - لِضَعْفِهِ وَتَقْلِهِ - لَا يَتَحَمَّلُ بِمَا يَتَحَمَّلُ بِهِ الْأَسْمَاءُ مِنْ ذَلِكَ لِقُوَّتِهِ"٣)، لهذا جُعل الإعراب أصلاً في الأسماء فرعاً في الأفعال، والبناء أصلاً في الأفعال فرعاً في الأسماء.

(١) ابن جني، الخصائص ٣٣٤/٢

(٢) المرجع السابق، ٣٣١/١

(٣) المرجع السابق، ٢٣٧/١

وَحْمَلْ زِوَائِدَ الْأَسْمَاءِ عَلَى زِوَائِدِ الْأَفْعَالِ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ حَمْلِ الشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ مِنْ بَابِ الشَّبَهِ الْلُّفْظِيِّ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ حَمْلِ الْفَرْعِ عَلَى الْأَصْلِ.

٨ - حَمْلُ حُرُوفِ الْمُضَارِعَةِ بَعْضُهَا عَلَى حَكْمِ بَعْضٍ: مِثْلُ ابْنِ جَنِيِّ عَلَى ذَلِكَ بِحَذْفِ الْهِمْزَةِ فِي (نَكْرَمٌ، وَتَكْرَمٌ، وَيَكْرَمٌ)؛ لِحَذْفِهِمْ إِيَّاهَا فِي (أَكْرَمٌ)، وَلَوْ لَمْ تُحَذَّفِ الْهِمْزَةُ فِي (أَكْرَمٌ) لَاجْتَمَعَ هِمْزَتَانِ (أَوْكَرَمٌ)، فَحَذَفُوا إِحْدَى الْهِمْزَتَيْنِ؛ لِأَنَّ اجْتِمَاعَهُمَا مُسْتَقْلٌ، وَمِنْ ثُمَّ حَمَلُوا حُرُوفَ الْمُضَارِعِ الْأُخْرَى عَلَى ذَلِكَ فَحَذَفُوا الْهِمْزَةَ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ عَدْمِ اجْتِمَاعِ هِمْزَتَيْنِ. كَذَلِكَ حَذَفُوا الفَاءَ مِنْ مُضَارِعِ الْفَعْلِ الْمُثَالِ الْوَاوِيِّ فِي نَحْوِ يَعْدُ وَيَرْدُ؛ لِوَقْوَعِ الْوَاوِ بَيْنِ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ، ثُمَّ حَمَلُوا عَلَى ذَلِكَ مَا لَوْ لَمْ يَحْذُفُوهُ لَمْ يَقُعْ بَيْنِ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ؛ نَحْوُ أَعْدُ، وَتَعْدُ، وَنَعْدُ، فَهَذَا الْحَذْفُ لَيْسُ مِنْ بَابِ الْاسْتِقْلَالِ، وَإِنَّمَا لِتَتَسَاوِي أَحْوَالِ حُرُوفِ الْمُضَارِعَةِ فِي حَذْفِ الْفَاءِ مَعَهَا<sup>(١)</sup>

٩ - الْحَمْلُ عَلَى أَحْسَنِ الْأَقْبَحَيْنِ: وَالْمَقْصُودُ بِهِ ارْتِكَابُ أَخْفَ الضَّرَرِيْنِ. اسْتَعْمَلَ ابْنُ جَنِيِّ هَذَا الْمُصْطَلِحَ وَأَفْرَدَ لَهُ بَاباً فِي الْخَصَائِصِ قَالَ فِيهِ<sup>(٢)</sup>: "أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا مَوْضِعُ مِنْ مَوَاضِعِ الْمُضَارِعَةِ الْمُمْيَّلَةِ". وَذَلِكَ أَنَّ تُحْضِرِكَ الْحَالُ ضَرُورَتَيْنِ لَا بَدَّ مِنْ ارْتِكَابِ إِحْدَاهُمَا، فَيُنْبَغِي حِينَئِذٍ أَنْ تَحْمِلَ الْأَمْرُ عَلَى أَقْرَبِهِمَا وَأَقْلَاهُمَا فَحْشًا"، وَمِثْلُ عَلَى ذَلِكَ بَوَافِ (وَرَنَّتِ)، قَالَ: "أَنْتَ فِيهِمَا بَيْنِ ضَرُورَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: أَنْ تَدْعِيَ كُونَهَا أَصْلًا فِي ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ غَيْرِ مَكْرَرَةٍ، وَالْوَاوُ لَا تَوْجُدُ فِي ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ إِلَّا مَعَ التَّكْرِيرِ، نَحْوُ الْوَصُوصَةِ، وَالْوَحْوَةِ، وَضَوْضَيْتِ، وَقَوْقَيْتِ. وَالآخَرُ أَنْ تَجْعَلَهَا إِنْدَهَا أَوْلًَا، وَالْوَاوُ لَا تَزْرَادُ أَوْلًَا. فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ أَنْ تَجْعَلَهَا أَصْلًا أَوْلَى مِنْ

(١) ابْنُ جَنِيِّ، الْخَصَائِصُ ١١٢/١-١١٣

(٢) الْمَرْجَعُ السَّابِقُ، ١١٣/١، وَيُنْظَرُ أَيْضًا: مُحَمَّدُ شَكْرِيُّ الْأَلوَسِيُّ، الْضَّرَائِرُ وَمَا يَسْوَغُ لِلشَّاعِرِ دُونَ النَّاثِرِ صِ ١٦-١٧

أن تجعلها زائدة"، وذلك لاحتمال أن تكون الواو أصلًا في ذوات الأربعة، مع أن وجه هذا الاحتمال ضعيف.

ومن ذلك أيضًا: "فيها قائمًا رجلاً" فيها ضرورتان: أحدهما أن نرفع قائمًا فتتقدم الصفة على الموصوف — وهذا لا يكون — والأخرى أن ننصب الحال من النكرة، وهذا قبيح، إلا أنه على قبحه جائز؛ لذلك حملت على الحال فنصبت.

١٠ - **الحمل على الظاهر**: الظاهر في اللغة البين، والمقصود به قياس الباطن على الظاهر.

استعمل ابن جني هذا المصطلح وعقد له باباً في الخصائص بعنوان "باب في الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره"<sup>(١)</sup>، ومثل على ذلك بقوله: "ألا ترى أن سببويه حمل سيداً على أنه مما عينه ياء، فقال في تحقيره: سيد، كديك ودبيك"، فهي في ظاهر أمرها ياء إلى أن يرد سمع ينفي ذلك، والحكم للظاهر، يقول في ذلك: "ولسنا ندع حاضراً له وجه من القياس لغائبٍ مجوز ليس عليه دليل"<sup>(٢)</sup>، أي أن حكم الظاهر الذي يجيزه القياس أولى في الحمل من حكم الغائب الذي ليس عليه دليل.<sup>٢١</sup>

١١ - **الحمل على المعنى**: هو حمل اللفظ على المعنى المقصود.

استعمل ابن جني هذا المصطلح ومثل عليه بحمل المذكر على المؤنث والمؤنث على المذكر وإضمار الفاعل لدلالة المعنى عليه، وإضمار المصدر لدلالة الفعل عليه<sup>(٣)</sup>، واتخذ الحمل على المعنى علةً عللَ بها بعض الأقىسة، وسنوضح ذلك في فصل التعليل إن شاء الله تعالى.

(١) ابن جني، الخصائص ٢٥٢/١

(٢) المرجع السابق، ٢٥٣/١

(٣) المرجع السابق، ٢٢٨/١

١٢ - **الحمل على اللفظ**: وهو أن يراعى في المتبع لفظه لا محله.  
استعمل ابن جني هذا المصطلح، ومثل عليه بقوله: "كل القوم عاقل،  
أي كل واحد منهم على انفراده عاقل. هذا هو الظاهر، وهو طريق الحمل  
على اللفظ"<sup>(١)</sup>.

١٣ - **الحمل على الشذوذ**: والمقصود به القياس على المخالف.  
استعمل ابن جني هذا المصطلح ومثل عليه بحمل سيبويه إعلال  
(ثيرة)<sup>(٢)</sup>. يقول سيبويه: "وقد قالوا ثورَةً وثَيرَةً، قلبوها حيث كانت بعد  
كسرة، واستقلوا كما استقلوا أن تثبت في دِيم. وهذا ليس بمطرد. يعني  
ثيرة"<sup>(٣)</sup>. والحمل على الشذوذ لا يجوز ردّ غيره إليه<sup>(٤)</sup>.

١٤ - **الحمل على النظير**: وهو قياس المثل على المثل بحيث يعطى  
حكمه. وينقسم الحمل على النظير إلى ثلاثة أقسام<sup>(٥)</sup>: حمل النظير على  
النظير في اللفظ، كحذف فاعل "أَفْعَلْ بِهِ" في التعجب لما كان مشبهاً لفعل  
الأمر في اللفظ. وحمل النظير على النظير في المعنى كإهمال "أن"  
المصدرية مع المضارع حملاً على "ما" المصدرية. وأخيراً حمل النظير  
على النظير في اللفظ والمعنى كتصغير "أَفْعَلَ التَّعْجُبَ" حملاً على "أَفْعَلَ  
التفضيل"، نحو ما أحلى: ما أحلى.

٤٤

(١) ابن جني، *الخصائص* ٣٣٨/٣

(٢) المرجع السابق، ١١٣/١

(٣) سيبويه، الكتاب ٣٦١/٤

(٤) ابن جني، *الخصائص* ٣٩١/١

(٥) ينظر: السيوطي، *الاقتراح* ص ٩٨

استعمل ابن جني هذا المصطلح، ومثل عليه بحملهم (عَزْوِيْتُ) على مثال (فَعَلِيْتُ)؛ لوجود النظير، وهو عفريت ونفريت<sup>(١)</sup>، والحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما لا نظير له، فمثلاً حمل (مروان) على (فعلان) أولى من حملها على (مفعال) و(فعوال) لأن الأول له نظير. والنظير وعدمه علتان علل بهما ابن جني بعض الأقىسة والظواهر اللغوية، وسنبنها في فصل التعليل إن شاء الله تعالى.

**١٥ - الحمل على النقيض:** النقيض لغة: المخالف<sup>(٢)</sup>، والمقصود به: القياس على المخالف؛ لأن العلة في الفرع أضعف منها في الأصل، ويسمى أحياناً بالحمل على الضد.

استعمل ابن جني هذا المصطلح، ومثل عليه بقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:  
 "إِذَا رَضِيْتُ عَلَيَّ بْنَوْ قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضاَهَا  
 أَرَادَ عَنِّي". وجده: أنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه. فلذلك استعمل (على) بمعنى (عن) وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا؛ لأنـه قال: لما كان (رضيت) ضدّ (سخطـتـ) عـذـ رضـيـتـ بـعـلـى حـمـلاـ لـلـشـيءـ على نـقـيـضـهـ؛ كـمـا يـحـمـلـ عـلـى نـظـيرـهـ<sup>(٤)</sup>؛ أي أنـ الشـاعـرـ ضـمـنـ (رضـيـتـ) معـنىـ (سـخطـتـ) لـذـلـكـ جـازـ تـعـديـةـ رـضـيـتـ بـ (عـلـىـ) حـمـلاـ لـلـشـيءـ عـلـىـ نـقـيـضـهـ.

(١) ابن جني، الخصائص ١٩٨/١

(٢) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ٩٤٧/٢

(٣) البيت للتحفيف العقيلي، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب ١٣٢/١٠، والسيوطـيـ، شـرـحـ شـوـاهـدـ المـغـنـيـ ٤١٦/١

(٤) ابن جني، الخصائص ٣١٣/٢

١٦ - الحمل على الأقوى، والحمل على الأدنى: تعبيران استعملهما ابن جني في قوله: "فكذلك يجب أن يكون الحمل على الأقوى أولى من الحمل على الأدنى"<sup>(١)</sup>.

الأقوى لغة: ضد الأضعف، والحمل على الأقوى: القياس على ما كانت علته قوية.

الأدنى: لغة: الأقرب<sup>(٢)</sup>، والحمل على الأدنى: القياس على الأقرب.  
وذكر ابن جني أنه إذا تعارض الحمل على الأكثر مع الحمل على الأقوى كان الحمل على الأكثر أولى، ومثل على ذلك بـ (ما) التمييمية والجازية، فالتمييمية أقوى قياساً في حين الجازية أكثر استعمالاً. يقول في ذلك: "كيف تصرفت الحال فينبغي أن يعمل على الأكثر لا على الأقل، وإن كان الأقل أقوى قياساً"<sup>(٣)</sup>.

هذا وقد اتخذ ابن جني من بعض المصطلحات السابقة عللاً عللّ بها بعض الظواهر اللغوية، وسنبيّنها في فصل التعلييل إن شاء الله تعالى.

#### ثانياً: مصطلح الإجراء<sup>٢٣</sup>:

الإجراء لغة: هو الصرف، والمنوع من الإجراء هو الممنوع من الصرف<sup>(٤)</sup>. ومعناه ظاهر<sup>(٥)</sup>.

اصطلاحاً: معناه القياس. أو من المصطلحات القياس التي ذكرها ابن جني في خصائصه، وقد تعددت صور هذا المصطلح، نذكر منها:

(١) ابن جني، *الخصائص* ٢٦١/٢

(٢) إبراهيم أنيس وآخرون، *المعجم الوسيط* ٢٩٩/١

(٣) ابن جني، *الخصائص* ٢٦٢/٢

(٤) محمد التونسي وزميله، *المعجم المفصل في علوم اللغة* ١١٧/١

(٥) الكفوي، *الكليات* ص ٤٨

أ - إجراء اللازم مجرى غير اللازم، تعبير استعمله ابن جنى وعقد له باباً  
في الخصائص<sup>(١)</sup>، ومثل عليه بقول الشاعر:<sup>٢٤</sup>

• الحمد لله العلي الأجل<sup>(٢)</sup>

• تشكو الوجى من أظلل وأظلل<sup>(٣)</sup>

وقوله<sup>(٤)</sup>: وإن رأيت الحجَّ الروادِدا قواصراً بالعُمر أو موادِدا  
ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه<sup>(٥)</sup>، والأصل في التضعيف أن يدغم في  
المتصل ويفك في المنفصل؛ لكنهم أجروه مجرى المنفصل، نحو جعل لك،  
وضرب بكر.

ب - إجراء غير اللازم مجرى اللازم، تعبير استعمله أيضاً ابن  
جنى، ومثل عليه بقول بعضهم: "في الأحمر إذا خفت همزته: لَحْمَر،  
حكاها أبو عثمان. ومن قال: الحمر قال: حركة اللام غير لازمة، إنما هي  
لتخفيف الهمزة، والتحقيق لها جائز فيها. ونحو ذلك قول الآخر<sup>(٦)</sup>:

قد كنتَ تُخفي حُبَّ سمراء حِبَّةً فبُخْ لانَ منها بالذِي أنتَ باخُ  
فأسكن الحاء التي كانت متحركة لالاتقاء الساكنين في بح الآن، لما تحركت  
لتخفيف اللام<sup>(٧)</sup>.

وقد ورد ذلك في القرآن الكريم نحو قراءة من قرأ: ﴿ قالوا لان  
جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾<sup>(٨)</sup> فأثبتت واو (قالوا) لما تحركت لام لان. وقراءة القوية:

(١) ابن جنى، الخصائص ٨٩/٣

(٢) الرجز لأبي النجم، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب ٣٩٠/٢، والسيوطى، شرح شواهد المغني ٤٤٩/١

(٣) العجاج، ديوانه ص ١٥٥

(٤) رؤبة، ديوانه ص ٤٥

(٥) ابن جنى، الخصائص ٨٩/٣

(٦) عنترة، ديوانه ص ٦٦، ورواية الديوان: "وقد كنتَ ٠٠٠"

(٧) ابن جنى، الخصائص ٩٢/٣

(٨) سورة البقرة، آية ٧١، وهذه القراءة لنافع، ينظر: أبو حيـان، البحر المحيط ٢٥٧/١

"قالان" بإقرار الواو على حذفها؛ لأن الحركة عارضة للتخفيف<sup>(١)</sup>. وهذا من باب حمل الفرع على الأصل، فالحركة غير الازمة فرع؛ لأنها عارضة، والحركة الازمة أصل.

وكذلك أجروا الحروف غير الازمة مجرى الحروف الازمة، نحو "قولهم: وَهُوَ اللَّهُ، وَهِيَ الَّتِي فَعَلْتُ، وَقَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:

فَقَلْتُ أَهْيَ سَرْتُ أَمْ عَادْنِي حُلْمُ<sup>(٣)</sup>

ونلاحظ مما سبق أنهم أجروا حرف العطف، وحرف الاستفهام، وهو ما حرفان غير لازمين مجرى الحرف اللازم الذي هو من نفس الكلمة.

**ج - إجراء المتصل مجرى المنفصل<sup>(٤)</sup>:** مثل ابن جني عليه بقولهم: اقتل القوم، واشتتموا. فهو لم يدغم هنا بل أجرى ذلك مجرى المنفصل نحو قولهم: "شَتَّتْ تَلَكَ، وَجَعَلَ لَكَ، وَإِظْهَارْ نَحْوِ اقْتَلْ وَاشْتَتْ مُسْتَحْسَنْ، وَعَنِ غَيْرِ ضَرُورَةٍ<sup>(٥)</sup>.

**د - إجراء المنفصل مجرى المتصل:** نحو "قولهم<sup>(٦)</sup>: وقد بدا هَنْكِ من المئزر، فشبَهَ (هَنْكِ) بِعَضُدْ فَأَسْكَنَهُ؛ كما يسكن نحو ذلك"<sup>(٧)</sup>؛ أي أن ما جاء على (فعَل) في المتصل يخفف بتسمين وسطه، ولا يخفف في المنفصل، فكان المتصل أصل والمنفصل فرع، لذلك أجروا المنفصل مجرى المتصل، ومنه أيضاً قول الشاعر<sup>(٨)</sup>:

فَالِّيُومَ أَشَرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبِ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغْلِ

(١) ابن جني، *الخصائص* ٩٣/٣

(٢) البيت لزياد بن حمل أو غيره، البغدادي، خزانة الأدب ٢٤٤/٥، والسيوطى، شرح شواهد المغني ١٣٤/١

(٣) ابن جني، *الخصائص* ٣٠٦/١

(٤) المرجع السابق، باب "إجراء المتصل مجرى المنفصل، وإجراء المتصل مجرى المنفصل" ٩٥/٣

(٥) المرجع السابق، ٩٥-٩٦/٣

(٦) الأعشى الأسدي، ديوانه ص ٤٣

(٧) ابن جني، *الخصائص* ٩٧/٣

(٨) امرؤ القيس، ديوانه ص ٩٦، ورواية الديوان: (فالِيُومَ أَسْقَى... ) وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت.

فشبه (رَبُّ غِ) بـ (عَصْدٌ)<sup>(١)</sup>، فأسكن الباء، ويرى البصريون أن الشاعر هنا اضطر فأعاد الفعل إلى أصله وهو البناء<sup>(٢)</sup>، وأرى أن الشاعر هنا لم يقصد ذلك؛ لأنه ربما كان في حالة اللاوعي فوقف، ثم أكمل البيت.

وقال ابن جني في نهاية الباب: "وفيه ما يحسن ويقاس، وفيه ما لا يحسن ولا يقاس".

هـ - إجراء المضمر مجرى المظهر: استعمل ابن جني هذا المصطلح في "باب الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع"<sup>(٣)</sup>، قال فيه: "سألت أبي علي رحمه الله فقلت: من أجرى المضمر مجرى المظهر في قوله: (أعطيتكم) فأسكن الميم مستخفاً، كما أسكنها في قوله: أعطيتكم درهماً، كيف قياس قوله على قول الجماعة: أعطيته درهماً إذا أضمر الدرهم، على قول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

إذا طلب الوسيقة أو زمير  
له زجل كأنه صوت حادٍ

إذا وقع ذلك قافية؟ فقال: لا يجوز ذلك في هذه المسألة، وإن جاز في غيرها؛ أي لا يجوز لنا أن نجري المضمر مجرى المظهر، كما لا يجوز لنا أن نضمر الاسم الظاهر بعد ربّ ، نحو (ربّ رجل مررت به) لتصبح بعد الإضمار (رب مررت به)؛ لأن ربّ لا تعلم في المعرفة كما أن المضمر لا يوصف<sup>(٥)</sup>.

وهذا القبيل من القياس لا يجوز لأن فيه نقض، يقول ابن جني معقباً على ذلك: "أفلأ ترى إلى ما كان يحدث هناك من خبال الكلام، وانتقاد<sup>٦</sup>

(١) ابن جني، الخصائص ٩٨/٣

(٢) ينظر: امرؤ القيس، ديوانه ص ٩٦

(٣) ابن جني، الخصائص ، ١٩/٢

(٤) مرّ تخرير هذا البيت.

(٥) ابن جني، الخصائص ٢٢-٢٣/٢

الأوضاع. فاللزم هذه المحجّة. فمتى كان التصرف في الموضع ينقض عليك أصلاً، أو يخالف بك مسماً مقيساً، فألغِه ولا تَطُرْ بجنابه<sup>(١)</sup>.  
 و - إجراء الشيء مجرى نقىضه: النقىض لغة: المخالف، والنقيضان الأمران المتمانع بالذات أي الأمران اللذان يتمانعان ويتدافعان بحيث يقتضي لذاته تحقق أحدهما في نفس الأمر انتفاء الآخر وبالعكس<sup>(٢)</sup>، ومعناه قياس النقىض على النقىض، وإعطاؤه حكمه.<sup>٢٧</sup>

استعمل ابن جني هذا المصطلح في قوله: "والعرب قد تجري الشيء مجرى نقىضه؛ كما تجريه مجرى نظيره؛ ألا تراهم قالوا: جوان؛ كما قالوا: شبعان، وقالوا: علّم؛ كما قالوا: جهل، وقالوا: كثراً ما تقومن؟؛ كما قالوا: قلماً تقومن"<sup>(٣)</sup>.

ومن قياس النقىض على النقىض إعمالهم (لا) النافية للجنس عمل (إن)، فـ (لا) للنفي، و (إن) للإثبات<sup>(٤)</sup>. وإجراء الشيء مجرى نقىضه هو ما أطلق عليه السيوطي حمل ضد على ضد، وسمّاه القياس الأذون<sup>(٥)</sup>.

ز - إجراء فعولة مجرى فعيلة: بين ابن جني من خلال هذا القياس أن الكثرة ليست شرطاً في (الأصل) المقىض عليه، فقد يقاس على القليل ويكون غيره أكثر منه، من ذلك قولهم في النسب إلى شنوة: شئي؛ فلما من بعد - أن تقول في الإضافة إلى قتيبة: قتبي، وإلى ركوبة: ركبي، وإلى حلوبة: حلبي؛ قياساً على شئي<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن جني، الخصائص ٢٣/٢

(٢) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ١٧٢٦/٢

(٣) ابن جني، الخصائص ٣٩١/٢

(٤) السيوطي، همع الهوامع ١٩٤/٢

(٥) السيوطي، الاقتراح ص ٩٥

(٦) ابن جني، الخصائص ١١٦/١

وقد علل ابن جني سبب هذا الإجراء بقوله: "وذلك انهم أجروا فعولة مجرى فعيلة؛ لمشابهتها إياها من عدة أوجه: أحدهما: أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثي؛ ثم إن ثالث كل واحدة منها حرف لين يجري مجرى صاحبه؛ ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء رديفين وامتناع ذلك في الألف، إلى جواز حركة كل واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك في الألف، إلى غير ذلك. ومنها: أن في كل واحدة من فَعُولة وفَعيلة تاء التأنيث. ومنها اصطحاب فَعُول وفَعيل على الموضع الواحد؛ نحو: أثيم وأثوم، ورحيم ورحوم... فلما استمرت حال فَعيلة وفَعولة هذا الاستمرار، جرت واو شُنوعة مجرى ياء حنيفة ؛ فكما قالوا: حَنْفِيّ قياساً قالوا: شَنَئِيّ أيضاً قياساً<sup>(١)</sup>.

ولم يكتف ابن جني بالتعليق السابق بل نقل قوله لأبي الحسن الأخفش، وكان معجباً به، "قال أبو الحسن، فإن قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد - يعني شُنوعة - قال: فإنه جميع ما جاء. وما ألطف هذا القول من أبي الحسن! وتفسيره أن الذي جاء في فَعولة هو هذا الحرف، والقياس قابلٌ له، ولم يأت فيه شيءٌ ينقضه. فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً فلا غرُو ولا ملام"<sup>(٢)</sup>.

ونخلص مما سبق إلى قوة عناية العرب في إيثارهم التجانس والتشابه وحمل الفروع على الأصول مما حدا بابن جني أن يلحق النحوين

(١) ابن جني، الخصائص ١١٦/١

(٢) المرجع السابق، ١١٧/١

— وعلى رأسهم سيبويه — بالعرب، قال: "ولما كان النحوين بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، وبألفاظهم متحلين، ولمعانيهم وقصودهم آميين، جاز لصاحب هذا العلم؛ الذي جمع شعاعه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله... أن يرى فيه نحواً مما رأوا، ويحذوه على أمثلتهم التي حذوا، وأن يعتقد في هذا الموضع نحواً مما اعتقدوا في أمثاله، لاسيما والقياس له مصنغٌ، وله قابل، وعنه غير متفارق. فاعرف إذاً ما نحن عليه للعرب مذهبًا، ولمن شرح لغاتها مضطرباً، وأن سيبويه لاحق بهم، وغير بعيد فيه منهم" <sup>(١)</sup>.

وحاول ابن جني من خلال استعماله المصطلحات السابقة أن يقيس بعض الظواهر اللغوية على بعض ويربطها بكلام العرب، معززاً آراءه بتلك الأقىسة.

---

(١) ابن جني، الخصائص ٣٠٩/١

## **الفصل الثالث**

### **التعليق**

## التعليق

اهتم ابن جني في كتابه "الخصائص" بالتعليق اللغوي وال نحوى اهتماماً كبيراً، وحاول أن يقيم أصول التعليل مستقىً من ثقافته الواسعة، ومعرفته بخبايا اللغة، حتى قال فيه أحد كبار أهل الأدب: "ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقلات وشرح المشكلات ما له" (١).

يكاد كتاب "الخصائص" كله يقوم على التعليل، فكثير من المناقشات التي دارت بين ابن جني وأستاذه أبي علي الفارسي كانت تتبلور بالعلل. وقد أشبع موضوع التعليل بحثاً ودراسةً من القدماء والمحدثين، حتى لا أخرج على موضوع البحث فإنني سأكتفي بدراسة مصطلحات التعليل واستعمالاتها عند ابن جني في كتابه "الخصائص".

**ـ مفهوم التعليل:** التعليل لغة: مصدر علل، وذكر ابن فارس أن الأصل "ULL" يفيد ثلاثة معانٍ لغوية، هي: التكرر أو التكرير، والعائق، قال الخليل: العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه، ويقال اعتله عن كذا؛ أي اعتقه، والمعنى الأخير: المرض (٢).

اصطلاحاً هو تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر؛ أي انتقال الذهن من المؤثر إلى الأثر، كانتقال الذهن من النار إلى الدخان (٣)، ويطلق التعليل على ما يستدل فيه من العلة على المعلول ويسمى برهاناً لميّاً (٤).

أما استعمال مصطلح التعليل فيبدو أنه موغل في القدم، وسبق أن ذكرت في التمهيد أن جذوره الأولى تمتد إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي يعد أول من نهج العلل ومدّها.

ويرى ابن جني أن أبا عمرو بن العلاء أول من نقل استعمال التعليل

(١) ينظر: البخارزي، دمية القصر، ٤٩٠/٢، وأيضاً صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي ص ١٤٣.

(٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٤/١٢-١٤.

(٣) الجرجاني، التعريفات، ص ٨٦.

(٤) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ١/٤٨٩.

عن العرب، حيث وقفهم على سنته وأمه<sup>(١)</sup>. ويرى شوقي ضيف أن الخليل بن أحمد أول من بسط القول في العلل وتوسيع فيها، وسبق أن ذكرت في التمهيد نص ما قاله عندما سئل عن العلل.

### ذكر ابن جني ثلاثة مصطلحات لأنواع العلل، وهي:

أولاً: العلل النحوية: وعبر عنها بعده مسميات، منها: علل العربية<sup>(٢)</sup>، وULL النحوين<sup>(٣)</sup>، وULL أهل العربية<sup>(٤)</sup>، وULL النحو<sup>(٥)</sup>، وULL الإعراب<sup>(٦)</sup> ثانياً: العلل الكلامية<sup>(٧)</sup>: وكان يعبر عنها أحياناً بULL الكلام<sup>(٨)</sup>، وULL المتكلمين<sup>(٩)</sup>.

ثالثاً: العلل الفقهية<sup>(١٠)</sup>: وعبر عنها أيضاً بعده مسميات، منها: علل المتقنيين<sup>(١١)</sup>، وULL الفقه<sup>(١٢)</sup>، وULL المتفقين<sup>(١٣)</sup>، وهذه المسميات وإن اختلفت فهي واحدة لكل نوع.

وازن ابن جني بين العلل السابقة موضحاً منزلة علل النحو من علل الكلام والفقه، مستعيناً بالأمثلة من واقع علوم (النحو والكلام والفقه)، مبيناً أن علل النحو أقرب إلى علل الكلام منها إلى علل الفقه، فقد قال في "باب علل العربية أكلامية هي أم فقهية": "اعلم أن علل النحوين – وأعني بذلك حذاهم المتقنيين، لا ألفاهم المستضعفين – أقرب إلى علل المتكلمين منها

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص ٢٥٠/١

(٢) المرجع السابق ٤٩/١

(٣) المرجع السابق ١٤٦ ، ٨٩ ، ٤٩/١

(٤) المرجع السابق ٥٤/١

(٥) المرجع السابق ٨٨ ، ٥٢ ، ٥١/١

(٦) المرجع السابق ٥١/١

(٧) المرجع السابق ١٥٠ ، ٥٤ ، ٤٩/١

(٨) المرجع السابق ٨٨/١

(٩) المرجع السابق ١٥٠ ، ٥٤ ، ٤٩/١

(١٠) المرجع السابق ٥٤ ، ٤٩/١

(١١) المرجع السابق ٤٩/١

(١٢) المرجع السابق ١٤٥ ، ٨٨ ، ٥١ ، ٤٩/١

(١٣) المرجع السابق ١٤٦/١

إلى علل المتقنيين<sup>(١)</sup>، وعلل هذا القرب بقوله: "وذلك إنما يحيلون على الحس، ويحتاجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه"<sup>(٢)</sup>، وذلك لأن علل المتكلمين مبنية على العقل والمنطق، في حين أن علل الفقه "أعلام وأمارات، لوقوع الأحكام، ووجه الحكمة فيها خفية عنّا، غير بادية الصفحة لنا"<sup>(٣)</sup>، ويعطي ابن جني أمثلة على ذلك من واقع الشريعة، فنحن لا نعرف وجه الحكمة في جعل الصلوات في اليوم والليلة خمساً دون غيرها من العدد، و لا يعلم أيضاً حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات<sup>(٤)</sup>، فعلل الفقه تستمد من أوامر الله عزّ وجلّ في القرآن الكريم، ومن أوامر الرسول – صلى الله عليه وسلم – في سنته الشريفة، في حين أن علل النحو يفرضها إحساس النفس بالثقل والخفة.

ولم يفت ابن جني أن بعض علل الفقه تعرف علته ويتبصر أمره، نحو رجم الزاني إذا كان محصناً، وحده إذا كان غير محصن، وفرض الحج على مستطاعه، وغيرها<sup>(٥)</sup>، وهذه العلل تشبه علل النحويين، ومع ذلك لو سأله سائل: لم جعلت علل الفقه أخفض من علل النحو؟، يجيب ابن جني على ذلك قائلاً: "ما كانت هذه حالة من علل الفقه، فأمره لم يستند من طريق الفقه، ولا يخص حديث الفرض والشرع، بل هو قائم في النفوس قبل ورود الشريعة به، ألا ترى أن الجاهلية الجهلاء كانت تحصن فروج مفارشها، وإذا شك الرجل منهم في بعض ولده لم يلحظه به، خلقاً قادت إليه الأنفة والطبيعة، ولم يقتضيه نص ولا شريعة... فكان الشريعة إنما وردت فيما هذه حالة بما كان معلوماً معمولاً به، حتى إنها لو لم ترد بإيجابه، لما

(١) ابن جني، الخصائص ٤٩/١

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٤) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٥) المرجع السابق ٥١/١

أخل ذلك بحاله، لاستمرار الكافه على فعاله. فما هذه صورته من عللهم جاري مجرى علل النحوين<sup>(١)</sup>، فهذا شبه بين علل النحوين وULL الفقه؛ لأن وجه الحكمة والمصلحة فيهما معروفة هنا.

أما ما لا يعرف وجه الحكمة والمصلحة من علل الفقهاء؛ فإنه لا يجري مجرى علل النحوين، يقول ابن جني: - موضحاً الفرق بين العلل النحوية والعلل الفقهية - "ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله، والحس منطوي على الاعتراف به؛ ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع، وفزع في التحاكم فيه إلى بديهة الطبع، فجميع علل النحو إذاً مواطئة للطبع، وULL الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد. فهذا فرق"<sup>(٢)</sup>.

وقد يسأل سائل أننا نجد في اللغة أشياء كثيرة ، لا نعرف لها سبباً، ولا نجد إلى الإحاطة بعللها مذهباً. من ذلك إهمال ما أهمل وليس في القياس ما يدعوا إلى إهماله<sup>(٣)</sup>. وهذا الأمر يشبه علل الفقه، فلم جعلت علل النحو أعلى مرتبة من علل الفقه؟.

يحتاط ابن جني لهذا السؤال بقوله: "فأول ذلك أنا لسنا ندعى أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة. بل ندعى أنها أقرب إليها من العلل الفقهية، وإذا أحکمنا بديهة العقل وترافقنا إلى الطبيعة والحس، فقد وفينا الصنعة حقّها، وربأنا بها أفرع مشارفها. وقد قال سيبويه: وليس شيء مما يضطرون إليه، إلا وهم يحاولون به وجهاً"<sup>(٤)</sup>. ويعقب ابن جني على قول سيبويه: "وهذا أصل يدعوا إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه؛ نعم ويأخذ بيده إلى ما وراء ذلك، فتستضيء به وتستمدّ التتبّه على الأسباب المطلوبات منه"<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن جني، الخصائص ٥١/٥٢

(٢) المرجع السابق ١/٥٢

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٤) المرجع السابق ١/٥٤

(٥) المرجع السابق ١/٥٥

ويعتقد ابن جني انه لم يترك سؤالاً قد يخطر على بال سائل، إلا ويتصوره ويجب عليه، حتى يثبت ما يقول، ويقول في ذلك: "لعمري إن هذه أسئلة، تلزم من نصب نفسه لما نصينا أنفسنا من هذا الموقف له. وهنـا أيضـاً من السؤالـات أضعافـ هذه المورـدة، وأكثـرـ من أضعافـ ذلك، ومن أضعافـ أضعافـه؛ غيرـ أنه لا يـنـبـغـي أن يـعـطـيـ فيهاـ بـالـيدـ. بلـ يـجـبـ أن يـنـعـمـ الفـكـرـ فيهاـ، ويـكـاسـ فيـ الإـجـابـةـ عنـهاـ<sup>(١)</sup>، وذـكـرـ أيضـاـ أن عـلـ النـحـوـيـينـ لاـ يـرـجـعـ فيهاـ إـلـىـ الإـجـامـعـ، بلـ يـتـحـاـكـمـ فيهاـ إـلـىـ النـفـسـ وـالـحـسـ<sup>(٢)</sup>.

أمـاـ التـشـابـهـ بيـنـ عـلـ النـحـوـ وـعـلـ الـفـقـهـ، فـيـتـضـحـ لـنـاـ مـنـ خـلـالـ تـأـثـرـ ابنـ جـنـيـ بـعـلـ أـصـوـلـ الـفـقـهـ، حـيـثـ اـسـتـعـارـ مـنـهـ عـدـةـ أـبـوـابـ، وـطـبـقـهـ عـلـ الـلـغـةـ، مـنـهـ: بـابـ فـيـ الـإـسـتـحـسـانـ، وـبـابـ فـيـ تـخـصـيـصـ الـعـلـ، وـبـابـ فـيـ الدـورـ وـالـوـقـوفـ مـنـهـ عـلـ أـولـ رـتـبـةـ، وـسـنـتـحـدـثـ عـنـ هـذـهـ أـبـوـابـ وـغـيـرـهـ مـنـ خـلـالـ مـصـطـلـحـاتـهـ.

وـيـمـثـلـ ابنـ جـنـيـ عـلـ الـعـلـ الـكـلـامـيـ بـقـولـهـ: "أـلـاـ تـرـىـ إـلـىـ أـنـ اـجـتمـاعـ السـوـادـ وـالـبـيـاضـ فـيـ مـحـلـ وـاحـدـ مـمـتـنـعـ لـاـ مـسـتـكـرـهـ، وـكـونـ الـجـسـمـ مـتـحـركـاـ سـاـكـنـاـ فـيـ حـالـ وـاحـدـةـ فـاسـدـ. لـاـ طـرـيقـ إـلـىـ ظـهـورـهـ، وـلـاـ إـلـىـ تـصـورـهـ، وـكـذـكـ مـاـ كـانـ مـنـ هـذـاـ القـبـيلـ<sup>(٣)</sup>، فـوـجـهـ الشـبـهـ بيـنـ عـلـ الـمـتـكـلـمـينـ وـعـلـ النـحـوـيـينـ يـكـونـ فـيـ الـعـلـ النـحـوـيـةـ التـيـ لـاـ بـدـ مـنـهـ، وـفـيـ تـخـصـيـصـ الـعـلـ.

وـأـمـاـ مـنـ حـيـثـ التـأـثـرـ، فـقـدـ تـأـثـرـ ابنـ جـنـيـ بـالـمـتـكـلـمـينـ وـالـفـقـهـاءـ، وـأـفـادـ مـنـهـ فـيـ تـأـصـيـلـهـ لـأـصـوـلـ الـلـغـةـ وـالـنـحـوـ وـلـاـ سـيـماـ التـعـلـيلـ، وـيـبـدـوـ ذـكـ جـليـاـ وـاـضـحـاـ فـيـ الـأـبـوـابـ التـيـ عـقـدـهـاـ لـلـعـلـ، وـسـنـتـحـدـثـ عـنـ هـذـاـ التـأـثـرـ مـنـ خـلـالـ

استـعـمالـهـ لـمـصـطـلـحـاتـ التـالـيـةـ: <sup>١</sup>

(١) ابن جني، الخصائص ٥٤/١

(٢) المرجع السابق ١٨٣/٢

(٣) المرجع السابق ١٤٦/١

**أولاً: تخصيص العلل:** التخصيص لغة: مصدر تخصص: أي انفرد وصار خاصاً، ويقال تخصص في علم كذا: قصر عليه بحثه وجهه<sup>(١)</sup>. اصطلاحاً: هو تخلف الحكم عن الوصف المدعى عليه<sup>(٢)</sup> مع عدم وجود العلة، والتخصيص ما هو إلا بيان للعام؛ أي تمييز بعض الجملة بحكم، أو بيان المراد باللفظ العامل. والتخصيص يخرج العلة عن كونه علامة على الحكم<sup>(٣)</sup>، ويكون في الأوصاف المؤثرة في الأحكام لا في العلل التي هي أحكام<sup>(٤)</sup>، لذلك فتخصيص العلة ما هو إلا وصف لها.

لم يكن ابن جني أول من استعمل هذا المصطلح؛ لأنّه مستعار من أصول الفقه، وهذا ليس غريباً فالعلوم تتأثر ببعضها في المنهج وتتقارب في المصطلح، ولمَ لا وابن جني ملُّ بعلوم الكلام والفقه.

أفرد ابن جني لهذا المصطلح باباً، قال فيه: "اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل. وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه، فإنها أو أكثرها إنما يجري مجرى التخفيف والفرق، ولو تكفل نقضها لكان ذلك ممكناً – وإن كان على غير قياس – ومستقلاً...".<sup>(٥)</sup> ويتراءى لبعض الناس أن التخصيص يقتصر على بعض العلل النحوية دون بعض العلل التي تلحق العلل الكلامية، وهي التي لا بدّ

(١) إبراهيم أنيس وأخرون، المعجم الوسيط ٢٣٨/١

(٢) الجرجاني، التعريفات ص ٧٦

(٣) رفيق العجم، موسوعة مصطلحات أصول الفقه ٣٩٤ - ٣٨٤/١

(٤) المرجع السابق ٤١٢/١

(٥) ابن جني، الخصائص ١٤٥/١ - ١٤٦

منها لا يجوز تخصيصها، يقول ابن جني: "ثم يبقى النظر فيما بعد، فنقول: إن هذه العلل التي يجوز تخصيصها، كصحة الواو إذا اجتمعت مع الياء،... في نحو غزوا، ورميا،... إنما اضطر القائل بتخصيص العلة فيها وفي أشباهها؛ لأنه لم يحظر في وصف العلة؛ ولو قدّم الاحتياط فيها لأمن الاعتذار بتخصيصها. وذلك أنه إذا عقد هذا الموضع قال في علة قلب الواو والياء أولاً: إن الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين؛ نحو قام، وباع... فإذا أدخل عليه فقيل له: قد صحتا في نحو غزوا، ورميا... وصحت الواو خاصة في نحو اعتنوا، واهتوشا، أخذ يتطلب ويتعذر فيقول: إنما صحتا في نحو رميا، وغزوا؛ مخافة أن تقلبا ألفين فتحذف إداحهما فيصير اللفظ بهما غزا، ورمى، فلتلتبس بالواحد،<sup>(١)</sup> ويرى ابن جني أن الاحتياط في العلة يجزي عن تخصيصها<sup>(٢)</sup>.

والخلاصة أن ابن جني اختلف عن أصحابه من البصريين في عدم إجازته تخصيص العلل مطلقاً، وساق من الأمثلة ما يثبت ذلك، محاولاً في كل ذلك أن يجعل علل النحوين في مرتبة علل المتكلمين التي لا يجوز تخصيصها. خلافاً لما ذكره مصطفى جمال الدين: "وكثير من الأصوليين والنحوين – ومنهم ابن جني – اختار القول بتخصيص العلة وعدم النقص"<sup>(٣)</sup>.

**ثانياً: الاحتياط: الاحتياط لغة: احتاط: أخذ بأمره بأوثق الوجوه<sup>(٤)</sup>،** وذكر الجرجاني أن الاحتياط في اللغة: هو الحفظ<sup>(٥)</sup>، وفي الاصطلاح: هو الأخذ بالأوثق من جميع الجهات<sup>(٦)</sup>. والخلاصة أن المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي متقاربان.<sup>١</sup>

(١) ابن جني، *الخصائص* ١٤٧/١

(٢) المرجع السابق ١٤٩/١

(٣) مصطفى جمال الدين، رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه، ص ١٣٧

(٤) إبراهيم أنيس وآخرون، *المعجم الوسيط* ٢٠٨/١

(٥) الجرجاني، *التعريفات* ص ٧٦

(٦) الكفوبي، *الكليات* ص ٥٦

استعمل ابن جني هذا المصطلح في عدة موضع، فقد ذكره في باب تخصيص العلل، بقوله: "ولو قدم الاحتياط فيها (أي في وصف العلة) لأمن الاعتذار بتخصيصها"<sup>(١)</sup>، وقال أيضاً: "أفلا ترى إلى احتياطك في العلة كيف أسقط عنك هذه الالتزامات كلّها، ولو لم تقم الأخذ بالحزم لاضطررت إلى تخصيص العلة"<sup>(٢)</sup>.

ويبيّن ابن جني أن الاحتياط موجود في العلل النحوية، كما هو موجود في العلل الكلامية، وهذا يؤكد قرب علل النحوين من علل المتكلمين، يقول: "وهذا عينه (أي الاحتياط في اللغة) موجود في العلل الكلامية؛ ألا ترى أنك تقول في إفساد اجتماع الحركة والسكون على المحل الواحد: لو اجتمعنا لوجب أن يكون المحل الواحد ساكناً متحركاً في حال واحدة، ولو لا قولك: في حال واحدة لفسدت العلة، ألا ترى أن المحل الواحد قد يكون ساكناً متحركاً في حالين اثنين"<sup>(٣)</sup>.

هذا وقد عقد ابن جني باباً بعنوان "باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط" استهلّه بقوله: "قد يفعل أصحابنا ذلك إذا كانت الزيادة مثبتة لحال المزيد عليه. وذلك كقولك في همزة (أوائل): أصله (أوائل) فلما اكتفت الألف وأوان، وقربت الثانية منها من الطرف، ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل؛ تتبيّأ على غيره من المغيرات في معناه، ولا هناك ياء قبل الطرف منوية مقدرة، وكانت الكلمة جمعاً تقل ذلك، فأبدلت الواو همزة، فصار أوائل"<sup>(٤)</sup>.

يعلق ابن جني على ذلك قائلاً: "فجميع ما أوردته محتاجاً إليه، إلا ما استظهرت به من قولك: وكانت الكلمة جمعاً، فإنك لو لم تذكره لم يخل ذلك بالعلة؛... فذكرك (الجمع) في أثناء الحديث إنما زدت الحال به أنساً؛ من حيث كان الجمع في غير هذا مما يدعون إلى قلب الواو ياء في نحو حقيّ وذلي"<sup>(٥)</sup>؛ أي أنه لو أسقط قوله (معيناً) لم يقع في العلة.

(١) ابن جني، الخصائص ١٤٧/١

(٢) المرجع السابق ١٤٩/١

(٣) المرجع السابق ١٥٠/١

(٤) المرجع السابق ١٩٥/١

(٥) المرجع السابق ١٩٥/١

ولا يجوز ابن جني زيادة صفة لا تأثير لها، يقول: " ولو استظررت بذكر ما لا يؤثر في الحكم لكان ذلك منك خطلاً و لغوًا من القول؛ ألا ترى أنك لو سئلت عن رفع (طلحة) من قولك: جاعني طلحة، فقلت: ارتفع لإسناد الفعل إليه، وأنه مفتوح الطاء، أو لأنه ساكن عين الفعل، ونحو ذلك مما لا يؤثر في الحال"<sup>(١)</sup>؛ لأن مثل ذلك لغو لا فائدة من ذكره.

### ثالثاً: الدور (دور الاعتلال):

**الدور لغة:** يدل أصل هذا اللفظ على إدراك الشيء بالشيء من حواليه<sup>(٢)</sup>، والدور: الطبقة من المدار بعضه فوق بعضه. يقال: انفسخ دور عمانته<sup>(٣)</sup>.

**اصطلاحاً:** هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمى الدور المتصرح، كما يتوقف (أ) على (ب)، وبالعكس<sup>(٤)</sup>، أي توقف كل من الشيئين على الآخر. وهذا المصطلح مستعار من مصطلحات المناطقة، وقد بينه محقق كتاب الخصائص (محمد علي النجار) بقوله: "يريد بدور الاعتلال أن يعل الشيء بعلة معللة بذلك الشيء... والدور بين شيئاً توقف كل منهما على الآخر. وهذا من مصطلحات المتكلمين، ولهم فيه تقسيم وبحوث"<sup>(٥)</sup>.

وهذا المصطلح يختلف عن مصطلح (الدوران) عند الفقهاء، إذ يعني: ثبوت الحكم عند ثبوت الوصف وانتفاءه عند انتفائه<sup>(٦)</sup>.

استعمل ابن جني مصطلح (دور الاعتلال) وعقد له باباً في الخصائص،<sup>١</sup>

(١) ابن جني، الخصائص ١٩٦/١

(٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ٣١٠/٢

(٣) إبراهيم أنيس وأخرون، المعجم الوسيط ٣٠٣/١

(٤) الجرجاني، التعريفات ص ١٤٠

(٥) ابن جني، الخصائص ١٨٤/١ حاشية<sup>(١)</sup>

(٦) رفيق العجم، موسوعة مصطلحات أصول الفقه ٧١٧/١

قال فيه: "هذا موضع طريف. ذهب محمد بن يزيد<sup>(١)</sup> في وجوب إسكان اللام في نحو ضربَنَ، وضرَبْتَ، إلى أنه لحركة ما بعده من الضمير... وذهب أيضاً في حركة الضمير في نحو هذا أنها إنما وجبت لسكون ما قبلها. فتارة اعتلَّ لهذا بهذا، ثم دار تارة أخرى، فاعتُلَّ لهذا بهذا "<sup>(٢)</sup>، وكذلك ما فعله سيبويه في جر (الوجه) من قوله: هذا الحسن الوجه، حيث شبهه بـ (الضارب الرجل) مع انه قد جرَّ (الرجل) من قوله (الضارب الرجل) تشبيهاً له بالحسن الوجه.

ويرى ابن جني أن مسألة سيبويه أقوى من مسألة المبرد التي وصفها بشنیع الظاهر، وذلك لأن الشيء لا يكون علة نفسه، وإذا لم يكن كذلك كان من أن يكون علة علته أبعد، أمّا مسألة الكتاب فهي من باب حمل الفروع على الأصول<sup>(٣)</sup>.

**رابعاً: الإدراج:** الإدراج لغة: مصدر أدرج الشيء في الشيء: أدخله فيه، والإدراج: الطي؛ ومنه أدرجت الكتاب إذا طويته<sup>(٤)</sup>، وإدراج العلة اصطلاحاً: طيها وترك بسطها والإسراع في إيرادها بحذف بعض مقوماتها<sup>(٥)</sup>. استعمل ابن جني هذا المصطلح في باب عقده بعنوان: "في إدراج العلة واختصارها"<sup>(٦)</sup>، أنكر فيه على النحاة إدراجهم العلة واختصارها؛ لأن ذلك إخلال بالحقيقة. يقول مستهلاً الباب: "هذا موضع يستمر النحويون عليه، فيتفق عليهم ما يتبعون بتدارُكِه، والتذرُّ منه".<sup>١</sup>

(١) المبرد

(٢) ابن جني، الخصائص ١٨٤/١

(٣) المرجع السابق ١٨٥/١

(٤) ابن منظور، لسان العرب ، مادة (درج) ٢٦٩/٢

(٥) ابن جني، الخصائص ١٨٢/١ حاشية (١)

(٦) المرجع السابق، الصفحة نفسها

وضرب مثلاً على ذلك بقولهم: آسيت الرجل، فأنا أواسيه، وآخيته، فأنا أو أخيه، وأصلهما: أواسيه، وأؤاخيه، وإن علته في التغيير اجتماع الهمزتين، فقلبت الثانية واواً لانضمام ما قبلها، وأخذ عليهم شيئاً: أحدهما أنهم لم يستوفوا ذكر الأصل، والآخر لم يتقصوا شرح العلة، يقول: "أما تقصي علة تغيير الهمزة بقلبها واواً فالقول فيه انه اجتمع في الكلمة واحدة همزتان غير عينين، الأولى منها مضمومة، والثانية مفتوحة وهي حشو غير طرف، فاستتقل ذلك فقلبت الثانية على حركة ما قبلها — وهي الضمة — واواً. ولا بد من ذكر جميع ذلك، وإلا أخللت، ألا ترى انك قد تجمع في الكلمة الواحدة بين همزتين فتكونان عينين، فلا تغير ذلك، وذلك نحو سالٌ ورأسٌ، وكذاك من سألت نحو تبعٍ، فتقول: "سؤالٌ فتصحان لأنهما عينان" <sup>(١)</sup>.

وأرى أن إدراج العلة و اختصارها هو من القوادح والعيوب التي تصيب العلة اللغوية، لأن هذا الإدراج يخلق لبساً.

#### خامساً: خلع الأدلة:

الخلع في اللغة: الإزالة والنزع <sup>(٢)</sup>، والتجريد. وفي الشرع: إزالة ملك النكاح بأخذ المال <sup>(٣)</sup>.

أما الأدلة فقد وضحتها محقق كتاب "الخصائص" بقوله: "يراد بالأدلة أعلام المعاني في العربية، فالهمزة دليل الاستفهام، وإن دليل الشرط، وهكذا. ويراد بالمعاني تلك التي تحدث في الكلام من خبر واستخار" <sup>(٤)</sup>. ووضح أيضاً المقصود بـ "خلع الأدلة" بقوله: "خلع الأدلة تجريدها

(١) ابن جني، الخصائص ١٨٢/١ ١٨٣-

(٢) إبراهيم أنيس وأخرون، المعجم الوسيط ٢٥٠/١

(٣) الجرجاني، التعريفات ص ١٣٥

(٤) ابن جني، الخصائص ١٨١/٢ حاشية(١)

من المعاني المعروفة لها والمبتداة فيها وإرادة معانٍ آخر لها، أو تجريدها من بعض معانيها<sup>(١)</sup>.

استعمل ابن جني هذا المصطلح وأفرد له باباً، قال فيه: "من ذلك حكاية يونس قول العرب: ضرب مَنْ مَنًا، أي إِنسانٌ إِنساناً، أو رجل رجلاً؛ أَفَلَا ترَاهُ كَيْفَ جَرَدَ (مَنْ) مِنِ الْاسْتِفْهَامِ؛ وَلَذِكَ أَعْرَبَهَا"<sup>(٢)</sup>. أي انه سلب دلالة الاستفهام من (من)، فأعربها.

#### سادساً: العلة الواقفة:

الوقف لغة: الحبس والمنع<sup>(٣)</sup>.

اصطلاحاً: هي العلة التي لا تتعدي الأصل بخلاف العلة المتعدية، وهي التي تتعدي الأصل فتوجد في غيره، وتسمى مؤثرة أيضاً، لأنها وصف ظهر أثرها في جنس الحكم المعل<sup>(٤)</sup>، وبعبارة أخرى هي التي لم تتعد الأصل إلى الفرع<sup>(٥)</sup>.

تحدث ابن جني عن هذه العلة في باب "العلة إذا لم تتعد لم تصح"<sup>(٦)</sup>، وعبر عنها بعده مصطلحات منها: العلة غير المتعدية، والعلة غير الجارية، والعلة الواقفة، وعبر عنها بعض النحاة بالعلة القاصرة<sup>(٧)</sup>.<sup>١</sup>

ومثل ابن جني على هذا النوع من العلل بقول من اعتل لبناء نحو: كم، ومن، وما وإذ، وغيرها من الأسماء لمشابهتها ما جاء من الحروف على حرفين؛ نحو: هل، وبل، وقد. وهذه علة غير متعدية؛ لأن هناك أسماء أيضاً على حرفين، لكنها معرفة غير مبنية، نحو: يد، وأخ، ودم،

(١) ابن جني، الخصائص ١٨١/٢

(٢) المرجع السابق، ١٨١/١

(٣) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ١٠٥١/٢

(٤) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ١٢٠٢ / ٢

(٥) رفيق العجم، معجم موسوعة مصطلحات الفقه ١٠١١/٢

(٦) ابن جني، الخصائص ١٧٠/١

(٧) السيوطي، الاقتراح ص ١١٥

وفمٍ، وغيرها<sup>(١)</sup>.

والخلاصة أن ابن جني يرفض التعليل بالعلة القاصرة، لأن في ذلك فساد، يقول: "فهذا وجه فساد العلل إذا كانت واقفة غير متعدية"<sup>(٢)</sup>.

والجدير بالذكر أن التعليل بالعلة القاصرة فيه خلاف بين النهاة<sup>(٣)</sup>.

**سابعاً: علة العلة:** العلة هي الوصف الظاهر المنضبط المشتمل على المعنى المناسب لشرعية الحكم<sup>(٤)</sup>.

استعمل ابن جني هذا المصطلح، وعزا استعماله إلى ابن السراج، وهذا يدلنا على أنه مصطلح حادث بعد زمان سيبويه والمبرد، وهو يقابل مصطلح العلة القياسية<sup>(٥)</sup>، ويقابل مصطلح(العلل الثوانى) عند ابن مضاء القرطبي.

قال ابن السراج: "واتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا: لمَ صار الفاعل مرفوعاً، والمفعول به منصوباً؟... وهذا ليس يكسبنا أن نتكلّم كما تكلّمت العرب، وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها وتبيّن بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات"<sup>(٦)</sup>. أفرد ابن جني لهذا المصطلح باباً بعنوان: "باب في العلة وعلة العلة"، قال فيه: "ذكر أبو بكر في أول أصوله هذا؛ ومثل منه برفع الفاعل. قال: فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا: ارتفع بفعله، فإذا قيل: 'ولم صار الفاعل مرفوعاً؟' فهذا سؤال عن علة العلة"<sup>(٧)</sup>.<sup>١</sup>

(١) ابن جني، الخصائص ١٧٠/١

(٢) المرجع السابق ١٧٣/١

(٣) ينظر: ابن الأباري، الإغراب في جمل الأعراب وللمع الأدلة ص ١١٢، والسيوطى، الاقتراح ص ١١٥

(٤) علاء الدين نجم ، معجم مصطلحات أصول الفقه ص ٤٧

(٥) يحيى القاسم، التعليل النحوي عند البصرىين، مجلة تشرين ج ١٧، ع ٨ ، لعام ١٩٩٥ ص ٨٨

(٦) ابن السراج، الأصول ٣٥/١

(٧) ابن جني، الخصائص ١٧٤/١

يرى ابن جني أن العلة لا تعلل، فهو لا يعترف إلا بعلة واحدة لا علة لها، لذلك أنكر تقسيم ابن السراج، وقال: "وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سمّاه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ، فأماماً في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتميم للعلة"<sup>(١)</sup>.

### ثامناً: علة علة العلة:

استعمل ابن جني هذا المصطلح في الرد على كلام ابن السراج في قوله (علة العلة)، يقول: "نعم ولو شاء لما طله فقال له: ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعاً؟ فكان جوابه أن يقول: إن صاحب الحديث أقوى الأسماء، والضمة أقوى الحركات فجعل الأقوى للأقوى"، ويعلق ابن جني على ذلك: "وكان يجب على ما رتبه أبو بكر أن تكون هنا علة، وعلة العلة، وعلة علة العلة"<sup>(٢)</sup>، ويرى أيضاً أنه لو أجيبي على ذلك لتصاعدت العلل، وأن ذلك من هجنة القول<sup>(٣)</sup>.

والخلاصة أن ابن جني حاول من خلال مصطلحي (علة العلة) و(علة علة العلة) أن يسمو بالعلل النحوية إلى مرتبة علل المتكلمين التي لا تقبل التعليل؛ لأنها علل حقيقة، وقال بعد أن ساق عدة أمثلة أبطل من خلالها كلام ابن السراج: "فقد ثبت بذلك أن هذا موضع تسمّح في أبو بكر أو لم ينعم تأمّله"<sup>(٤)</sup>. والجدير باللحظة أن ابن جني قد فتح أفقاً جديدة

(١) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٤) المرجع السابق ، ١٧٥/١

تمثلها بعض من جاء بعده، ولا سيما ابن مضاء القرطبي الذي هضم ما قاله ابن جني وأعاد صياغته، واصطلح عليهما بـ (العلل الثوانى، والثالث)<sup>(١)</sup>.

تاسعاً: العلة الموجبة أو علة الوجوب أو الإيجاب: تعبيرات استعملها ابن جني.

والعلة الموجبة: هي العلة التي لا نملك – متكلمين – إلا الخصوص لها، كرفع الفاعل أو نصب المفعول به، فلم نسمع أن عربياً خالف هذا إلا على الشذوذ، وتقابل العلة التعليمية عند ابن السراج<sup>(٢)</sup>؛ أي هي العلة التي تفسر ما ثبت سمعه عن العرب ولا يمكن فيها الخروج على القواعد النحوية، فهي كما قيل: علل تابعة للوجود وليس الوجود تابعاً لها<sup>(٣)</sup>.

استعمل ابن جني هذا المصطلح وجعله جزءاً من عنوان باب أفرده في "الخصائص"، قال فيه: "اعلم أن أكثر العلل مبناهما على الإيجاب بها، كنصب الفضلة،... ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجر المضاف وغير ذلك. فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها؛ وعلى هذا مقاد كلام العرب"<sup>(٤)</sup>.

وقسم ابن جني علل النحويين إلى ضربين: علل واجبة لا بد منها؛ لأن النفس لا تطيق في معناها غيره، والأخر ما يمكن تحمله؛ إلا أنه على تجشم واستكراه<sup>(٥)</sup>. ومثل ابن جني على العلل الواجبة بقلب الألف واؤاً لانضمام ما قبلها، وياءً لانكسار ما قبلها، نحو ضُورِب، وقراطيس. وهذا

(١) ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص ١٢٧-١٣٤

(٢) يحيى القاسم، التعليل النحوي عند البصريين ص ٨٩

(٣) ينظر: الفرخان، المستوفى في النحو ١/٨، نقلأً عن خميس الملح، نظرية التعليل ص ١٠٧

(٤) ابن جني، الخصائص ١/١٦٥

(٥) المرجع السابق ١/٨٩

الضرب لاحق بعلل المتكلمين. وعبر عنها ابن جني بمصطلح آخر هو "العلة البرهانية"، قال: "فهذه علة برهانية ولا لبس فيها، ولا توقف للنفس عنها"<sup>(١)</sup>، والخلاصة أن هذه علل حتمية لا يجوز فيها غير هذا الوجه، لذلك أحقها بعلل المتكلمين.

**عاشرًا: العلة المجوزة أو علة الجواز:** تعبران استعملهما ابن جني. والعلة المجوزة هي العلة التي تفسر الأثر الذي تجيزه القواعد الجوازية في الكلمة أو التركيب، فعلى إضافة الظرف إلى المبني تجيز بناء الظرف، كما تجيز إعرابه<sup>(٢)</sup>، وهي أيضًا: "كل ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان، والثلاثة وأكثر من ذلك على هذا الحد، فوقعه عليه علة لجواز ما أجاز منه، لا علة لوجوبه"<sup>(٣)</sup>. وذكر ابن جني "أن الجواز معنى تقبله النفس، كما أن الوجوب كذلك، فكما أن هنا علة لوجوب كذلك هنا علة للجواز. هذا أمر لا ينكر، ومعنى مفهوم لا يتدافع"، ومثل على علة الجواز بالنكرة تقع بعد المعرفة التي يتم الكلام بها، نحو: مررت بزيدِ رجلِ صالحٍ على البَدْلِ، ويجوز أن نقول: مررت بزيدِ رجلًا صالحًا، على الحال<sup>(٤)</sup>.

ويرى ابن جني أن علة الجواز هي في الحقيقة سبب يجوز و لا يجب<sup>(٥)</sup>. وعقب السيوطي على كلام ابن جني في "باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة، والعلة المجوزة" بقوله: "فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب وأن ما كان موجباً يسمى علة وما كان مجوزاً يسمى سبباً"<sup>(٦)</sup>، والسبب يجري مجرى العلة<sup>(٧)</sup>. وقد عرف السبب بأنه ما كان طریقاً إلى الشيء بواسطة: كالطريق فإنه سبب للوصول إلى المقصد، بواسطة المشي. فعلى هذا كل ما كان

(١) ابن جني، الخصائص ٨٩/١

(٢) حسن خميس الملح، نظرية التعليل من ١٠٨

(٣) ابن جني، الخصائص ٦٦/١

(٤) المرجع السابق، الصفحة نفسها

(٥) المرجع السابق، ١٦٥/١

(٦) السيوطي، الاقتراح من ١١١

(٧) ابن جني، الخصائص ١٧٤/٢

طريقاً إلى الحكم بواسطة يسمى سبباً له شرعاً ويسمى الواسطة علة، وإذا اجتمعت العلة مع السبب، فإن الحكم يضاف إلى العلة دون السبب<sup>(١)</sup>. والخلاصة أن ابن جني كان دقيقاً في تعبيره في التفريق بين العلة الموجبة، والعلة المجوزة والسبب، فكل علة مؤثرة، سواءً كانت موجبة أو جائزة هي علة، وكل علة غير مؤثرة هي سبب، وهو بهذا يرقى بالعلل النحوية إلى مرتبة العلل الكلامية، التي لا بد من ظهور أثرها.

— مصطلحات أنواع العلل التي استعملها ابن جني في كتابه "الخصائص":

١- علة الاتباع<sup>(٢)</sup>: الاتباع لغة: تبع الشيء: سار في أثره<sup>(٣)</sup>. الاتباع اصطلاحاً: هو أن تتبع الكلمة على وزنها أو روبيها إشباعاً وتوكيداً حيث لا يكون الثاني مستعملاً بانفراده في كلامهم<sup>(٤)</sup>.

وفرق ابن فارس بين الاتباع والمزاوجة، فالاتباع يكون بلا واسطة ولا حرف كقولهم: جائع نائم، وأما المزاوجة ف تكون بالحرف كقولهم: جذ وجذب، وذكر أن هناك من قال: إن هذه لغات للعرب وليس بقلب ولا إبدال ولا اتباع<sup>(٥)</sup>، لهذا ظاهرة الاتباع ظاهرة لغوية معروفة، أطلق عليها اللغويون المحدثون اسم (Vowel Harmony)؛ أي التوافق الحركي<sup>(٦)</sup>، وهي عند ابن جني ضرب من تجانس الصوت<sup>(٧)</sup>، وعند ابن يعيش ضرب من

(١) رفيق الجم، موسوعة مصطلحات أصول الفقه ٩٥٧/١

(٢) ينظر: أبو الطيب اللغوي، كتاب الاتباع (ت: عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٦١)

(٣) إبراهيم أنيس وأخرون، المعجم الوسيط ٨١/١

(٤) الكفوبي، الكليات ص ٣٥

(٥) ابن فارس، الاتباع والمزاوجة، ص ١٣٣، حاشية (٤).

(٦) محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية ص ٢٢٩

(٧) ابن جني، سر صناعة الإعراب ٥٢/١

التشاكل<sup>(١)</sup>.

استعمل ابن جني هذه العلة في عدة مواضع<sup>(٢)</sup>، منها قوله: "وقلت مرّة لأبي علي - رحمه الله - قد حضرني شيء من علة الاتباع في (نقيد) وإن عرّي أن تكون عينه حلقة، وهو قرب القاف من الخاء والغين، فكما جاء عنهم النخير والرغيف، كذلك جاء عنهم (النقيد) فجاز أن تشبه القاف لقربها من حروف الحلق بها، كما شبه من أخفى النون عند الخاء والغين إياها بحروف الفم، فالنقيد في الاتباع كالمنخل والمنغل في من أخفى النون، فرضيه وتقبله"<sup>(٣)</sup>.

وقد عدَ ابن جني هجوم كسرة الاتباع على ضمة الإعراب، وابتزازها موضعها في نحو بيت الكتاب:

\* وقال اضرب الساقين إِمْكَ هابل \*

شاذ لا يقاس عليه.

وهو بهذا متأثر بأستاذه أبي علي الفارسي الذي يرى أن حركة الاتباع لا تطرد ولا يقاس عليها<sup>(٤)</sup>. وأجاز أحد الباحثين القياس على حركة الاتباع بحجة أن في القرآن الكريم مواضع حملت على الاتباع، وان الاتباع لغة للعرب<sup>(٥)</sup>.

١ - علة الاتساع: الاتساع لغة: الامتداد، اتسع الشيء: امتد وطال<sup>(٦)</sup>. اصطلاحاً: ضرب من الحذف إلا أنك لا تقيم المتوسّع فيه مقام المذوف وتعربه بإعرابه، وتحذف العامل في الحذف وتدفع ما عمل<sup>'</sup>

<sup>(١)</sup> ابن يعيش، شرح المفصل ٥٤/٩

<sup>(٢)</sup> ينظر على سبيل المثال، الخصائص ٣٠٩/١، ٣٤٤/٢، ٣٩/٣، ٩٧، ١٤٣

<sup>(٣)</sup> ابن جني، الخصائص ٣٦٧-٣٦٦/١

<sup>(٤)</sup> أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع ٨٢/١، وينظر: ابن جني، الخصائص ١٤٣/٣

<sup>(٥)</sup> عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم ص ١٣٣

<sup>(٦)</sup> إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ١٠٣١/٢

فيه على حاله في الإعراب<sup>(١)</sup>.

استعمل ابن جني هذه العلة ليثبت بها أن كلاً من الكلام والقول قد يقع موقع صاحبه، ودلل على ذلك بأمثلة عديدة، خلص منها قائلاً: "وكان الأصل في هذا الاتساع إنما هو محمول على القول؛ ألا ترى إلى قلة الكلام هنا وكثرة القول؛ وسبب ذلك وعلته عندي ما قدمناه من سعة مذاهب القول، وضيق مذاهب الكلام"<sup>(٢)</sup>. ويرى ابن جني أن الاتساع لا يختص بفرع دون آخر في العربية، يقول: "وكيف تصرفت الحال فالاتساع فاشٍ في جميع أنجاس شجاعة العربية"<sup>(٣)</sup>.

### ٣- علة الاختصار: الاختصار: حذف الفضول من الشيء<sup>(٤)</sup>.

يبدو أن ابن جني استمد هذه العلة من العرب الذين يؤثرون الإيجاز، وحذف فضول الكلام، وقد وصفهم بقوله: "واعلم أن العرب... إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد"<sup>(٥)</sup>. احتم ابن جني إلى هذه العلة في باب زيادة الحروف وحذفها، فقد بين أن ذلك ليس بقياس، وروي عن أبي بكر قوله: "حذف الحروف ليس بقياس". قال: وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرًا لها هي أيضًا، واختصار المختصر إجحاف به"<sup>(٦)</sup>، وذكر أن علة الاختصار هي التي منعت الحروف في أن تعمل في الفضلات، وذلك لأنهم أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار<sup>(٧)</sup>.

(١) الكفوبي، الكليات ص ٣٦، وينظر: السيوطي، الأشيه والنظائر ٢٩/١

(٢) ابن جني، الخصائص، ٢٤/١

(٣) المرجع السابق، ٤٤٩/٢ ، ٤٤٩/٢ ، وينظر أيضًا ٣٨٢/٢ ، ٤٠٠ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩/٣ ، ٤٥٠

(٤) إبراهيم أنيس وأخرون، المعجم الوسيط ٢٣٧/١

(٥) ابن جني، الخصائص ٨٤-٨٣/١

(٦) ابن جني، الخصائص ٢٧٥/٢

(٧) المرجع السابق، ٢٧٦/٢

٤- علة الإدغام: الإدغام لغة: إدخال الشيء في شيء، وفي الصناعة: إسكان الأول وإدراجه في الثاني، ويسمى الأول مدغماً والثاني مدغماً فيه<sup>(١)</sup>.

استعمل ابن جني هذه العلة واحتكم إليها في قوله: "ومن ذلك ما يعتقد في علة الإدغام. وهو أن يقال: إن الحرفين المثلين إذا كانا لازمين متحركين حركة لازمة، ولم يكن هناك إلهاق، ولا كانت الكلمة مخالفة لمثال فعل، وفعل، أو كانت فعل فعلاً، ولا خرجت منبهة على بقية بابها، فإن الأول منها يُسكن ويُدغم في الثاني. وذلك نحو شدّ، وشلت يده..."<sup>(٢)</sup>.

لخص ابن جني بكلامه السابق شروط علة الإدغام، فإن جاء خلاف ذلك فلا إدغام، وذلك نحو اصبع الماء، فالحركة الثانية غير لازمة؛ لأنها لالتقاء الساكنين، وجليوب؛ لأنها ملحق، وقولنا: هما يضربانني؛ لأن الحرفين ليسا لازمين، فالثاني للوقاية، والأول للإعراب، وجدد، وسرر؛ لأنه مخالف لمثال فعل و فعل، وأمّا ضئنوا ونحوه، فلأنه خرج منبهة على بقية بابه<sup>(٣)</sup>. ومن الجدير بالذكر أن ابن جني فرق بين الإدغام الأصغر والإدغام الأكبر، وذلك في باب الإدغام الأصغر<sup>(٤)</sup>.

ومهما يكن من أمر، فإن علة الإدغام جزءٌ من علة رئيسية كبرى، وهي علة الصوت.

٥- علة الاستئصال: لغة: التقل ضد الخفة<sup>(٥)</sup>.

أكثر ابن جني من استعمال علة الاستئصال ونظيرتها علة التخفيف في

(١) الجرجاني، التعريفات، ص ٢٩-٣٠

(٢) ابن جني، الخصائص، ١/١٦٠

(٣) المرجع السابق، ١/١٦١-١٦٢

(٤) المرجع السابق، ٢/١٤١

(٥) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ١/٣٨٢

كتابه *الخصائص*، مبيناً لنا أن معظم العلل يكون سببها التقلُّ، لذلك يجنب بها إلى الخفة في التغيير، من ذلك ما ذكره في علة إهمال ما أهمل أن أكثره متراكم للاستقال<sup>(١)</sup>، وذكر أيضاً أن القلة سببها الاستقال "فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته؛ وذلك ليقل في كلامهم ما يستثنون، ويكثر في كلامهم ما يستخون"<sup>(٢)</sup>، وكذلك قلب الواو والياء في نحو: ميزان، وموسر، علته التقل<sup>(٣)</sup>، وهذه العلة جزء من علة الصوت أيضاً.

**٦ - علة الاستحالات: الاستحالة أو (المستحيل):** الشيء الذي لا يمكن وقوعه، واستحال الشيء: صار محالاً<sup>(٤)</sup>.

عبر ابن جني عنها غالباً بـ "المستحيل"<sup>(٥)</sup>، واحتكم إليها في قوله: "لكن مجيء الألف بعد الضمة أو الكسرة أو السكون محل، ومثله لا يكون"، وكذلك مجيء الألف بعد الألف محل، يقول: "ومن المستحيل جمعك بين الألفين المدتين، نحو ما صار إليه قلب لام كفاء ونحوه قبل إيدال الألف همزة، وهو خطأ كسا، أو قضا، فهذا تتوهمه تقديرًا ولا تلفظ به البتة"<sup>(٦)</sup>. وذكر ابن جني قصة أبي إسحاق مع خصم نازعه في جواز اجتماع الألفين المدتين — وقد مدّ الرجل الألف في نحو كسا، وأطال — فقال له أبو إسحاق: "لو مددت إلى العصر ما كانت إلا ألفاً واحدة"<sup>(٧)</sup>، فاللتقاء الألفين لا قدرة لأحد على النطق به<sup>(٨)</sup>، ومن الاستحالات اجتماع حرفين لمعنى واحد<sup>(٩)</sup>، ويبدو أن هذه العلة لاحقة بعمل المتكلمين، فكما يستحيل<sup>(١)</sup>

(١) ابن جني، *الخصائص* ٥٥/١

(٢) المرجع السابق، ٥٠/١

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٤) إبراهيم أثيس وآخرون، المعجم الوسيط ٢١٠-٢٠٩/١

(٥) ينظر: ابن جني، *الخصائص* ٢١/٢، ٣٣١/٣

(٦) المرجع السابق، ٩٠-٨٩/١

(٧) ابن جني، *الخصائص* ٩٠/١

(٨) المرجع السابق، ٢٦٠/١

(٩) المرجع السابق، ٢٦٥/٢

أن نجمع بين البياض والسوداد في محل واحد أو بين الحركة والسكون في وقت واحد، فكذلك يستحيل الجمع بين الألفين

٧- علة الاستحسان: الاستحسان لغة: عد الشيء حسناً<sup>(١)</sup>، وفي الاصطلاح: هو ترك القياس والأخذ بما هو أرقى، أي بعبارة أخرى: هو العدول عن موجب قياس إلى قياس أقوى منه<sup>(٢)</sup>.

ذكر ابن الأباري أن العلماء اختلفوا بالأخذ بالاستحسان، فمنهم من لم يأخذ به لما فيه من التحكم وترك القياس، ومنهم من أخذ به، ومع ذلك اختلفوا في تعريفه، فقال بعضهم: "هو ترك قياس الأصول لدليل" وقال الآخر: "هو تخصيص العلة"<sup>(٣)</sup>.

ويبدو أن النحاة متأثرون بالفقهاء، فهم أيضاً اختلفوا بالأخذ به، فقد أخذ به أصحاب المذهب الحنفي، وترك الأخذ به أصحاب المذهب الشافعي<sup>(٤)</sup>. وتبيان لي من خلال استقراء باب الاستحسان عند ابن جني أن هناك استحسانين:

الأول: استحسان عربي: وهو الذي تستحسنونه العرب وتنطق به، وهو علة ظاهرة، كاستحسانهم في أن يقولوا: الفتوى بالواو، ولم يقولوا: الفتيا بالباء، وكاستحسانهم في أن يقولوا: صِبَّية ولم يقولوا صِبُّوة، واستحوذ بدل استحاذ وغيرها. هذا كله استحسنته العرب فنطقت به هكذا.

والآخر: استحسان نحوي: وهو ما يستحسنونه النحويون في تفسيرهم وتعليقهم لما استحسنته العرب، كاستحسانهم أن يقولوا الفتوى بدلاً من الفتيا لفرق بين الاسم والصفة، واستحسانهم في إيدال الواو ياء للجنوح للخفة،<sup>١</sup>

(١) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ١٧٤/١

(٢) الجرجاني، التعريفات ص ٣٢-٣٣

(٣) علاء الدين نجم، معجم مصطلحات أصول الفقه ص ٩

(٤) أحمد أمين، ضحي الإسلام ١٥٦/٢

واستحسانهم "استحوذ" ليخرج تبيهاً على أصل بابه، وغيرها. فهذه آراء وأحكام استحسنها النحاة وعلوا بها، وهو تمييز رائع سبق به ابن جني من يهاجم نظرة النحاة إلى الدرس واللغة دون فصل، فها هو ابن جني يفصل بين المستويين قبل أكثر من ألف سنة، وعلى أي حال فالتعليق بالاستحسان هو تعليق بالحكمة، فحكمة العرب، وحكمة النحاة تقضي بالاستحسان.

**٨- علة الاستغناء: الاستغناء لغة: غَنِيَ عن الشيء لم يحتاج إليه، واستغنى اكتفى<sup>(١)</sup>.**

اصطلاحاً: تعني "ظاهرة الاستغناء فناء بعض الاستعمالات اللغوية وبقاء بعض الركام اللغوي الذي يدل عليها، وقد تعرض كثير من الأنماط اللغوية لهذه الظاهرة، كفناه مذكر أنثى، أي أنثٌ كما هو مفترض"<sup>(٢)</sup>.

أفرد ابن جني لهذا المصطلح باباً في الخصائص بعنوان "باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء" بدأ بقول سيبويه: "اعلم أن العرب قد تستغنوا بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنٌ عنه مُسقطاً من كلامهم البتة"<sup>(٣)</sup>، وقد سماها سيبويه "الاكتفاء"<sup>(٤)</sup>، كما عبر عنها ابن جني بذلك أيضاً<sup>(٥)</sup>.

ومن أمثلة هذه العلة استغاؤهم بـ (ترك) عن (ودع) و(وذر)، واستغاؤهم بوحد عن أثنٍ، وباثنين عن واحدين<sup>(٦)</sup>، وذكر أن استعمال ما رفضته العرب لاستغائها بغيره جاري في حكم العربية مجرّى اجتماع الضدرين على الحكم الواحد<sup>(٧)</sup>.

**٩- علة الاستقباح: القبيح: ضد الحسن، وهو ما نفر منه الذوق السويُّ،**<sup>٢</sup>

(١) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ٦٦٤-٦٦٥/٢

(٢) يحيى القاسم، التعليل النحوي عند البصريين ص ٩٢

(٣) ابن جني الخصائص، ٢٦٧/١ ، ، وسبويه، الكتاب ١٢١/٣

(٤) خديجة الحديثي، الشاهد وأصول التحوّل في كتاب سيبويه ص ٢٧٨

(٥) ابن جني ، الخصائص ٢٧٦/٢ ، ٢٦/٢

(٦) ابن جني، الخصائص ٢٦٧/١ ، ٢٧٢ ، وينظر أيضاً: ٨٣/١ ، ٢٢٢ ، ٣٩٢

(٧) المرجع السابق، ٣٩٧/١

وما كره الشرع اقتراحه، وما أباه العرف العام<sup>(١)</sup>.

وهذه العلة تماماً عكس علة الاستحسان، فما دام أن هناك أمراً مستحسناً، فلا بدّ أن يكون هناك أمر مستقبح، وهذا طبيعي لأن الكون كله قائم على الثنائيات، والاستقباح في اللغة أمر يدركه اللغوي من خلال تذوقه للمعاني والألفاظ.

واحتمكم ابن جني إلى هذه العلة في العطف على الضمير المرفوع المتصل أو المستتر، يقول: "من ذلك جمعهم في الاستقباح بين العطف على الضمير المرفوع المتصل الذي لا لفظ له وبينه إذا كان له لفظ. فقولك: قمت وزيد في الاستقباح كقولك: قام وزيد، وإن لم يكن في قام لفظ الضمير. وكذلك أيضاً سوّوا في الاستقباح بين قمت وزيد وبين قولنا قمتا وزيد وقمت و محمد"<sup>(٢)</sup>

ومن الاستقباح أيضاً استقباح الخليل نحو "العقّ، مع الحمق، مع المخترق"<sup>(٣)</sup>.

١٠ - علة الاشتقاد: الاشتقاد لغة: شقّ الكلم: وسعه وبينه وولد بعضه من بعض<sup>(٤)</sup>.

وأصطلاحاً: نزع لفظ من آخر، بشرط مناسبتهما معنى وتركيبياً، ومغايرتهما في الصيغة، وهو نوعان: الاشتقاد الأكبر: وهو أن يكون بين اللفظتين تناسب في المخرج، والاشتقاق الأصغر: وهو أن يكون بين اللفظتين تناسب في الحروف والتركيب<sup>(٥)</sup>.

يعد ابن جني أول من استعمل مصطلح "الاشتقاق الأكبر" حيث عقد له<sup>١</sup>

(١) إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط ٧١٠/٢

(٢) ابن جني، الخصائص ٢٢/٣

(٣) المرجع السابق ٢٤٣/٣، ٥٥/١، ٥٥/٢، ٣٩٢/٢، ٣٩٣، ٣٩٩، ٤٠٦، ٥٥/٣.

(٤) إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط ٤٨٩/١

(٥) الجرجاني، التعريفات ص ٤٣-٤٤

باباً، استهله بقوله: "هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا، غير أن أبا علي رحمة الله - كان يستعين به، ويُخلد إليه، مع إعجاز الاشتقاق الأصغر. لكنه مع هذا لم يسمّه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه، ويتعلّل به. وإنما هذا التقلّب لنا نحن. وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن"<sup>(١)</sup>. ويفهم من كلام ابن جني أن أبا علي كان يعلّل به بعض الظواهر اللغوية، وإن لم ينص عليه، وقد فصل ابن جني القول في الاشتقاقين، واستعمل ابن جني علة الاشتقاق ليثبت بها زيادة النون في "عنسل وعنبس، يقول: "ما قطعنا بهما على زيادة نونيهما، وهو الاشتقاق المأخوذ من عبس وعسل"<sup>(٢)</sup>.

١١- علة الإشعار: الإشعار لغة: الإعلام<sup>(٣)</sup>، وقال ابن فارس شعرت بالشيء إذا أعلمته فقطنت له<sup>(٤)</sup>. وهو المعنى عينه الذي استعمله أصحاب معجمات مصطلحات العلوم<sup>(٥)</sup>.

اصطلاحاً: دلالة المرسوم خطأً على المحذوف، سواء أكان المحذوف حركة أم حرفًا أم كلمة<sup>(٦)</sup>، أو دلالة المنطوق على شيء آخر محذوف. استعمل ابن جني هذه العلة في باب "إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة"، قال فيه: "الأول منها أن تمحى الحركة وتقر الحركة نائبة عنه، ودليله عليه"<sup>(٧)</sup>. واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿يَا عبادِ فَانْتَقُون﴾<sup>(٨)</sup> فالكسرة تشعر بالياء المحذوفة، وبين أن الإشعار في

(١) ابن جني، الخصائص ١٣٥/٢

(٢) المرجع السابق، ٦٨/٣

(٣) الأزهري، تهذيب اللغة (شعر) ٤٠٧/١

(٤) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ١٩٤/٣

(٥) ينظر: الكوفي، الكليات من ١٢١

(٦) مازن محمود، علل اختيارات الفراء من ٢٠٧

(٧) ابن جني، الخصائص، ١٣٥/٣

(٨) سورة الزمر ، آية ١٦

الكسرة كثير. وذكر أيضاً أن الضمة تشعر بالواو المحذوفة نحو قوله تعالى ﴿وَيُمْحُ اللَّهُ الْبَاطِل﴾<sup>(١)</sup>، وعلق على ذلك قائلاً: "وكتب ذلك بغير واو دليلاً في الخط على الوقوف عليه بغير واو في اللفظ"<sup>(٢)</sup>، والإشعار بالفتح قليل؛ لخفة الألف<sup>(٣)</sup>.

"والثاني منها، وهو إنابة الحرف عن الحركة. وذلك في بعض الأحاديث وجمع التثنية وكثير من الجمع"<sup>(٤)</sup>، فالألف والواو والياء دواخل على الفتح والكسر والضم، كما أن النون في الأفعال الخمسة نائبة عن الضمة<sup>(٥)</sup>. وعلة الإشعار لا تقتصر على الألفاظ والحراف والحركات، بل تتعذر إلى المعاني، نحو قوله تعالى ﴿أَحَلْ لَكُمْ لِيَلَةَ الصِّيَامِ الرُّفْثَ إِلَى نِسَائِكُم﴾<sup>(٦)</sup>. يقول ابن جني: "وأنت لا تقول رفتت إلى المرأة، وإنما تقول: رفتت بها أو معها؛ لكنه لما كان الرفت في معنى الإقضاء، وكنت تعذر أفضيت بـ (إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ (إلى) مع الرفت، أيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه"<sup>(٧)</sup>.

**١٢ - علة إصلاح لفظ:** الإصلاح لغة: مصدر أصلاح، وأصلاح الشيء: أزال فساده<sup>(٨)</sup>، وذكر الجر جاني أن الصالح: هو الخالص من كل فساد<sup>(٩)</sup>، وقيل هو استقامة الحال على ما يدعوه العقل<sup>(١٠)</sup>. ولللفظ: ما يتلفظ به

(١) سورة الشورى، آية ٢٤

(٢) ابن جني، الخصائص ١٣٦/٣

(٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها.

(٤) المرجع السابق، ١٣٧/٣

(٥) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٦) سورة البقرة، آية ١٨٧

(٧) ابن جني، الخصائص ٣١٠/٢

(٨) إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط ٥٢٠/١

(٩) الجر جاني، التعريفات ص ٢٧٢

(١٠) الكفوبي، الكليات ص ٦٥١

الإنسان أو من في حكمه، مهملاً كان أو مستعملاً<sup>(١)</sup>.

ولأهمية هذه العلة أفرد ابن جني بباباً "في إصلاح اللفظ" استهله بقوله: "اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعنى أزمة، وعليها أدلة، وإليها موصولة وعلى المراد منها محصلة، عنيت العرب بها فأولتها صدراً صالحأً من تقييفها وإصلاحها"<sup>(٢)</sup>.

استعمل ابن جني هذه العلة واحتكم إليها في كثير من القضايا اللغوية، منها قوله: "ومن ذلك قولهم في جمع تمرة، وبسرة، ونحو ذلك: تمرات، وبسرات، فكرهوا إقرار التاء، تناكراً لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد، فحذفت وهي في النية مراده البتة لا لشيء إلا لإصلاح اللفظ... والعناية إذا في الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ، إذ المعنى ناطق بالباء مقتضٍ لها، حاكم بموضعها"<sup>(٣)</sup>. وعلل ابن جني بعنة إصلاح اللفظ تأثير لام الابتداء من (إن) في قوله: إن زيداً لقائماً<sup>(٤)</sup>، وبين ابن جني في آخر الباب أن إصلاح اللفظ كثير واسع.

١٣ - علة الأصل: أصل الشيء: أساسه الذي يقوم عليه<sup>(٥)</sup>، اصطلاحاً: ما يبني عليه غيره، وثبت حكمه بنفسه<sup>(٦)</sup>.

احتكم ابن جني لهذه العلة في تخريج لبعض الشواهد، نحو قول الله تعالى: ﴿استحوذ عليهم الشيطان﴾<sup>(٧)</sup>، فإن مثل هذه تخرجه على أصولها تتبيهاً على أوائل أحوالها<sup>(٨)</sup>. وقال أيضاً: "ومن ذلك ما يخرج تتبيهاً على

(١) الجرجاني، التعريفات ص ٢٤٧.

(٢) ابن جني، الخصائص ٢١٢/١

(٣) المرجع السابق، ٣١٤-٣١٥/١

(٤) المرجع السابق، ٣٠١/١

(٥) إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط ٢٠/١

(٦) الجرجاني، التعريفات، ص ٤٥.

(٧) سورة المجادلة: آية ١٩

(٨) ابن جني، الخصائص ٤٩٢/٢

أصل بابه، نحو استحوذ، وأغillet المرأة... غير أن ذلك يخرج ليعلم به أصل استقام استقوم، وأصل مقامة مقومة، وأصل يُحسن يؤحسن<sup>(١)</sup>.

٤ - علة الإعراب: الإعراب لغة: البيان والإفصاح<sup>(٢)</sup>، اصطلاحاً هو اختلاف أواخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديرًا<sup>(٣)</sup>. وهو الإبانة عن المعاني بالألفاظ<sup>(٤)</sup>.

عقد ابن جني بباب سماه "باب القول على الإعراب"<sup>(٥)</sup>، ووضح فيه مفهوم الإعراب اللغوي والاصطلاحي معززاً ذلك بأمثلة، وعلل بهذه العلة كثيراً من الكلمات الأعجمية في جعلها من كلام العرب، من ذلك قول أبي علي: "إذا قلت: طاب الخشنان" فهذا من كلام العرب، لأنك بإعرابك إيه قد أدخلته كلام العرب<sup>(٦)</sup>. ويعلق ابن جني على كلام أبي علي قائلاً: "ويؤكد هذا عندك أن ما أعراب من أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها"<sup>(٧)</sup>.

وعلة الإعراب هي التي منعت أبو عبد الله الجوثي عندما سأله ابن جني: "كيف تقول ضربت أخوك؟ فقال: أقول: ضربت أخاك. فأدرته على الرفع، فأبى، وقال: لا أقول أخوك أبداً. قلت: فكيف تقول: ضربني أخوك، فرفع. فقلت: ألسنت زعمت أنك لا تقول: أخوك أبداً؟ فقال: أيس هذا؟ اختلفت جهتا الكلام"<sup>(٨)</sup>، وهذا يدل على معرفتهم علة الإعراب وإن لم يتفوهو بها. وترتبط علة الإعراب بالمعنى، يقول ابن جني: "الآلا ترى أن

(١) ابن جني، الخصائص، ٤٤-٤٥، ٤٠/١، وينظر: ١٥٦/١، ١٥٧-١٥٩، ٣٩٥، ٢٨٧/٢، ٢٩١، ٣٤٤، ٤٠/٣ وغيرها.

(٢) ابن منظور، لسان العرب(عرب) ٥٨٨/١

(٣) الجرجاني، التعريفات من ٤٧/١

(٤) ابن جني، الخصائص، ٣٦/١

(٥) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٦) المرجع السابق، ٣٥٨/١

(٧) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٨) المرجع السابق، ٧٧/١

موضوع الإعراب على مخالفة بعضه بعضاً، من حيث كان إنما جاء به دالاً على اختلاف المعاني<sup>(١)</sup>.

وهذا يوضح لنا غرض علة الإعراب في الدلالة على اختلاف المعاني، كما أنها أيضاً تفرق بين المعاني النحوية<sup>(٢)</sup>.

١٥ - علة أمن اللبس: اللبس: الاختلاط. أي جعل الشيء مشتبهاً بغيره<sup>(٣)</sup>. وتحقيق اللبس عند تساوي الاحتمالات رفعه واجب، في حين أن توهم اللبس يكون عند رجحان بعض الاحتمالات، ورفعه مختار<sup>(٤)</sup>.

وعلة أمن اللبس هي التي منعت اللغويين من أن يبنوا من ضرب وعلم، وما كانت عينه لاماً، أو راءً مثل: عَنْسُل، وبين ابن جني سبب هذا المنع بقوله: "قالوا: لأنَا نصِيرَ بِهِ إِلَى ضَنْرَبِ وَعِلْمٍ، فَإِنْ أَدْغَمْنَا الْلَّبْسَ بِفَعْلٍ، وَإِنْ أَظْهَرْنَا النُّونَ قَبْلَ الرَّاءِ وَاللَّامِ تَقْلِتْ فَتَرَكْنَا بَنَاءَهُ أَصْلًا"<sup>(٥)</sup>.

وقال أيضاً: "وكذلك لو قلت في تمثيل حنف: أنه فعل لالبس ذلك بباب سفرجل، وفرزدق، وباب عَدَّس وهمَلْ وعمَلْ. وكذلك لو أدغمت مثال حنبطى فقلت: فَعَلَى لالبس بباب صلخدى وجَلْعَبِي"<sup>(٦)</sup>.

والخلاصة أن إدغام بعض الأبنية يؤدي إلى الالتباس بغيرها من الأبنية، وعلة أمن اللبس لا تقتصر على الإدغام فقط، بل تشمل جميع المستويات اللغوية<sup>(٧)</sup>.

(١) ابن جني ، الخصائص ١٧٦/١

(٢) ينظر: المرجع السابق، ١٩٧/١

(٣) إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط ٨١٣/٢، والكتفوبي، الكليات ص ٨٠٠

(٤) الكتفوبي، الكليات، ص ٣١٦

(٥) ابن جني ، الخصائص، ١٧١/٢

(٦) المرجع السابق، ٩٩/٣

(٧) ينظر: عبد الفتاح الحموز، مواضع اللبس في العربية، وأمن لبسها، مجلة مؤتة، ج ٢، ع ١، حزيران ١٩٨٧ م ص ٦٤٩.

وأرى أن ابن جني قد عبر عن علة أمن اللبس بمصطلح "الاحتياط"<sup>(١)</sup> الذي يعني الأخذ بالأوثق من جميع الجهات<sup>(٢)</sup>.

١٦ - علة إهمال ما أهمل: الإهمال لغة: أهمل الشيء: تركه ولم يستعمله، عمداً أو نسياناً<sup>(٣)</sup>، واصطلاحاً: هي العلل المتروكة التي لا يعرف سببها. ويرى ابن جني أنه أول من تكلف الكلام على علة إهمال ما أهمل، يقول: "فإن أحذا لم يتكلف الكلام على علة إهمال ما أهمل، واستعمال ما استعمل وإجماع أمر القول فيه، والاستعانة على إصابة غروره ومطاويه، لزومك محجة القول بالاستقال والاستخفاف"<sup>(٤)</sup>.

فهو يلحق علة استعمال ما استعمل بعلة التخفيض، وعلة إهمال ما أهمل بعلة الاستقال يقول: "أما إهمال ما أهمل، مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة، أو المستعملة، فأكثره متراكب للاستقال، وبقيته ملحقة به، ومقفاة على أثره، فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه، نحو سصن، وطن، وظن" <sup>(٥)</sup>، وقال أيضاً: "إن سبب إهمال ما أهمل إنما هو لضرب من ضروب الاستخفاف"<sup>(٦)</sup>.

وأرى أن علة إهمال ما أهمل تشبه العلل الفقهية التي لا يعرف فيها وجه المصلحة والحكمة.

١٧ - علة الأولى: الأولى: اسم تفضيل بمعنى الأحق والأجر والأقرب<sup>(٧)</sup>، ويستعمل في مقابلة الجواز، كما أن الصواب في مقابلة الخطأ<sup>(٨)</sup>.

(١) ابن جني، الخصائص ١٠٣/٣.

(٢) الكوفي، الكليات ص ٥٦

(٣) إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط ٩٩٥/٢

(٤) ابن جني، الخصائص ٧٨/١

(٥) المرجع السابق، ٥٥/١

(٦) المرجع السابق، ٦٨/١

(٧) إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط، ١٠٥٧/٢

(٨) الكوفي، الكليات، ص ٢١٨

استعمل ابن جني هذه العلة، وكان يعبر عنها أحياناً بـ "الأجر" <sup>(١)</sup>، و"الأحرى" <sup>(٢)</sup>، و"الأوزن" <sup>(٣)</sup>، و"الأقوى" <sup>(٤)</sup>، و"الأجوى" <sup>(٥)</sup>، و"الأجود" <sup>(٦)</sup>، وغيرها من أسماء التفضيل نحو: الأحسن، والأسوغ، والأقرب <sup>(٧)</sup>، وفي غير الخصائص كان يسميها "الأعلى" و "الأقيس" <sup>(٨)</sup>.

فمن تعلياته بهذه العلة، قوله: "فإذا جاز أن يحمل حروف المضارعة بعضها على بعض – ومراتبها متساوية، وليس بعضها أصلاً لبعض – كان حمل المؤنث على المذكر لأن المذكر أسبق رتبة من المؤنث، أولى وأجر" <sup>(٩)</sup>، وقوله: "الزائد أولى بالإعلال من الأصل" <sup>(١٠)</sup>، وقوله: "وإن شد الشيء في الاستعمال وقوى في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى" <sup>(١١)</sup>.

ويتضح لنا أن علة الأولى تبين العلاقة بين الظواهر اللغوية المختلفة باعتبار أن الأولى شيء يجب مراعاته، وأخذه بعين الاعتبار، غالباً ما <sup>١</sup> يرتبط مفهومها بالتصور النحوي حول ترتيب الظواهر اللغوية التي لا مجال للاختلاف فيها.

(١) ينظر: ابن جني، *الخصائص* ١٢٢، ٢٤/١

(٢) المرجع السابق، ١٢٢/١، ١٢٢، ١٢٢، ٢٧٢، ٢٧٢، ٢٠/٣

(٣) المرجع السابق، ١٢٦/١، ٣٧٤

(٤) المرجع السابق، ٢٥٦/١، ٣٧٤

(٥) المرجع السابق، ٢٧٢/١، ٢٧٢، ٢٩٧/٢

(٦) المرجع السابق، ٣٦٤/٣

(٧) المرجع السابق، ٢١/٣

(٨) ابن جني، *المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة*، ص ٣٥، ٥٠، ٥٣.

(٩) ابن جني، *الخصائص* ١١٣/١

(١٠) المرجع السابق، ٦٨/٢

(١١) المرجع السابق، ١٢٥/١

**١٨ - علة البناء:** البناء لغة: هو بناء الشيء بضم بعضه إلى بعض<sup>(١)</sup>.  
وأصطلاحاً: هو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً: من السكون أو الحركة، لا  
لشيء أحدث ذلك من العوامل<sup>(٢)</sup>، بمعنى لا تؤثر فيها العوامل المختلفة<sup>(٣)</sup>.  
استعمل ابن جني هذه العلة في قوله: "فإن قيل: فمن أين وجب بناء  
هذه الأسماء؟ فصواب القول في ذلك أن علة بنائها إنما هو تضمينها معنى  
لام الأمر، ألا ترى أن صه بمعنى اسكت، وأن أصل اسكت لتسكت... فلما  
ضمنت هذه الأسماء شابهت الحرف فبنيت"<sup>(٤)</sup>.

ويبدو أن علة البناء فرعاً على علة المشابهة، كما أنها كثيراً ما كانت  
تقترن بعلة الإعراب، هذا وقد ألف العكبري كتاباً وضح فيه علل البناء  
والإعراب سمّاه "الباب في علل البناء والإعراب"<sup>(٥)</sup>.

**١٩ - علة التجريد:** التجريد لغة: جرّده: قشّره وأزال ما عليه<sup>(٦)</sup>.  
وأصطلاحاً: عزل صفة أو علاقة عزلاً ذهنياً، وقصر الاعتبار عليها<sup>(٧)</sup>.  
استعمل ابن جني هذه العلة، وعزا تسميتها إلى أبي علي الفارسي،  
وأفرد لها باباً، قال في أوله: "اعلم أن هذا فصل من فصول العربية طريف  
حسن. ورأيت أبا علي - رحمه الله - به غريباً معانياً، ولم يفرد له باباً،  
لكنه وسمه في بعض ألفاظه بهذه السمة، فاستغربتها منه وأنقت لها. ومعناه  
أن العرب قد تعتقد أن في الشيء من نفسه معنى آخر، كأنه حقيقته  
ومحصوله. وقد يجري ذلك إلى ألفاظها لما عقدت عليه معانيها. وذلك نحو

(١) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ٣٠٢/١

(٢) ابن جني، الخصائص ٣٨/١

(٣) مصطفى الغلابي، جامع الدروس العربية ١٨/١

(٤) ابن جني، الخصائص ٥١/٣

(٥) ينظر: العكبري، الباب في علل البناء والإعراب ج ١، ت: غازي طليمات، ج ٢، ت: عبدالله النبهان

(٦) إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط ١١٥/١

(٧) المرجع السابق، الصفحة نفسها، والجرجاني، التعريفات ص ٧٣

قولهم: لئن لقيت زيداً لتلقين منه الأسد، ولئن سأله لتسئل منه البحر.  
فظاهر هذا أن فيه من نفسه أسدًا وبحراً، وهو عينه هو الأسد والبحر لا أن  
هناك شيئاً منفصلاً عنه وممتازاً منه<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك أيضاً ما حكاه يونس من قول العرب: ضرب مَنْ مَنَّا، أي  
إنسان إنساناً، يعلق عليه ابن جني قائلاً: "أفلا تراه كيف جرّد (من) من  
الاستفهام؛ ولذلك أعرتها"<sup>(٢)</sup>، فعلاة التجريد كانت سبباً في الإعراب وكان  
يعبر عنها أحياناً بالخلع<sup>(٣)</sup>.

ويبدو لي أن الخلع والتجريد معناهما متشابهان؛ إلا أن الخلع خاص  
بالمعنى النحوية واللغوية، والتجريد خاص بالمعنى البلاغية.

٢٠ - علة التحليل: لغة: حل الشيء: رجعه إلى عناصره، وتحليل الجملة:  
بيان أجزائها<sup>(٤)</sup>.

وذكر الكفوبي أن التحليل هو تكثير الوسائط وإعادة المقدمات من  
الأصل إلى الأعلى، وإنما يذكر للانتقاء<sup>(٥)</sup>.

وتحليل العلة "شرح لها يوضحها بالاستعانة بقرائن المعنى أو أثر  
العوامل، أو ضرورة ترابط الجملة أو الاستغناء تسويقاً للحكم النحوي  
الواجب اتباعه"<sup>(٦)</sup>.

ويبدو أن هذه العلة قليلة الاستعمال والدوران في الكتب النحوية، وقد  
قال ابن مكتوم: وأما علة التحليل فقد اعتصم على شرحها، وفكرت فيها  
أياماً فلم يظهر لي فيه شيء، وقال الشيخ شمس الدين ابن الصائغ: قد

(١) ابن جني، الخصائص ٤٧٦-٤٧٥/٢

(٢) المرجع السابق، ١٨١/٢

(٣) المرجع السابق، ١٨٦/٢

(٤) إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط ١٩٤/١

(٥) الكفوبي، الكليات ص ٢٦٥

(٦) حسن خميس الملح، نظرية التعليل ص ١٢٦

رأيتها مذكورة في كتب المحققين كابن الخشاب البغدادي حاكياً لها عن السلف، في نحو الاستدلال على اسمية "كيف" ببني حرفيتها لأنها مع الاسم كلام، ونفي فعليتها لمحاورتها الفعل بلا فاصل، فتحلل عقد شبه خلاف المدعى<sup>(١)</sup>.

لم ينص ابن جني على هذه العلة، ولكن إذا نظرنا إلى تعريفها لغة وأصطلاحاً، وإلى ما ذكره ابن مكتوم نستطيع القول بأن ابن جني قد علل بهذه العلة، وذلك في باب "تقاود السماع وتقارب الانتزاع"<sup>(٢)</sup>، وكذلك علل بهذه العلة ما حكاه أبو زيد في قوله: "هاه الآن وأولاً الآن" فعقب ابن جني قائلاً: "فأنت أولى، وهذا يدل على أنه اسم لا فعل كما يُظن؛ وهاه اسم قاربت، وهي نحو أولى لك"، وعلل ابن جني ذلك معتمدًا على التحليل قائلاً: "فأمّا الدليل على أن هذه الألفاظ أسماء فأشياء وجدت فيها لا توجد إلا في الأسماء" وذكر منها: التتوين، والتثنية، والجمع، والتأنيث، والإضافة، والتحقيق، ومثل على كل خاصية، أثبت من خلالها سبب تسمية أسماء الأفعال بهذا الاسم<sup>(٣)</sup>.

**٢١ - علة التخفيف، أو الاستخفاف أو الخفة؛ كلها تعبيرات ذكرها ابن جني.**

الخفة: كل شيء خف محمله، والخفة خفة الوزن وخفة الحال<sup>(٤)</sup>.  
يبدو أن هذه العلة من أكثر العلل دوراناً في كتب النحويين، وقد عرف اللغويون أن العرب ينفرون من تقلّل اللفظ، إلى الخفة في كلامهم، وخير مثال على ذلك تلك القصة التي ذكرها ابن جني منقولة عن<sup>١</sup>

(١) السيوطي، الاقتراح ص ١٠٩-١١٠<sup>١</sup>

(٢) ابن جني، الخصائص ١/١٠١<sup>٢</sup>

(٣) المرجع السابق، ٣/٤٦-٤٨<sup>٣</sup>

(٤) ابن منظور، لسان العرب (خف) ٩/٨٠<sup>٤</sup>

أبى حاتم السجستانى أنه قال: "قرأ علی أعرابي بالحرم: "طيبى لهم حسن مآب" فقلت: طوبى، فقال: طيبى، فأعدت فقلت: طوبى، فقال: طيبى، فلما طال علی قلت: طو طو، قال: طي طي". ويعلق ابن جنى قائلاً: "أفلا ترى إلى هذا الأعرابي، وأنت تعتقد جافياً كذا، لا دمثاً ولا طيّعاً؟ كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء فلم يؤثر فيه التلقين ، ولا ثنى طبعه عن التماس الخفة هز ولا تمرين، وما ظنك به إذا خلّى مع سومه، وتساند إلى سليقته ونجره"<sup>(١)</sup>، ويمكن ربط هذه العلة بقانون الاقتصاد اللغوي في علم اللغة الحديث<sup>(٢)</sup>.

أما ابن جنى فقد نظر إلى العلل النحوية نظرة عامة، وتبيّن له أن معظمها يجري مجرى التخفيف والفرق<sup>(٣)</sup>، واحتكم إلى هذه العلة في تعليله لقلب الواو في نحو ميعاد، وميزان، وقلب الياء في نحو موسر وموقف، وقال: "وهذا – كما تراه – أمر يدعو الحس إليه، ويحدو طلب الاستخفاف عليه"<sup>(٤)</sup>. وعلة التخفيف تشمل جميع مستويات اللغة.

٢٢ – علة التدرج: التدرج لغة: تدرج: تقدم شيئاً فشيئاً، واستدرج الشيء إلى الشيء: أدنى منه على التدرج<sup>(٥)</sup>.

أما في الاصطلاح، فقد بينه ابن جنى في قوله: "وذلك أن يشبه شيء شيئاً من موضع، فيمضى حكمه على حكم الأول، ثم يرتفع منه إلى غيره"<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن جنى، *الخصائص*، ٧٧/١

(٢) محمد خير الحلواني، *أصول النحو العربي* ص ١١٤، وينظر: عبد القادر المهربي، *نظارات في التراث اللغوي العربي*، ص ١١٩.

(٣) ابن جنى، *الخصائص*، ١٤٥-١٤٦/١

(٤) المرجع السابق، ٥٠/١

(٥) إبراهيم أنيس، *المعجم الوسيط*، ٢٧٧/١

(٦) ابن جنى، *الخصائص*، ٣٤٨/١

استعمل ابن جني هذه العلة في تفسيره لبعض القضايا اللغوية في مختلف مستويات اللغة، وأفرد لها باباً خاصاً، قال فيه: "ومن التدرج في اللغة: إجراؤهم الهمزة المنقلبة عن حرفي العلة عيناً مجرى الهمزة الأصلية. وذلك نحو قولهم في تحبير قائم، وبائع: قُويَّئم، وبوئَيْع؛ فألحقو الهمزة المنقلبة بالهمزة الأصلية في سائلٍ، وثائرٍ؛ من سأل وثار، إذا قلت سوئيل وثؤئير"<sup>(١)</sup>.

ويبدو لي من خلال الأمثلة التي ساقها في الباب، أن هذه العلة فرع على علة التشبيه.

**٢٣ - علة التشبيه:** التشبيه لغة: التمثيل، وتشابه الشيئان، أشبه كل منهما الآخر حتى التبسا<sup>(٢)</sup>.

وأصطلاحاً: تعني أن تقابل قضية لغوية بقضية لغوية أخرى وتعطيها حكمها لقرينة المشابهة. وهي تقابل علة الفرق<sup>(٣)</sup>. وكان سيبويه يسمى هذه العلة أحياناً "علة المضارعة"<sup>(٤)</sup>، كما أن ابن جني كان يعبر عنها كذلك بـ (المضارعة)<sup>(٥)</sup>.

وذكر ابن جني أن التشابه نوعان: الأول الشبه اللفظي، وعلل به ما منع من الأسماء من الصرف نحو: أحمر، وأصفر، وأحمد، وتتصبّ، وذلك لشبه هذه الأسماء بلفظ الفعل، وذكر أن الشبه اللفظي كثير. والثاني: الشبه المعنوي، ووضح محقق الكتاب قصد ابن جني، قائلاً: "يريد ابن جني بالشبه المعنوي ما لا يرجع إلى اللفظ، ولا يريد به ما اصطلاح عليه المتأخرون، وهو أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف"، ومثل عليه'

(١) ابن جني، *الخصائص*، ١/٣٥٤، وينظر أيضاً ٨١/٢، ١٨٠.

(٢) إبراهيم أنيس، *المعجم الوسيط*، ١/٤٧١.

(٣) تمام حسان، *الأصول* ص ١٩٩.

(٤) خديجة الحديثي، *الشاهد وأصول النحو* ص ٢٨٠.

(٥) ابن جني، *الخصائص*، ٢/٣٥٠، ١/١٣١.

ابن جني قائلًا: "ألا ترى أن المنادى المفرد قد كان أصله أن يعرب، فلما دخله شَبَهُ الحرف لوقوعه موقع المضمر بُني، ولم يمنع من بنائه جَرْيُه معرِبًا قبل حال البناء، وهذا شبه معنوي كما ترى، مؤثر داع إلى البناء"<sup>(١)</sup>. وذكر أن الشبه اللفظي أقوى من الشبه المعنوي.

وقد ذكر ابن جني أن العرب تؤثر التشابه والتجانس، وتعتني بذلك<sup>(٢)</sup>، وفسّر بهذه العلة كثيراً من المسائل اللغوية في مختلف مستويات اللغة، وهي تشكل ظاهرة لغوية واسعة<sup>(٣)</sup>.

**٤ - علة التضمن:** التضمين يعني: الاحتواء ومنه تضمن الوعاء الشيء: احتواه واشتمل عليه<sup>(٤)</sup>

استعمل ابن جني هذه العلة في تعليله لبناء أسماء الأفعال، نحو: صه، ومَه، وذلك لتضمنها معنى لام الأمر، يقول ابن جني: "فإن قيل: فمن أين وجب بناء هذه الأسماء؟ فصواب القول في ذلك أن علة بنائهما إنما هو تضمنها معنى لام الأمر، ألا ترى أن صه بمعنى اسكت، وأن أصل اسكت لتسكت، كما أن أصل قم لتقم...؛ فلما ضمّنت هذه الأسماء معنى لام الأمر شابهت الحرف فبنيت؛ كما أن كيف ومن وكم لما تضمن كل واحد منها معنى حرف الاستفهام بني"<sup>(٥)</sup>. وأرى أن هذه العلة فرع على علة التشبّيه.

(١) ابن جني، *الخصائص* ، ١٧١/١

(٢) المرجع السابق، ١١٢/١

(٣) المرجع السابق، ١٤/١، ١٤٤، ١١٦، ١١٤، ١٣٧، ١٨٤، ١٨٧، ٢٩٨، ٣٠١، ٤٤٠، ٥٢، ٢٨٠/٣، ٣٦٢/٢

(٤) إبراهيم أليس، وآخرون، *المعجم الوسيط*، ٥٤٤/١

(٥) ابن جني، *الخصائص*، ٥١/٣، وينظر أيضاً: ٣٠٢/٢، ٨٤/٣، ٨٥

**٢٥ - علة التعادل:** التعادل لغة: التساوي<sup>(١)</sup>، واصطلاحاً: حمل قضية لغوية على أخرى رغبة في المساواة، وذلك نحو "جرهم ما لا ينصرف بالفتح حملاً على النصب ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم"<sup>(٢)</sup>. استعملها ابن جني في قوله: "ومن ذلك قول العرب: أقائم أخواك أم قاعدان؟ هذا كلامها. قال أبو عثمان: والقياس يوجب أن تقول: أقائم أخواك أم قاعد هما؟ إلا أن العرب لا تقوله إلا قاعدان، فتصل الضمير، والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى"<sup>(٣)</sup>.

وعبر عنها بلفظ "التساوي"، وذلك في حديثه عن حذف الفاء في نحو "يعد، ويرد" لوقعها بين ياء وكسرة، ثم حذفها في نحو "أعد، و تعد، ونعد" على الرغم من عدم وقوعها بين ياء وكسرة، وبين أن هذا الحذف "لا للاستقال، بل لتساوي أحوال حروف المضارعة في حذف الفاء"<sup>(٤)</sup>.

**٢٦ - علة التعويض<sup>(٥)</sup> أو علة العوض:** تعبيران استعملهما ابن جني<sup>(٦)</sup>.  
بين ابن جني المعنى اللغوي لكلمة "العوض" قائلاً: "وينبغي أن تعلم أن العوض من لفظ "عَوْضٌ" – وهو الدهر – ومعناه؛ قال الأعشى<sup>(٧)</sup>:  
*رَضِيعَيْ لِبَانِ ثَدِيَّ أَمْ تَقَاسِمَا بِأَسْحَمِ دَاجِ عَوْضُ لَا نَتَرَقَقُ*  
والتقاؤهما أن الدهر إنما هو مرور الليل والنهر، وتصرّم أجزائهما؛ فكلما مضى جزء منه خلفه جزء آخر يكون عوضاً منه"<sup>(٨)</sup>؛ أي أن العوض هو البديل والخلف<sup>(٩)</sup>

٢١

(١) إبراهيم أنيس، وأخرون، المعجم الوسيط، ٥٨٨/٢

(٢) السيوطي، الإقراب ص ١٠٨

(٣) ابن جني، الخصائص، ١٠١/١

(٤) ابن جني، الخصائص، ١١٢/١ – ١١٣

(٥) ينظر: عبد الفتاح الحموز، ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل، دار عمار ط ١٩٨٧

(٦) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٢٦٤/١، ٢٦٦، ٢٦٧/٢، ٢٢٣، ٢٨٧، ٣٢٨/٣

(٧) الأعشى، ديوانه ص ٢٣٦، ورواية الديوان (تحالفاً) بدل (تقاسماً).

(٨) ابن جني، الخصائص، ٢٦٦/١ – ٢٦٧

(٩) إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط، ٦٣٧/٢

وحتى لا يلتبس مصطلح "العوض" بمصطلح "البدل" عقد ابن جني باباً "في فَرْقٍ بَيْنَ الْبَدْلِ وَالْعُوْضِ"، فكل عوضٍ بدل، وليس كل بدل عوضاً<sup>(١)</sup>.

وذكر ابن فارس أن التعويض من سنن العربية، وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة<sup>(٢)</sup>.

استعمل ابن جني هذه العلة واحتكم إليها في تعليمه بعض الظواهر اللغوية في مختلف مستويات اللغة، فقد استعملها في باب "زيادة الحرف عوضاً من آخر مذوف"<sup>(٣)</sup>. ومثل عليها بباب مطاليق ومطيليق، فهي عوضٌ، من النون المحذوفة وليس مطلاً<sup>(٤)</sup>.

**٢٧ - علة التغليب<sup>(٥)</sup>:** التغليب لغة: مصدر غلب، وتغلب على بلد كذا: استولى عليه قهراً، وغلبته أنا عليه تغليباً<sup>(٦)</sup>.

اصطلاحاً: "توسيع في الكلام شائع في كلام العرب، مداره على جعل بعض المفهومات تابعاً لبعض داخلاً تحت حكمه في التعبير عنها بعبارة مخصوصة للمغلوب، بحسب الوضع الشخصي أو النوعي. ولا عبرة للوحدة والتعدد، لا في جانب الغالب، ولا في جانب المغلوب"<sup>(٧)</sup> وبعبارة أخرى

(١) ابن جني، الخصائص، ٢٦٦/١.

(٢) ابن فارس، الصاجي في فقه اللغة ص ١٧٩

(٣) ابن جني، الخصائص، ٢٨٧/٢

(٤) المرجع السابق، ١٢٥/٣

(٥) وحول هذه العلة ينظر: عبد الفتاح الحموز، ظاهرة التغليب في العربية.

(٦) ابن منظور، لسان العرب (غلب) ١٥٢/١

(٧) ابن كمال باشا، رسالة في تحقيق التغليب ص ١٠٥، ضمن "رسالتان في لغة القرآن" ت: صاحب أبو جناح

يعني "التغليب في اللغة إيثار أحد اللفظين على الآخر في الأحكام العربية، إذا كان بين مدلوليهما علةٌ أو اختلاط، كما في الأبوين: الأب والأم...<sup>(١)</sup>. استعمل ابن جنی العلة في تحریجه لقوله تعالى {يا نساء النبي لستن كأحدٍ من النساء}، يقول: "ولم يقل كواحدة؛ لأن الموضع موضع عموم، فغلب فيه التذکیر، وإن كان معناه: ليست كل واحدة منكن كواحدة من النساء؛ لما ذكرناه من دخول الكلام معنى العموم"<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أن الغرض من هذه العلة هو التخفيف والاختصار في اللفظ.

**٢٨- علة التوكيد:** تدل الكلمة التوكيد على الشد والإحکام، يقولون وكَدَ وكَدَهُ، إذا أَمَّهُ وعني به<sup>(٣)</sup>. وذكر الجرجاني أن التأكيد عبارة عن إعادة المعنى الحاصل فيه<sup>(٤)</sup>، أي تقوية المعنى وإحکامه، وذلك برفع احتمال التجوز<sup>(٥)</sup>.

تحدث ابن جنی عن التوكيد في باب "الاحتیاط"<sup>(٦)</sup>، وذكر أنه على ضربين: أحدهما تكرير الأول بلفظه، نحو قام زید قام زید، وهو ما نسميه التوكيد اللفظي، والآخر: تكرير الأول بمعناه، و نسميه التوكيد المعنوي، وهو أيضاً على ضربين: أحدهما للإحاطة والعموم، نحو قولنا: قام القوم كلهم، والآخر للتثبت والتمکن، نحو: قام زید نفسه.

وقد احتم ابن جنی إلى هذه العلة في تحریجه لقوله تعالى ﴿فِيمَا  
نَقْصِهِمْ مِيَثَاقُهُمْ﴾<sup>(٧)</sup>، قوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾<sup>(٨)</sup> فالباء<sup>'</sup>

(١) إبراهيم أليس، المعجم الوسيط، ٦٥٨/٢

(٢) ابن جنی، الخصائص، ٣٣٩/٣

(٣) ينظر: ابن درید، جمدة اللغة (وکد) ٢٩٨/٢، وابن فارس، معجم مقاييس اللغة ١٣٨/٦

(٤) الجرجاني، التعريفات ص ٧١

(٥) عبد الغني الدقر، معجم النحو ص ١١٩

(٦) ابن جنی، الخصائص ١٠٣/٣

(٧) سورة النساء: آية ١٥٥.

(٨) سورة البقرة: آية ١٩٥

زائدة، وقال: "وأما زريادتها فلإرادة التوكيد بها... فإذا زيد ما هذه سببـه فهو تناهٍ في التوكيد به"<sup>(١)</sup>.

٢٩ - علة التوهـم: التـوهـم لـغـة: الـظـنـ وـالـتـخـيـلـ، توـهـمـ الشـيـءـ: ظـنـهـ، وـتـمـثـلـهـ وـتـخـيـلـهـ<sup>(٢)</sup>، وـاـصـطـلاـحـاـ: إـدـرـاكـ المـعـنـىـ الجـزـيـءـ المـتـعـلـقـ بـالـمـحـسـوـسـاتـ<sup>(٣)</sup>، وـبـعـبـارـةـ أـخـرـىـ: حـالـةـ نـفـسـيـةـ تـلـمـ بـالـإـنـسـانـ فـيـ لـحـظـاتـ إـلـبـادـاعـ، حـينـ يـسـتـغـرـقـ فـيـمـاـ هـوـ فـيـهـ، فـتـسـيـطـرـ عـلـيـهـ عـنـدـئـذـ قـوـالـبـ الـلـغـةـ وـأـعـرـافـهاـ التـرـكـيـبـيـةـ المـخـتـرـنـةـ فـيـ الـذـهـنـ، فـيـتـوـهـمـ أـنـهـ يـسـتـعـمـلـ تـرـكـيـبـاـ مـاـ، وـيـكـوـنـ قـدـ اـسـتـعـمـلـ غـيرـهـ، فـيـبـيـنـيـ مـاـ يـلـيـهـ مـنـ التـرـاـكـيـبـ عـلـىـ مـاـ توـهـمـهـ لـاـ عـلـىـ مـاـ اـسـتـعـمـلـهـ<sup>(٤)</sup>، وـخـيـرـ شـاهـدـ عـلـىـ هـذـهـ الـعـلـةـ، بـيـتـ زـهـيرـ<sup>(٥)</sup>:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى      ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا  
 فعطف "سابق" على "مدرك" متوجهماً جره بالباء الزائدة التي تدخل على  
 خبر ليس.

استعمل ابن جني هذه العلة في تخریجه لمن قال في المثل السائر<sup>(٦)</sup>: "زاحم بعود (أودع) والأصل": "زاحم بعود أو دع" يقول ابن جني: "أي زاحم بقوة أو فاترك ذلك، حتى توهمه بعضهم: بعود أودع، فذهب إلى أن'

(١) ابن جني، الخصائص ٢٨٦/٢

(٢) إبرهيم أليس وأخرون، المعجم الوسيط ١٠٦٠/٢

(٣) الجرجاني، التعريفات ص ٩٨، وينظر:

(٤) محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي ص ١١٩

(٥) زهير بن أبي سلمى، ديوان ص ٢٠٨ ورواية الديوان (ولا سابق شيئاً)، ولا شاهد فيها، وينظر: سيبويه، الكتاب ١٠٠/٣، وابن جني، الخصائص ٣٥٥/٢ و٤٢٦/٢، وابن هشام ، معنى اللبيب ص ٦١٩

(٦) ينظر: الميداني، مجمع الأمثال ٣٢٠/١

أودع صفة لعود؛ كقولهم: بعود أو قص أو أوطف أو نحو ذلك مما جاء على أفعل وفاؤه واو<sup>(١)</sup>. ويبدو هذا تحليلًا نفسيًا من ابن جني اعتمد عليه في تحريره هذا.

وكان يعبر عن "توهمت" بـ "اعتقدت"، من ذلك تحريره لقراءة حمزة لقوله تعالى ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِينَ تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾، يقول: "ولحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل (الأرحام) على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: (وبالأرحام)، ثم حذفت الباء؛ لتقدم ذكرها"<sup>(٢)</sup>. وهذه العلة تحرير سليم لما شدّ عن القاعدة؛ أي أن النحويين أثبتوها لتوجيه بعض الأنماط اللغوية التي لا يمكن ردّها إلى قواعد اللغة.

**٣٠ - علة الجوار<sup>(٣)</sup>:** الجوار لغة: الملاصقة، نقول: جاوره مجاورة وجواراً: ساكنه ولاصقه في المسكن<sup>(٤)</sup>، وفي الاصطلاح: "تسمية الشيء باسم ما يجاوره، والمجاورة ما يعمّ كون الكون أحدهما(المعنيين)في الآخر بالجزئية أو الحال وكونها في محل وكونهما متلازمين في الوجود أو العقل أو الخيال"<sup>(٥)</sup>، وبعبارة أخرى حمل الثاني على الأول أو العكس وإعطاؤه حكمه بسبب المجاورة والقرب، ليصبح مثله.

لم يكن ابن جني أول من استعمل هذه اللفظة، فقد استعملها سيبويه قبله<sup>(٦)</sup>، ولكن يعدّ ابن جني من أكثر النحويين استقصاءً وتبويباً لها، وتحدث

(١) ابن جني، الخصائص، ١٧١/٣، وينظر أيضًا ٨٣/١، ١٤١، ٢٨٤/٣، ١٢٤/٣.

(٢) المرجع السابق، ٢٨٦/١

(٣) حول هذه العلة، ينظر: عبدالفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، ط١، ١٩٨٥م، مكتبة الرشيد، الرياض.

(٤) إبراهيم أنيس، وأخرون، المعجم الوسيط ١٤٦/١

(٥) رفيق العجم، موسوعة مصطلحات أصول الفقه ١٣٥٨/٢

(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب ٦٧/١

عنها في معظم مصنفاته<sup>(١)</sup>، وأفرد لها باباً في الخصائص، وذكر أن الجوار في كلام العرب ضربان: أحدهما: تجاور الألفاظ، ويكون في المتصل والمنفصل، والآخر تجاور الأحوال، وعده من الغريب<sup>(٢)</sup>، وأطلق عليهما في موضع آخر الجوار الصناعي (اللفظي)، والجوار المعنوي<sup>(٣)</sup>.

احتكم ابن جني إلى هذه العلة وخرج عليها كثيراً من القضايا النحوية والصرفية والصوتية والدلالية، وتعد علة الجوار تخرجاً لطيفاً لبعض الأنماط اللغوية التي لا يمكن ردتها إلى قواعد اللغة، وخير مثال على ذلك، قول العرب: هذا جحر ضبٌّ خربٌ، إلا أن ابن جني خالف الإجماع، وقال: إنه على حذف المضاف لا غير<sup>(٤)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن مسألة الجوار والحمل عليها مسألة خلافية، فقد أجازها الكوفيون وقالوا: إن الحمل على الجوار كثير في كلام العرب، ورد عليهم ابن فارس بقوله: "وهذا ليس ب صحيح، لأن الحمل على الجوار قليل يقتصر فيه على السماع، ولا يقاس عليه لقلته"<sup>(٥)</sup>. ومن الجدير بملحوظته أيضاً أن هناك فرقاً بين علة الاتباع وعلة الجوار – حسب اعتقادي – فعلة الجوار تكون بتأثير الأول في الثاني وغالباً ما تتعلق بالمسائل التركيبية (النحوية)، في حين علة الاتباع قد يؤثر الأول في الثاني أو العكس و غالباً ما يتعلق ببنية الكلمة.

**٣١ - العلة الحقيقة: الحقيقة لغة: الشيء الثابت يقيناً<sup>(٦)</sup>،**  
**واصطلاحاً: هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به<sup>٧</sup>**

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص ٢٢١/٣، ٢٢١/٢، والمنصف ٢/٢، وسر صناعة الإعراب ٨٥/١

(٢) ابن جني، الخصائص ٢٢٥-٢٢١/٣

(٣) ينظر: المرجع السابق ١٧٧٧، ١٧٧٨/٢

(٤) ينظر: المرجع السابق ١٩٢/١، ١٧٢/٢-١٧٤/٢، ٢٢١/٣، ٢٢١/٣، ٢٢٢ وغيرها.

(٥) الأبياري، أسرار العربية ص ١٧٤

(٦) إبراهيم أنيس، آخرون المعجم الوسيط ١٨٨/١

**التخاطب؛ أي ما استعمل في معناه الأصلي<sup>(١)</sup>؛ أي ما قرّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة.**

ذكرها ابن جني ليردّ بها على أبي بكر بن السراج في تسمّه وقوله بعلة العلة، وقصد بها ابن جني العلة التي لا تكون معلولة، قائلاً: "ومن بعد فالعلة الحقيقة عند أهل النظر لا تكون معلولة؛ ألا ترى أن السواد الذي هو علة لتسويد ما يحلّه إنما صار كذلك لنفسه، لأن جاعلاً جعله على هذه القضية"<sup>(٢)</sup>. وكأنّي بابن جني يحاول أن يرقى بالعلل النحوية إلى مصاف العلل الكلامية التي لا يمكن نقضها أو تخصيصها.

**٣٢ - علة الحمل على الأكثر:** الأكثر عبارة عما فوق النصف، والحكم بالأكثريّة أو الجميع لا يتوقف على الإحاطة التفصيليّة بل يكفيه الإحاطة الإجماليّة<sup>(٣)</sup>.

استعمل ابن جني هذه العلة في قوله: "إن لم يكن معك ظاهر" احتجت إلى التعديل، والحكم بالأليق، والحمل على الأكثر"، ونقل عن سيبويه أنه احتم إلى هذه العلة في بيان أن الألف من (آءة) أنها بدل من الواو، قال: "وذلك إذا كانت العين ألفاً مجھولة فحينئذٍ ما تحتاج إلى تعديل الأمر، فتحمل على الأكثر"<sup>(٤)</sup>.

**٣٣ - علة الحمل على الظاهر:** الظاهر في اللغة: البين، نقول: ظهر الشيء ظهوراً: تبين وبرز بعد الخفاء، وفي الفلسفة ما يبدو من الشيء في مقابل ما هو عليه في ذاته<sup>(٥)</sup>. وهو أيضاً ما انكشف واتضح معناه للسامع من

(١) الجرجاني، التعريفات ص ١٢١، والمراجع السابق، الصفحة نفسها.

(٢) ابن جني، الخصائص ١٧٥/١

(٣) الكفوي، الكليات ص ٧٧٤

(٤) ابن جني، الخصائص ٢٥٤/١

(٥) إبراهيم أنيس، وأخرون المعجم الوسيط ٥٧٨/٢

غير تأمل وتفكير<sup>(١)</sup>.

احتكم ابن جني إلى هذه العلة وعقد لها باباً بعنوان "باب في الحمل على الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيره" استهل بقوله: "اعلم أن هذا المذهب هو الذي ذكرناه، والعمل عليه، والوصية به. فإذا شاهدت ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنها بخلافه"<sup>(٢)</sup>.

وذكر ابن جني أن سيبويه احتكم إلى هذه العلة في حمله (سيّد) على أن عينه ياء، فقال في تحقيره: سُيّد، وأن عين الفعل لا ينكر أن تكون ياء، وقد وجدت في سيد ياء، وهذا هو الظاهر<sup>(٣)</sup>، وذكر أيضاً أن ابن دريد جعل كلمة (أرْوَى) في باب (أرو)، فقال لأبي علي: "من أين له أن اللام واو؟ وما يؤمنه أن تكون ياء، فتكون من باب التقوى، والرعوى؟ فجنه إلى ما نحن عليه: من الأخذ بالظاهر، وهو القول"<sup>(٤)</sup>.

وذكر أيضاً أن الحمل على الظاهر، ما لم يمنع مانع من قوة اعتقاد العرب<sup>(٥)</sup>.

٤- علة الحمل على اللفظ: **اللفظ**: هو ما يتلفظ به الإنسان أو من في حكمه، مهماً كان أو مستعملاً<sup>(٦)</sup>. وقد استعمل ابن جني هذا المصطلح في قوله "كل القوم عاقل، أي كل واحد منهم على انفراده عاقل. هذا هو الظاهر، وهو طريق الحمل على اللفظ<sup>(٧)</sup>.

١

(١) الكفوبي، الكليات ص ٥٩٤، ٥٩٥، وينظر: الجرجاني، التعريفات ص ١٨٥

(٢) ابن جني، الخصائص، ٢٥٢/١

(٣) المرجع السابق، ٢٥٢/٢، ٦٩/٣

(٤) المرجع السابق، ٢٥٦/١

(٥) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٦) الجرجاني، التعريفات ص ٢٤٧

(٧) ابن جني، الخصائص ٣٣٨/٣

وذكر الكفوبي "أن الشيء إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى، وإذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ، لأن المعنى أقوى فلا يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي للرجوع إلى الأضعف"<sup>(١)</sup>.

وذكر ابن جني أن الحمل على اللفظ أقوى من الحمل على المعنى، واحتكم إليها في قوله تعالى ﴿بِلِّيْ مِنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لَهُ وَهُوَ مُحَسِّنٌ فَلَهُ أَجْرٌ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خُوفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، فحمل أول الكلام على اللفظ، وأخره على المعنى، والحمل على اللفظ أقوى<sup>(٣)</sup>.

٥- **الحمل على المعنى:** لعل أقرب المعاني لغة إلى "المعنى" هي: التفسير والتأويل، ومعنى الشيء هو حاله التي يصير إليها أمره<sup>(٤)</sup>. والمعنى صورة حاصلة تقصد باللفظ<sup>(٥)</sup>.

والمعنى يطلق على الصورة الذهنية من حيث أنها تقتصر من اللفظ<sup>(٦)</sup>، فالألفاظ تقتضي المعاني حسب ترتيبها في النفس<sup>(٧)</sup>.

احتكم ابن جني إلى هذه العلة وعقد لها فصلاً بعنوان "فصل في الحمل على المعنى" استهلته بقوله: "اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح. قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منتشرًا ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه

(١) الكفوبي، الكليات ص ٣٨٠

(٢) سورة البقرة، آية ١١٢

(٣) ابن جني، الخصائص ٣١٧/٣

(٤) ينظر: ابن منظور، لسان العرب(عنا) ١٥/١٥٦، والأزهري، تهذيب اللغة(عنه)

(٥) ينظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة (عنه) ١٠/٣٥٨

(٦) الجرجاني، التعريفات، ص ٢٨١، والكتوفي، الكليات ص ٤١

(٧) الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ٤٠

الأول، أصلًا كان ذلك أو فرعاً<sup>(١)</sup>، وساق أمثلة كثيرة على كل نوع، حتى قال: "الحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جداً"<sup>(٢)</sup>، وسأكتفي بهذا المثال: وهو بيت للطبيئة<sup>(٣)</sup>:

لقد جارَ الزمانُ على عيالي  
ثلاثُهُ أنسٌ وثلاثُ ذُودٌ  
حيث ذهب بالنفس إلى الإنسان فذكر<sup>(٤)</sup>.

وجعل ابن جني أيضاً التضمين بين الأفعال والحرروف من باب الحمل على المعنى، إذ قال في آخر الفصل: "باب الحمل على المعنى بحر لا يُنكش، ولا يُفتح ولا يؤبى ولا يُغرض ولا يغضض"<sup>(٥)</sup>.

**٣٦ - علة دلالة الحال:** الدلالة في اللغة: الإرشاد، والحال: الوقت الذي أنت فيه؛ أي ما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه<sup>(٦)</sup>.

وتعني الدلالة اصطلاحاً: أن يكون الشيء يلزم من العلم به العلم بشيء آخر<sup>(٧)</sup>.

تبّه اللغويون إلى أن اللغة نشاط اجتماعي يقوم على التفاهم بين الناس، ورأوا أن قرائن الأحوال قد تغنى عن الألفاظ؛ لأن المعنى إذا ظهر بقرينة حالية لم يحتاج إلى اللفظ المطابق<sup>(٨)</sup>. لهذا فدلالة الحال علة اجتماعية تظهر في أعمال أهل اللغة وهم يقعدونها<sup>(٩)</sup>، معتمدين على سياقات الكلام.

(١) ابن جني، الخصائص ٤١٣/٢

(٢) المرجع السابق ٤٢٥/٢

(٣) الطبيئة، ديوانه ص ٣٣٣، ورواية الديوان: (ونحن ثلاثة وثلاث ذود ...)

(٤) ابن جني، الخصائص ٤١٤/٢

(٥) المرجع السابق ٤٣٧/٢

(٦) إبراهيم أنيس وأخرون، المعجم الوسيط ٢٩٤/١، ٢٩٥، ٢٠٩

(٧) الجرجاني، التعريفات ص ١٣٩، والتهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ١/٧٨٧

(٨) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ١/١٢٥، والسيوطى، الأشباه والنظائر ٢/٣٠١

(٩) ينظر: نهاد الموسى، الوجه الاجتماعية في منهج سيبويه ص ٥٩-٦٧

ويلاحظ أن دلالة الحال تقل مع الزمن بالنسبة لعصر الاحتجاج، حيث حلّت القرائن اللفظية محل قرائن الحال عند المتأخرین من النحاة<sup>(١)</sup>، وهذا ما أشار إليه ابن جنی بقوله: "ولیست کل حکایة تروی لنا، ولا کل خبر ینقل إلينا یشفع به شرح الأحوال التابعة له، المقتنة – كانت – به: نعم ولو نقلت إلينا لم نفِ بسماعها ما کنا نفیده لو حضرناها"<sup>(٢)</sup>.

ويقول أيضاً في هذا المعنى: "فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحاق، ويونس، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبویه، وأبو الحسن، وأبو زيد، وخلف الأحمر، والأصمی، ومن في الطبة والوقت من علماء البلدين، وجوه العرب فيما تتعاطاه من کلامها، وتقصد له من أغراضها، إلا تستقید بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحکایات، ولا تغطيه الروایات"<sup>(٣)</sup>، فمشاهدة الحال توضح المراد أكثر من معرفة المناسبة، وقد اتخذها الأوائل منطلقًا من منطلقات التقييد والتفسير والتعليق.

استعمل ابن جنی هذه العلة واحتكم إليها، ويظهر ذلك جلياً في باب "أن المخدوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به...", ومثل على ذلك بقولهم: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس. فـ (أصاب) في حكم الملفوظ به البة، وإن لم يوجد في اللفظ. غير أن دلالة الحال نابت مناب اللفظ به<sup>(٤)</sup>، وكذلك قولهم: سیر عليه لیل، وهم يريدون: لیل طویل، فقد حذفت الصفة ودللت الحال عليها<sup>(٥)</sup>.

(١) حسن الملح، نظرية التعليل ص ١٣٤

(٢) ابن جنی، الخصائص ٢٤٧/١

(٣) المرجع السابق، ٢٤٩/١

(٤) المرجع السابق، ٢٨٥/١

(٥) المرجع السابق، ٣٧٣-٣٧٢/٢

وأرى أن احتكام النهاة إلى هذه العلة مبدأ سليم في تخريجهم وتأويلهم بعض المحنوفات.

**٣٧ - علة السماع:** سبق تعريف السماع لغة واصطلاحاً في فصل السماع، وحديثنا هنا عن علة السماع، وهي العلة التي لا نملك لها مخرجاً سوى قولنا هكذا قالت العرب.

استعمل ابن جني علة السماع في تعليمه: "قولهم: ما أطيبه وأيشه، وأشياء في قول الخليل و(قسي) قوله (أخو اليوم اليمّي). فهذا ونحوه طريقه طريق الاتساع في اللغة؛ من غير تأتٍ ولا صنعة. ومثله موقف على السماع، ليس لنا الإقدام عليه من طريق القياس"<sup>(١)</sup>، ومن ذلك أيضاً ما جاء عنهم من أفعاله فهو مفعول، نحو أحبيته فهو محبوب، ونحوه<sup>(٢)</sup>.

وأرى أن كل ما جاء شاداً عن العرب علته علة سماع، وما أخذ عنهم ساماً لا يقاس عليه<sup>(٣)</sup>. وهذا يدلنا على أن علة السماع علة كافية لقبول هذا الشاذ، كما تعد علة السماع من العلل القوية التي تقدم على غيرها.

**٣٨ - علة الصوت: الصوت:** هو الأثر السمعي الذي تُحدثه تَموجات

---

(١) المرجع السابق، ٩٠/٢، وينظر: ٢٢١/٢

(٢) المرجع السابق، ٢١٨/٢

(٣) المرجع السابق ، ١٠٠/١

ناشئة من اهتزاز جسم ما. واسم الصوت عند النهاة: كل لفظ حكي به صوت، أو صوت به لزجرٍ، أو دعاءٍ، أو تعجب، أو توجع، أو تحسر<sup>(١)</sup>.  
 تقاد هذه العلة تلتبس بغيرها من العلل ولا سيما علل الاستئقال والاستخفاف والاتباع والجوار، وغيرها، أو ربما كانت هذه العلل جزءاً من العلة الصوتية، وأرى أن هناك علة صوتية توضح دلالة الكلمة، وذلك لما تبديه وظيفة الصوت من أثر في اللغة.

لا تقتصر الوظيفة اللغوية في العربية على اللفظة أو الجملة، وإنما تتعداها إلى الوحدة الصوتية، فالهمز في نحو "أفعل" والميم في "م فعل" و"مفعلن"، والألف في "فاعل" تؤدي هذه الوحدات الصوتية غرضاً معيناً<sup>(٢)</sup>  
 بل أن النبرة في بعض اللغات لها أثر وظيفي، فالوحدة الصوتية مهما صغرت لا بدّ أن تؤدي وظيفة ما.

وقد تتعدد مظاهر هذه العلة فتشمل المماثلة الصوتية والمخلافة والاتباع والإدغام والإبدال والحذف الناتج عن صعوبة نطق بعض الأصوات، والتقاء الساكين وغيرها. وهذه المظاهر غالباً ما يحكمها الاختلاف الصوتي.

استعمل ابن جني هذه العلة في توضيح دلالة الصوت، في قوله: "ألا تراهم قالوا: قضم في اليابس، وخضم في الرطب، وذلك لقوة القاف وضعف الخاء، فجعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى، والصوت الأضعف للفعل الأضعف... وسموا الغراب غاقٍ حكاية لصوته"<sup>(٣)</sup>.

(١) إبراهيم أنيس وأخرون، المعجم الوسيط ٥٢٧/١

(٢) ينظر: محبي الدين رمضان، في صوتيات العربية من ١٨٦ وما بعدها.

(٣) ابن جني، الخصائص ٦٦/١

وأرى أن كثيراً من علل الوقف تعد جزءاً من علة الصوت، وكذلك باب "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"<sup>(١)</sup> قائم على تقارب الأصوات صفة ومخرجاً وبالتالي تقارب المعاني.

**٣٩ - علة الضرورة:** – هذه العلة خاصة بالشعر فقط – والضرورة لغة: الحاجة<sup>(٢)</sup>، وقيل هو النازل مما لا مدفع له.

وأصطلاحاً: ذهب الجمهور إلى أن الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أو لا<sup>(٣)</sup>.

استعمل ابن جني هذه العلة وفصل أحكامها في باب "هل يجوز لنا في الشعر من ضرورة ما جاز للعرب أولاً"<sup>(٤)</sup>، حيث ذكر فيه أن ما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حضرته عليهم حضرته علينا.

وعمل ابن جني بهذه العلة الفصل بين المضاف والمضاف إليه في

قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

كأن أصواتَ من إِيغالِهِنَّ بنا      أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفرارِيج

فهذا من ضرورة الشاعر<sup>(٦)</sup>، وما كانت علته الضرورة قول الشاعر:

(١) ابن جني، *الخصائص* ١٤٧/٢

(٢) إبراهيم أنيس وآخرون، *المعجم الوسيط*، ٥٣٨/١

(٣) الجرجاني، *التعريفات* ص ١٨٠

(٤) ابن جني، *الخصائص*، ٣٢٤/١، ٣٢٤، ٧٠/١، ٧٠، ٣٧١، ٣٤٨/٢، ٩٥، ٩٨/٣، ١٩٧، ٢٠٥

(٥) ذو الرمة، *ديوانه* ٩٩٦/٢، ورواية *الديوان* (*أنقاض*) بدل (أصوات).

(٦) ابن جني، *الخصائص*، ٤٠٦/٢

## سماء الإله فوق سبع سمايا<sup>(١)</sup>

وعلق عليه ابن جني قائلاً: "فهذا لا بد من التزام ضرورته؛ لأنه لو قال: سمايا لصار من الضرب الثاني إلى الثالث، وإنما مبني هذا الشعر على الضرب الثاني لا الثالث"<sup>(٢)</sup>.

ووضح محقق الكتاب ما قصده ابن جني بقوله: "الشعر من الطويل، والضرب الثاني فيه ما كان عروضه وضربه مقبوضين. والضرب الثالث ما كان الضرب فيه محدوداً"<sup>(٣)</sup>، أي أن ارتكاب الضرورة أخفُ ضرراً من مخالفة القواعد العروضية التي قد تؤدي إلى اللبس أحياناً.

ويبدو لي أن علة الضرورة فرع على علة السماع.

٤٠ - **علة العدل**: العدل لغة: الإنصاف<sup>(٤)</sup>. واصطلاحاً: خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى<sup>(٥)</sup>.

ذكر ابن جني: "أن العدل ضرب من التصرف، وفيه إخراج للأصل عن بابه إلى الفرع؛ وما كانت هذه حالة أقنع منه البعض ولم يجب أن يشيع في الكل"<sup>(٦)</sup>.

وهذه العلة استند إليها النحاة، ومنهم ابن جني في منع بعض الأسماء من الصرف، كعمر، وثعل، وزحل، وزهر، وأصلها عامر، وثاعل، وزاحل، وزافر، وكل ما جاء على " فعل" معذولاً عن "فاعل" فهو ممنوع من الصرف بسبب العدل<sup>(٧)</sup>

(١) أمية بن أبي الصلت، ديوانه ص ١٠١، وصدر البيت: له ما رأى عين البصير وفوقه.

(٢) ابن جني، الخصائص، ٢٢٥/١

(٣) المرجع السابق، ٢٢٥/١ حاشية (١)

(٤) إبراهيم أنيس وأخرون ، المعجم الوسيط ٥٨٨/٢

(٥) الجرجاني، التعريفات ص ١٩١

(٦) ابن جني، الخصائص، ٥٣/١

(٧) ينظر: ابن جني، الخصائص ٥٣/١، ٨٧، ٢٠١/٢، ١٨٣/٣، ومحمد خير الحلواني، أصول النحو العربي ص ١١٧، وخديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو ص ٣٨٠

٤٤ - علة عدم السماع: لم ينص ابن جني عليها بتصريح اللفظ، لكنها تفهم من خلل احتكامه إليها في كل ما يحتمله القياس ولم يرد به سماع، وهو كثير، فمثلاً: لا نقول "استحاذ" على الرغم من أن القياس يحتملها، لكن عدم سماعها هو الذي منعنا من أن نقولها. ومن ذلك أيضاً القراءات التي تؤثر رواية ولا تتجاوز، لأنها لم يسمع فيها ذلك، قوله - عز اسمه - (بسم الله الرحمن الرحيم) فالسنة المأخذ بها في ذلك إتباع الصفتين إعراب اسم الله سبحانه، والقياس يبيح أشياء فيها، وإن لم يكن سبيلاً إلى استعمال شيء منها<sup>(١)</sup>، لأنها لم تسمع.

وأرى أن علة عدم السماع علة غير كافية، لأنه ليس من مقدور المرء سمع كل اللغة، وهذا فعلاً ما حصل للقدماء، فهم لم يسمعوا كل اللغة، لذلك عدوا بعض الاستعمالات شادة، نحو (وذر) و(ودع)، في حين أثبتت النصوص استعمالها، وصدق أبو عمرو بن العلاء حين قال: "ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلا أقلُّه، ولو جاءكم وأفراً لجاءكم علم وشعر كثير"<sup>(٢)</sup>.

٤٥ - علة عدم النظير: النظير لغة: المثل والمساوي، ويعني عدم النظير عدم المثل والشبيه.

استعمل ابن جني هذه العلة وأفرد لها باباً بعنوان: "باب في عدم النظير"<sup>(٢)</sup>، وفصل فيها القول، ومثل على هذه العلة برد أبي عثمان المازني على من أدعى أن "السين" و(سوف) ترفعان الأفعال المضارعة، قائلاً: "لم نر عاملاً في الفعل تدخل عليه اللام، وقد قال سبحانه ﴿ولسوف تعلمون﴾" ويعلق ابن جني على ذلك قائلاً: "جعل عدم النظير ردًا على

(١) ابن جني، الخصائص، ٣٩٩/١

(٢) المرجع السابق، ١/٣٨٧

(٣) المرجع السابق، ١/١٩٨

من أنكر قوله، وقال أيضاً: "وأما وإن لم يقم الدليل ولم يوجد النظير فإنك تحكم مع عدم النظير"، وب بهذه العلة أثبتت زيادة الهمزة والنون من "أندلس" لأن وزنه "أنفعل" وهذا مثال لا نظير له، والنون هنا زائدة، لأنه ليس في ذوات الخمسة شيء على "فعَّلَ" فتكون النون فيه أصلاً لوقوعها موقع العين، وذوات الأربع لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها، نحو مُحرج وبابه، وهذا ينفي أن تكون الهمزة زائدة والنون أصلاً. وب بهذه الحالة تبقى ثلاثة أصول هي: الدال واللام والسين، وأن وزنها "أنفعل"<sup>(١)</sup>.

٤٣ - علة الفرق: ذكر ابن فارس أن الفرق يعني التمييز بين الشيئين<sup>(٢)</sup>. وذكر علي أبو المكارم أن اللغة بحكمتها – أرادت التفريق بين الظواهر المتقاربة فاصطنعت لذلك أساليب محددة للتفرقة بين هذه الظواهر، منها: التويع في الحركات مما يؤدي إلى التفريق في وظائف الصيغ ومدلولاتها، وكذلك التفريق في النظام المقطعي للغة<sup>(٣)</sup>. وهذه العلة تتفق مع حكمة اللغة وطبع الإنسان الذي يحب أن يميز بين الأشياء المشابهة حتى لا تلتبس عليه.

ذكر ابن جني أن معظم علل النحو تجري مجرى التخفيف والفرق<sup>(٤)</sup>. واستعملها في عدة مواضع، منها ما رواه عن أبي إسحاق الزجاج في رفع الفاعل ونصب المفعول: "إنما فعل ذلك لفرق بينهما"<sup>(٥)</sup>، وعبر عندهما بالفصل، قال: "فأما ثيرة ففي إعلال واوه ثلاثة أقوال: أما صاحب الكتاب فحمله على الشذوذ، وأما أبو العباس فذكر أنهم أعلوه

(١) ابن جني، الخصائص ، ١٩٨/١-١٩٩

(٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ٤٩٣/٤

(٣) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ص ١٧٨-١٧٩

(٤) ابن جني، الخصائص، ١٤٥/١-١٤٦

(٥) المرجع السابق، ٥٠/١، وينظر: ١٤٢/٢، ٢٢٦، ١٤٣، ١٥١، ١٣٥/١، ٤٤٤

ليفصلوا بذلك بين الثور من الحيوان وبين الثور، وهو القطعة من الأقطه؛ لأنهم لا يقولون فيه إلا ثورة بالتصحح لا غير<sup>(١)</sup>.

والخلاصة أن علة الفرق من العلل المعنوي، وتتناول جميع مستويات اللغة.

٤٤ - **علة قلة الاستعمال**: استعمل من "عمل"، أي فعل فعلاً عن قصد، واستعمله: جعله عاملاً، المستعمل من الثياب ونحوها: الذي مهن<sup>(٢)</sup>. والاستعمال اصطلاحاً: هو الأداء اللغوي الذي يسمع من الأعراب الفصحاء، وتخالف مراتبه فمنه الكثير والقليل والشاذ والنادر...

استعمل ابن جني هذه العلة – كما استعملها قبله سيبويه<sup>(٣)</sup> – واحتكم إليها في أن النون بدلٌ من اللام في قولهم: ما قام زيدٌ بل عمرو، وبن عمر، وذلك لقلة استعمال "بن" فالحكم على الأكثر لا على الأقل<sup>(٤)</sup>.

٤٥ - **علة القياس**: سبق الحديث عن القياس كأصل من أصول اللغة والنحو، ولكنه قد يكون علة، إذا جاء لتعليق ظاهرة لغوية، وذلك في حمل ظاهرة على أخرى، كحمل الشيء على نقشه، نحو حملهم (رضيت) في التعدية على (سخطت)<sup>(٥)</sup>.

والخلاصة أن هذه العلة تقوم بربط المتشابه مع بعضه، ومع نظائره.

٤٦ - **علة كثرة الاستعمال**: وهي تقابل علة قلة الاستعمال، ربط ابن جني بين هذه العلة وعلة التخيف، قائلاً: " ليقل في كلامهم ما يستقلون، ويكثر

(١) ابن جني، *الخصائص* ١١٣/١

(٢) إبراهيم أنيس وأخرون، *المعجم الوسيط* ٦٢٨/٢

(٣) ينظر: خديجة الحديشي، *الشاهد وأصول النحو* ص ٣٦٩

(٤) ابن جني، *الخصائص*، ٨٦/٢

(٥) ابن جني، *الخصائص* ٣١٣/٢، وينظر: محمد خير الطواني، *أصول النحو* ص ١١٥.

في كلامهم ما يستخون<sup>(١)</sup>، لأن كثرة الاستعمال تجعلنا نطلب التخفيف، والتفسيف لا يكون إلا بكتلة الاستعمال، لذلك عدت هذه العلة من قانون الاقتصاد اللغوي؛ لأنها تجعل العبارة اللغوية معروفة مفهومة<sup>(٢)</sup>.

وذكر ابن جني أن التاء حذفت من قوله تعالى ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهِرُوهُ﴾<sup>(٣)</sup> لكتلة استعمالها. وأرى أن في الآية إعجاز لغوي لا علاقة له بكتلة الاستعمال أو قلته.

وكذلك رجح ابن جني بهذه العلة أصلالة اللفظة إذا اجتمعت مع غيرها في كلام الفصيح، قائلاً: " وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من صاحبتها فأخلق الحالين به في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المفادة، والكثيرة هي الأولى الأصلية"<sup>(٤)</sup>.

٤٧ - علة النظير: النظير عند أهل العربية يطلق على المثال مجازاً.  
استعمل ابن جني هذه العلة في قوله: "ألا ترى إلى عزوبيت، لما لم يقم الدليل على أن واده وتأهله أصلان احتجت إلى التعليل بالنظير، فمنعت أن يكون (فعويلا) لما لم تجد له نظيراً، وحملته على ( فعليت)؛ لوجود النظير وهو عفريت ونفريت"<sup>(٥)</sup>. وهذا يدل على أن التعليل بالنظير عند فقدان الدليل ضروري ليصح الحكم، لكن وجود الدليل لا يلزم قيام النظير، وإذا وجد النظير بعد قيام الدليل يكون للأنس به لا للحاجة إليه<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن جني، الخصائص ٥٠/١

(٢) محمد خير الحلواني، أصول النحو ص ١١٥

(٣) سورة الكهف، آية ٩٧

(٤) ابن جني، الخصائص، ٣٧٣/١

(٥) المرجع السابق ١٩٨/١

(٦) المرجع السابق ١٩٨/١ ، وينظر: ٢٠٣/١

وإذا اجتمع الدليل مع النظير فلا خيار لنا في ذلك، يقول: "فإن ضام الدليل النظير فلا مذهب لك عن ذلك، وهذا كون عنتر، فالدليل يقضي بكونها أصلاً، لأنها مقابلة لعين جعفر، والمثال أيضاً معك وهو (فعَلَ)"<sup>(١)</sup>. وأرى أن علة النظير تختلف عن علة عدم النظير في أن الأولى علة لفظية، فوجود النظير يعني وجود مثال لفظي، وعدم النظير علة معنوية يحكم بها عند عدم وجود مثال لفظي، إلا أنها يتلقان في خدمة المسموع الفرد، والنظير شديد الالتصاق بالقياس.

**٤٨ - علة النقض:** النقض لغة: هو الكسر، وقيل: ما انتكث ثم أعيد عزْله<sup>(٢)</sup>.

اصطلاحاً: هو بيان تخلف الحكم المدعى ثبوته أو نفيه عن دليل المعلم الدال عليه في بعض من الصور<sup>(٣)</sup>، وبعبارة أخرى هو إيداء العلة مع تخلف الحكم، والمراد بالتخلف الانتفاء<sup>(٤)</sup>.

اتخذت علة النقض عند ابن جني أشكالاً مختلفة تحددت بالمضاف إليه، من ذلك: نقض الغرض، ونقض المراتب، ونقض العادة، ونقض الأصول، وجميعها يعد من قوادح العلة.

**١ - نقض الغرض:** الغرض: الهدف الذي يرمي إليه، والبغية وال الحاجة<sup>(٥)</sup>.

أفرد ابن جني باباً في الامتناع من نقض الغرض، واحتكم إلى هذه العلة في الامتناع من إدغام الملحق، نحو جلب، وشُمُل، وشرُب، لأن المراد من هذه الزيادة والتكرير البلوغ إلى مثال معلوم، ويعلق ابن جني

(١) ابن جني، الخصائص ، ١٩٩/١، وينظر أيضاً ٦٢/٢، ٣١٩، ٧٠/٣

(٢) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ٩٤٧/٢، والجرجاني، التعريفات ص ٢١٥

(٣) الجرجاني، التعريفات ص ٢١٥

(٤) رفيق العجم، معجم مصطلحات أصول الفقه، ١٦٤٦/٢، والتهانوي، كشف اصطلاحات الفنون ١٦٤٦/١

(٥) إبراهيم أنيس، وآخرون، المعجم الوسيط ٦٥٠/٢

على ذلك: "فَلَوْ أَدْغَمْتُ فِي نَحْوِ شُرُبٍ فَقُلْتُ: شُرُبٌ، لَا تَنْقُضُ غَرْضَكَ الَّذِي اعْتَزَمْتَهُ مِنْ مَقَابِلَةِ السَاكِنِ بِالسَاكِنِ، وَالْمُتَحْرِكِ بِالْمُتَحْرِكِ، فَأَدَى إِلَى ضَدِّ مَا اعْتَزَمْتَهُ، وَنَقَضَ مَا رَمْتَهُ"<sup>(١)</sup>.

**ب - نقض العادة:** العادة: ما استمر الناس عليه على حكم المعقول، وعادوا إليه مرة بعد أخرى، أي هي الحالة تتكرر على نهج واحد من غير جهد<sup>(٢)</sup>، اصطلاحاً: المعتاد المألوف في اللغة<sup>(٣)</sup>.

أفرد ابن جني باباً "في نقض العادة" وقصد به نقض عادة الاستعمال، فمثلاً من المعروف أنه إذا كان "فعل" غير متعدّ كان "أفعى" متعدياً، غير أن ضرباً من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة، فتجد "فعل" فيها متعدياً، و "أفعى" غير متعدى نحو قولهم: أَجْفَلَ الظَّلِيمُ، وَجَفَّلَتُهُ الرِّيحُ، "فهذا نقض عادة الاستعمال"<sup>(٤)</sup>.

**ج - نقض المراتب:** المرتبة: الرتبة؛ أي المنزلة والمكانة<sup>(٥)</sup>.

أفرد ابن جني باباً في نقض المراتب، وذلك بتقديمهم المعمول على العامل، كتقديمهم المفعول في الاستفهام والشرط، فإنهما يجيئان مقدمين على الفعلين الناصبين لهما، لكن نقض المراتب لا يكون إلا لأمر حادث؛ أي عارض<sup>(٦)</sup>.

**د - نقض الأصول:** سبق تعريف الأصول في التمهيد.

استعمل ابن جني هذا المصطلح، وأفرد له باباً، ومثل عليه بقولهم: دعّدت بالغم إذا قلت لها داع داع، وجهجهت بالإبل إذا قلت لها: جاء

(١) ابن جني، *الخصائص* ٢٢٥/٣ - ٢٢٦. وينظر أيضاً: ٩٠/١، ١٢٧، ١٢٨، ١٤٢، ٢٣٦، ٢٨٨، ٢٨٢/٢، ٢٨٠، ٥٠، ٢٠/٣، ٢٨٢، ٩٠، ٢٨٣، ٩٠.

(٢) الجرجاني، *التعريفات* ص ١٨٨، إبراهيم أنيس، وأخرون، *المعجم الوسيط* ٦٢٥/٢

(٣) ابن جني، *الخصائص* ٢١٦/٢

(٤) المرجع السابق ٢١٧-٢١٦/٢

(٥) إبراهيم أنيس، وأخرون، *المعجم الوسيط* ٣٦٧-٣٦٦/١

(٦) ابن جني، *الخصائص* ٢٩٤/١، ٢٩٩، ٢٠١

جاه، فأجريت مجرى قلقلت وصلصلت "لو راعيت أصولها، وعملت على ملاحظة أوائل أحوالها ل كانت، فلفلت؛ لأن الألف التي هي عين عند تجشم التمثيل في داعٍ وجاهٍ، وقد حذفت في دعّدت وجهجهت"<sup>(١)</sup>، فهو بهذا نقض الأصول القديمة، وبنى أصولاً جديدة، معتمداً في ذلك على أصولٍ مستعملة في كلام العرب.

**هـ - نقض الأوضاع:** الوضع في اللغة: جعل اللفظ بإزاء المعنى، وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء متى أطلق، أو أحس الشيء الأول، فهم منه الشيء الثاني<sup>(٢)</sup>.

أفرد ابن جني باباً "في نقض الأوضاع إذا ضامّها طارئٌ عليها"، استهلّه بهذا المثال: "من ذلك لفظ الاستفهام، إذا ضامّه معنى التعجب استحال خبراً. وذلك قوله: مررت برجلٍ أيُّ رجل. فأنت الآن مخبرٌ بتناهي الرجل في الفضل، ولست مستفهمًا"، وبين نقض هذا الوضع بقوله: " وإنما كان كذلك لأن أصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر، فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله: من الخبرية"<sup>(٣)</sup>. والخلاصة أن علة النقض واحدة وإن اختلفت أشكالها وسمياتها، ويعد النقض من قوادح العلل.

#### ٤٩ - علة النقيض: سبق تعريف النقيض لغة واصطلاحاً.

ومثال هذه العلة كنصبهم النكرة بـ "لا"، حملأً على نقاضتها "إن"، وكما أجازوا حذف خبر "لا" مع النكرة، كقولهم: لا بأس، ولا شك، أي عليك، وفيه، كذلك جاز لهم حذف خبر "إن" مع النكرة، نحو قول الأعشى<sup>(٤)</sup>:

(١) ابن جني، الخصائص ٢٣٠/٣ - ٢٣٤

(٢) الحرجاني، التعريفات ص ٣٢٦

(٣) ابن جني، الخصائص، ٢٧٣-٢٧٢/٣

(٤) الأعشى، ديوان الأعشى الكبير ص ٢٦٥

**إِنَّ مَحْلًا وَإِنَّ مَرْتَحَلًا      وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذَا مَضُوا مَهْلًا**

أي إن لنا مَحْلًا وإن لنا مَرْتَحَلًا، حَمْلًا على نقِيَّتها "لا"<sup>(١)</sup>.

٥ - علة النية: النية: توجّه النفس نحو العمل<sup>(٢)</sup>.

استعمل ابن جني هذه العلة في تعليله لحذف التاء في جمع تمرة، وبُسرة، ونحوهما، قال: "حذفت وهي في النية مراده البتة" وذلك لأنهم كرهوا إقرار التاء، تناكراً لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد<sup>(٣)</sup>.

وكذلك ذهب أبو بكر ابن السراج في "إعلال (ثيرة)" إلى أن ذلك لأنها منقوصة من ثيارة، فتركوا الإعلال في العين أماراً لما نَوَّوه من الألف<sup>(٤)</sup>.

لم يكن ابن جني أول من استعمل هذه العلة، فقد استعملها سيبويه ناقلاً ذلك عن الخليل، وذلك في تعليله لقولهم: مررت بهم الجماء الغير، والناس فيها الجماء الغير، يقول: "وزعم الخليل رحمه الله أنهم أدخلوا الألف واللام في هذا الحرف، وتكلموا به على نية ما لا تدخله الألف واللام" ، (فالجماء الغير) منصوبة على نية إلقاء الألف و اللام نحو: طرأ وقاطبة<sup>(٥)</sup>.

والخلاصة أن ابن جني أفاد مما سبقه من العلماء، وتأثر بالنهاة والفقهاء والمتكلمين، وهذا جليٌ في حديثه عن التعليل والعلل، وبذل من الجهد والجدل والأمثلة الكثير محاولاً بذلك رفع مرتبة علل النحو إلى علل المتكلمين، مستثمرًا طاقاته الفكرية وخبرته العلمية، فكان أكثر منهجمية في تناول العلل، وإقامة أصول التعليل.

(١) ابن جني، الخصائص ٣٧٥/٢ - ٣٧٦، وينظر: السيوطي، الاقتراح ص ١٠٧

(٢) إبراهيم أليس وأخرون، المعجم الوسيط ٩٦٦/٢

(٣) ابن جني، الخصائص، ٣١٤/١

(٤) المرجع السابق، ١١٣/١، وينظر أيضًا ١٩٥/١

(٥) سيبويه، الكتاب ٣٧٥/١، ١٣/٢

## **الفصل الرابع**

**أصول مختلف فيها:**

**– المبحث الأول: الإجماع**

**– المبحث الثاني: استصحاب الحال**

## — المبحث الأول: الإجماع

مفهوم الإجماع:

الإجماع لغة: الاتفاق، والعزّم، والإعداد<sup>(١)</sup>.

اصطلاحاً: يطلق في اصطلاح الفقهاء على اتفاق مجتهدي أمة محمد — صلى الله عليه وسلم — على حكم شرعي<sup>(٢)</sup>.

أما عند علماء العربية: فهو أحد أصول اللغة المختلف فيها، والمراد به إجماع نحاة أهل البلدين: البصرة والكوفة<sup>(٣)</sup>. وبعبارة أخرى إجماع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أن تقدير الحركات في المقصور التعذر وفي المنقوص الاستئقال<sup>(٤)</sup>.

ويبدو أن المفهوم الاصطلاحي (للإجماع) لا يتعدى معنى الاتفاق؛ لكن يختلف في صلاحيته كدليل يحتاج به من علم إلى آخر، فقد أثبتت بعض علماء الفقه حجية الإجماع بأدلة من الكتاب والسنة<sup>(٥)</sup>.

أما الإجماع اللغوي، فهو أحد الأصول المختلف فيها، ويتخذ أنواعاً، هي: إجماع العرب، وإجماع النحاة، وإجماع القراء، وإجماع الرواية.

وقد عرفت خديجة الحديثي الإجماع في العربية بقولها: "هو اتفاق العرب أو النحاة على أمر من الأمور أو على صورة من صور التعبير"<sup>(٦)</sup>.

الإجماع عند ابن جني:

يمكن النظر إلى فكر ابن جني في مسألة الإجماع من جهتين:

(١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (جمع) ٥٣/٨، وابراهيم أنيس وأخرون، المعجم الوسيط ١٣٥/١

(٢) الجرجاني، التعريفات ص ٢٤

(٣) السيوطي، الاقتراب ص ٨٣، ويبدو أن السيوطي استوحى هذا التعريف من قول ابن جني: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة...". الخصائص ١٩٠/١

(٤) المرجع السابق، ص ١٢٢

(٥) ينظر: محمد مصطفى شلبي، أصول الفقه الإسلامي ص ١٦٨-١٨٣، عبد الوهاب خلف، علم أصول الفقه ص ٤٧، و وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي ٥٢٨-٥٤٦/١

(٦) خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو ص ١٢٦

**أ – إجماع النحويين:** اقتبس النحويون هذا المصطلح من الفقهاء، ولم يكن ابن جني أول من استعمله، فقد استعمله قبله سيبويه، وكان يقصد به إجماع النحويين وإجماع العرب في الوقت ذاته<sup>(١)</sup>، وكذلك استعمله المبرد، وكان يرى أن إجماع النحويين حجة على من خالفهم<sup>(٢)</sup>.

فرق ابن جني بين إجماع الفقهاء وإجماع النحويين، مبيناً أن إجماع الفقهاء حجة، مستدلاً بقول الرسول – صلى الله عليه وسلم –: "أمتى لا تجتمع على ضلاله"<sup>(٣)</sup>، في حين أن إجماع النحاة علم منتزع من استقراء هذه اللغة<sup>(٤)</sup>.

وهناك فرق آخر وهو أن إجماع الفقهاء محدد زمنه بعد انتقال الرسول – صلى الله عليه وسلم – إلى الرفيق الأعلى، فوجوده – عليه السلام – بين ظهرانيهم يعني عن إجماعهم؛ لأنه كان المرجع الأساس الذي يحتمل إليه، في حين أن إجماع النحاة لم يحدد بزمن فكان في عصور الاستشهاد وبعدها إلى يومنا هذا متمثلاً بقرارات المجامع اللغوية<sup>(٥)</sup>.

**والخلاصة أن الإجماع في اللغة غير ملزم للمخالف، أما إجماع الفقهاء فإنه ملزم<sup>(٦)</sup>.**

لم يقبل ابن جني إجماع النحويين إلا بشروط، يقول: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده إلا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك، فلا يكون إجماعهم حجة عليه"<sup>(٧)</sup>، فهو يرى أن إجماع النحاة ليس حجة، بدليل أنه لم يرد<sup>١</sup>

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢١/٢، ٣٩١.

(٢) ينظر: المبرد، المقتضب، ١٧٣/٢.

(٣) ينظر: محمد بن يزيد أبو عبدالله القرزيوني، سنن ابن ماجه ١٣٠٣/٢، والأمدي، الأحكام للأمدي ٣٤٢/١.

(٤) ابن جني، الخصائص ١٩٠/١.

(٥) ينظر: أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في خصائص ابن جني ص ١٤٥.

(٦) محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي ص ١٢٧.

(٧) ابن جني، الخصائص ١٩٠/١.

دليل من القرآن أو السنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، بعكس إجماع الفقهاء المستند إلى نصوص شرعية تثبته.

ويرى أيضاً أن من حق أي إنسان – إذا كان على علم ودرأية – أن يجتهد، يقول: "فَكُلْ مِنْ فَرْقٍ لَهُ عَنْ عَلَةِ صَحِيحَةٍ، وَطَرِيقٍ نَهْجَةٍ كَانَ خَلِيلَ نَفْسِهِ، وَأَبَا عُمَرَوْ فَكِرْهِ"<sup>(١)</sup>، واستدل بكلام السابقين، كقول الجاحظ: "ما على الناس شيء أضرّ من قولهم: ما ترك الأول للآخر شيئاً"، وقول أبي عثمان المازني: "وإذا قال العالم قوله متقدماً فلمتعلم الاقتداء به والانتصار له. والاحتجاج لخلافه، إن وجد إلى ذلك سبيلاً"<sup>(٢)</sup>.

لكن ابن جني حفظ للقدماء حقهم واحترامهم، يقول: "إلا أننا – مع هذا الذي رأيناه وسوّغنا مرتكبة – لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها، وتقدم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل، وأعجازاً على كلّك، والقوم الذين لا نشك في أن الله – سبحانه وتعالى – قد هداهم لهذا العلم الكريم...".<sup>(٣)</sup>

ينبه ابن جني بكلامه السابق على أن الإنسان مهما بلغ من العلم، يجب أن يكون متواضعاً معترفاً بحق السابقين، محترماً لآرائهم، فهو لا يسمح بمخالفة المتقدم اعتباً "إلا بعد أن يناديه اتقاناً، ويثابته عرفاناً، ولا يُخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوةٍ من نزوات تفكره". فإذا هو هذا على هذا المثال، وبasher بإنعم تصفحه أحباء الحال، أمضى الرأي فيما يريه الله منه غير معازٍ به، ولا غاضٍ من السلف – رحمهم الله – في

(١) ابن جني، الخصائص ١٩١/١

(٢) المرجع السابق ١٩١/١-١٩٢

(٣) المرجع السابق ١٩١/١

شيء منه. فإذا فعل ذلك سُدِّدَ رأيه. وشُيَّعَ خاطره، وكان بالصواب مئنةً  
ومن التوفيق مظنةً<sup>(١)</sup>.

ويقول أيضاً: "للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعوه إليه القياس،  
ما لم يُلْوِ بنصٍ أو ينتهك حُرمة شرع"<sup>(٢)</sup>.

وبعد هذا النقاش النظري، وما دعا إليه ابن جني، ساق مثالاً خالفاً  
فيه إجماع النحويين، يقول: "فما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ  
هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: هذا جُرْ ضبٌّ  
خربٌ. فهذا يتناوله آخر عن أولٍ، وتالٍ عن ماضٍ على أنه غلط من  
العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يُحمل  
عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه"<sup>(٣)</sup>.

ولخص ذلك بقوله: "وتلخيص هذا أن أصله: هذا جُرْ ضبٌّ خربٌ  
جربٌ؛ فيجري "خرب" وصفاً على "ضبٍّ" وإن كان في الحقيقة للجر.  
كما تقول: مررت برجل قائمٍ أبوه، فتجري "قائماً" وصفاً على "رجلٍ" وإن  
كان القيام للأب لا للرجل، لما ضمن من ذكره... فلما كان أصله كذلك  
حذف الجر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتقت، لأن  
المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في  
نفس "خربٍ" فجري وصفاً على ضبٍّ – وإن كان الخراب للجر لا  
للضبٍّ – على تقدير حذف المضاف"<sup>(٤)</sup>. وأتبع ابن جني مثاله السابق  
بشواهد شعرية، منها ما أورده عن أستاذه أبي علي في قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

\* كَبِيرُ أَنَاسٍ فِي بَجَادٍ مَزْمَلٍ \*

(١) ابن جني، الخصائص ١٩١/١

(٢) المرجع السابق ١٩٠/١

(٣) المرجع السابق ١٩٣-١٩٢/١

(٤) المرجع السابق ١٩٣/١

(٥) أمرؤ القيس، ديوانه ص ٨٤، وصدر البيت: كأن أبانا في أفنين ودقة

ولم يحمله على الغلط؛ لأنَّه أراد (مزمل فيه)، ثم حذف حرف الجر، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول، ويرى ابن جني أنَّ في القرآن الكريم مثل هذا الموضع نيقاً على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لاغير<sup>(١)</sup> ذكرت إحدى الباحثات أنَّ ابن جني خالف الإجماع مرتين: أحدهما مشهورة عنه، وهي قوله في قول العرب "هذا جر ضبٌّ خربٍ"، والأخرى غير معروفة ولم يذكرها أحد، وهي مسألة عود الضمير على متاخرٍ لفظاً ورتبة<sup>(٢)</sup>.

والحقيقة أنَّ قولها في المسألة الثانية فيه نظر؛ لأنَّ هناك من النحويين من ذكر هذه المسألة كأمثال ابن يعيش<sup>(٣)</sup>، والرضي<sup>(٤)</sup>، وابن هشام<sup>(٥)</sup>، حيث نقلوا عن ابن جني إجازة أنَّ يعود الضمير على متاخر لفظاً ورتبة، وذكر القلقشندى أنَّ ابن جني أجاز ذلك وعده من ضعف التأليف؛ لأنَّه مخالف للقانون النحوي<sup>(٦)</sup>.

ويبدو لي أنَّ ابن جني لم يجز إعادة الضمير على متاخر لفظاً ورتبة وأنَّ هذه المسألة قد خفيت على النحاة المتقدمين كما خفيت على هذه الباحثة، وربما أوهمهم قول ابن جني في "باب نقض المراتب" وأجمعوا على أنه ليس بجائز ضرب غلامه زيداً، لتقديم المضمر على مظهِره لفظاً ومعنىًّا، وقالوا في بيت النابغة<sup>(٧)</sup>:

جزى ربُّه عنِي عدِيَّ بنَ حاتِم  
إنَّ الْهَاءِ عَائِدَةٌ عَلَى مَذْكُورٍ مُتَقْدِمٍ، كُلُّ ذَلِكَ لَئِلَا يَقْدِمَ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ عَلَيْهِ<sup>١</sup>

(١) ابن جني، *الخصائص* ١٩٣/١ ١٩٤.

(٢) عفاف حسانين، في أدلة النحو ص ٢١٩-٢٢٠.

(٣) ينظر: ابن يعيش، *شرح المفصل* ٧٦/١.

(٤) ينظر: رضي الدين الاسترباذى، *شرح الكافية في النحو* ٧٢/١.

(٥) ينظر: ابن هشام، *معنى اللبيب* ص ٦٣٩.

(٦) القلقشندى، *صبح الأعشى* ٢٨٥/٢.

(٧) النابغة، *ديوانه* ص ١٩٤، ورواية *الديوان* (جزى الله عبساً عبسَ آل نفيس...). ولا شاهد في هذه الرواية.

مضافاً إلى الفاعل فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنى. وأما أنا فأجيز أن تكون  
الهاء في قوله: \* جزى ربُّه عنِي عديٌ بن حاتمٍ \*  
عائدة على (عدي) خلافاً للجماعة<sup>(١)</sup>.

هذا ما قاله ابن جني في هذه المسألة، والحقيقة – حسب رأيي – أن  
ابن جني لم يتعرض لجواز أن يعود الضمير على متاخر لفظاً ومعنى أو  
عدم الجواز. وكل ما ذكره أن الضمير في "ربُّه" عائد على "عديٌ"، ولا  
يقصد أنه عائد على متاخر لفظاً ورتبة؛ لكنه عَد المفعول متقدماً في الرتبة  
على الفاعل، وتتأول الأمر من وجه آخر، يقول: "الأمر وإن كان ظاهره ما  
تقول، فإن هنا طريقاً آخر يُسوّغك غيره، وذلك أن المفعول قد شاع عنهم  
واطّرد من مذاهبهم كثرة تقدّمه على الفاعل، حتى دعا ذاك أبا علي إلى أن  
قال: إن تقدّم المفعول على الفاعل قسم قائمٍ برأسه، كما أن تقدّم الفاعل قسم  
أيضاً قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئاً  
واسعاً، نحو قول الله عزّ وجلّ {إنما يخشى الله من عباده العلماء}<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>.

وساق ابن جني أمثلة كثيرة، قال بعدها: " والأمر في كثرة تقديم  
المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالماً غير مستترٍ، فلما  
كَثُرَ وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له، حتى إنه إذا أخرَ  
فموضعه التقديم، فعلى ذلك كأنه قال: جزى عديٌ بن حاتم ربُّه، ثم قدم  
الفاعل على أنه قد قدره مقدماً عليه مفعوله فجاز ذلك<sup>(٤)</sup>، وقال أيضاً:  
"ويؤكّد أن الهاء في "ربُّه" لعدي بن حاتم من جهة المعنى عادة العرب في  
الدعاء؛ ألا تراك لا تكاد تقول: جزى ربُّ زيدٍ عمراً، وإنما يقال: جزاك

(١) ابن جني، الخصائص ٢٩٥/١

(٢) سورة فاطر، آية ٢٨

(٣) ابن جني، الخصائص ٢٩٦/١

(٤) المرجع السابق ٢٩٨/١

ربُّك خيراً أو شراً. وذلك أوفق؛ لأنَّه إذا كان مجازيه ربَّه كان أقدر على جزائه وأملاً به. ولذلك جرى العرف بذلك فاعرفه<sup>(١)</sup>.

والخلاصة أنَّ ابن جني عَدَ ما جاء عنهم نحو: "ضرب غلامَة زيداً" أنَّ المفعول في مثل هذا متقدم في الربطة على الفاعل، وأنَّ مثل هذا قسم قائم برأسه، وهذا لا يعني أنه أجاز أن يعود الضمير على متاخر لفظاً ورتبة، وهمَّه في ذلك كله هو الانتصار للسماع، كما أنَّ إجماع النحويين عنده ليس حجة، وقد ذكر ذلك في أكثر من موضع<sup>(٢)</sup>.

وقد يذكر ابن جني إجماع البصريين، ويقصد به إجماع البصريين فقط، يقول: "ومما يقوِّي عندي قول من قال: إنَّ الحركة تحدث قبل الحرف إجماع النحويين على قولهم: إنَّ الواو في يعُدْ ويزن ونحو ذلك إنما حذفت لوقعها بين ياء وكسرة"<sup>(٣)</sup>.

والحقيقة أنَّ هذا القول للبصريين فقط، فقد قال صاحب الإنصاف – في مسألة علة حذف الواو من "يعُدْ" ونحوه –: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ الواو من نحو "يَعِدُ، وَيَزِنُ" إنما حذفت لفرق بين الفعل اللازم والمتعدي، وذهب البصريون إلى أنها حذفت لوقعها بين ياء وكسرة"<sup>(٤)</sup>. وهذا يجعلنا نغلب الظنَّ على أنَّ ابن جني كان يعُدُّ نفسه من البصريين، أو بعبارة أخرى بصري المذهب.

**ب - إجماع العرب:** عرض السيوطي إلى إجماع العرب قائلاً: "إجماع العرب أيضاً حجة، ولكنَّ أَنَّى لنا بالوقوف عليه، ومن صوره<sup>١</sup>

(١) ابن جني، *الخصائص* ١/٢٩٩، وذكر ابن يعيش أنَّ الهاء في "ربَّه" عائدة على المصدر، والتقدير: جزى ربُّ الجزاء، وصار ذكر الفعل كتقدير المصدر. ينظر: ابن يعيش، *شرح المفصل* ١/٧٦، وقد وضح ذلك محقق *الخصائص*، غير أنَّ ابن جني أثبتها أنها عائدة على (عدي).

(٢) ينظر: ابن جني، *الخصائص* ١/١٩٠، ٢/٣٢٨.

(٣) المرجع السابق ٢/٣٢٧.

(٤) الأبياري، *الإنصاف في مسائل الخلاف*، المسوأة (١١٢)، ٢/٧٨٢.

أن يتكلم العربي بشيء ويلغهم ويسكنون عليه"<sup>(١)</sup>.

أشار ابن جني إلى أن إجماع العرب أعم من إجماع النحاة، فمثلاً اتفقت العرب على أن المبتدأ مرفوع؛ لكن النحاة اختلفوا في رفعه، كل يعلل بوجهة نظره، يقول في ذلك: "فالخلاف إذاً بين العلماء أعم منه بين العرب، وذلك أن العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا أيضاً فيما اختلفت العرب فيه، وكل ذهب مذهباً، وإن كان بعضه قوياً، وبعضه ضعيفاً"<sup>(٢)</sup>.

ويرى ابن جني أيضاً أن إجماع العرب حجة، ولا يجوز لنا مخالفة إجماعهم، يقول: "واعلم أنك إذا أذاك القياس إلى شيءٍ ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدفع ما كنت عليه، إلى ما هم عليه. فإن سمعت من آخر مثل ما أجزت فأنت فيه مخير: تستعمل أيهما شئت. فإن صح عندك أن العرب لم تتطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه أبداً"<sup>(٣)</sup>.

وذكر أيضاً أن العرب تجتمع على لغتها ولا تختلف، وإذا اختلفت كما هو الحال في "ما" عند الحجازيين والتميميين، فهذا الخلاف في الفروع وليس في الأصول، يقول: "فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور، فلا خلاف فيه، ولا مذهب للطاعن به"<sup>(٤)</sup>.

وأجمل القول في الفرق بين إجماع العرب وإجماع النحاة:  
أولاً: إجماع العرب حجة، وإجماع النحاة غير حجة.

(١) السيوطي، الاقتراح ص ٨٥

(٢) ابن جني، الخصائص ١٦٩/١، عقد ابن جني باباً بعنوان "باب في تقاؤد السماع وتقارع الانتزاع" والمقصود به اتفاق العرب وإجماعهم على رفع الفاعل ونصب المفعول... مع اختلاف النحوين وتنازعهم في علة الرفع والنصب لكل من الفاعل والمفعول به... الخصائص ١٠١/١

(٣) المرجع السابق، ١٢٦-١٢٧/١

(٤) المرجع السابق ٢٤٥/١

ثانياً: يعد إجماع العرب من أصول النحو المعتمد بها، أما إجماع النحاة فإنه إذا انعقد عَد مسلكاً من مسالك العلة.

ثالثاً: يكون إجماع العرب متعلقاً بالنصوص اللغوية، أما إجماع النحاة فيكون في تحليل تلك النصوص وتعليقها.

رابعاً: يدخل ضمن إجماع العرب إجماع القراء وإجماع الرواية، وأرى أنهما صورة من صور إجماع العرب، والاختلاف بينهما كالاختلاف في إجماع العرب.

## – المبحث الثاني: استصحاب الحال

مفهومه: الاستصحاب لغة: المصاحبة، والمرافقة، والملازمة  
والانقياد<sup>(١)</sup>.

اصطلاحاً: عبارة عن إبقاء ما كان عليه، لأنعدام المُغيّر، وهو الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناءً على الزمان الأول<sup>(٢)</sup>، وبعبارة أخرى: هو استدامة إثبات ما كان ثابتاً، أو نفي ما كان منفياً؛ أي بقاء الأمر على ما كان عليه ما لم يوجد ما يغيّره<sup>(٣)</sup>.

انتقل هذا المصطلح من علم أصول الفقه إلى علم أصول اللغة والنحو، نتيجة تأثر النحاة بالفقهاء، وأول من عرّفه هو ابن الأباري، فقال: "وأما استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنياً لأن الأصل في الأفعال البناء وأن ما يعرب منها: لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء"<sup>(٤)</sup>.<sup>١</sup>

– ابن جني واستصحاب الحال: أوهم السيوطي كثيراً من الدراسين لعلم الأصول أن ابن جني لم يذكر استصحاب الحال، ولم يستعمله<sup>(٥)</sup>، وذلك عندما قال: "قال ابن جني في "الخصائص": أدلة النحو ثلاثة: السماع،

(١) ابن منظور، لسان العرب ، مادة (صحب) ٥١٩/١، وإبراهيم أليس وآخرون، المعجم الوسيط ٥٠٧/١

(٢) الجرجاني، التعريفات ص ٢٤

(٣) علاء الدين نجم، معجم مصطلحات أصول الفقه ص ١٠

(٤) ينظر: وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي ٨٦٠/٢

(٥) ابن الأباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمنع الأدلة ص ٦

(٦) ينظر: فاضل السامرائي، ابن جني النحوي. ص ١٥٦، حيث لم يمثل على استصحاب الحال عند ابن جني من الخصائص واكتفى بمثال له من شرح الرضي على الكافية .

– عفاف حسانين، في أدلة النحو ص ٢٢٩، حاشية<sup>(١)</sup>

– محمود أحمد نحلة، في أصول النحو العربي ص ١٤٢

– مصطفى جمال الدين، رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه، مجلة تراثنا، ص ١٣٩، قال: "لم يذكر ابن جني الاستصحاب، كما ذكر الاستحسان؛ ربما لأن أصحابه من الحنفية لم يعتبروه من أدلة الفقه".

– سعاد سيد أحمد علي، استصحاب الأصل في الخطاب النحوي وتداعياته في مسائل الخلاف، مجلة –

والإجماع والقياس<sup>(١)</sup>. وقال ابن الأباري في أصوله: أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع، فكانه لم ير الاحتياج به في العربية كما هو رأي قوم. وقد تحصلَّ مما ذكره أربعة وقد عقدت لها أربعة كتب<sup>(٢)</sup>.

والحقيقة أنها لو نظرنا إلى تعريف ابن الأباري لمصطلح "استصحاب الحال" وأخذنا به لوجدنا أن ابن جني قد شرح هذا المفهوم، ومثل عليه في الخصائص، لكن ابن جني لم ينص على هذا المصطلح بصريره للفظ، وهذا ما أوقع كثيراً من الدراسين في الحكم بأنه لم يذكر الاستصحاب.

إن قارئ الخصائص يجد أن ابن جني قد تحدث عن هذا المصطلح (استصحاب الحال) تحت مسميات أخرى، وعقد لها أبواباً، منها:

**أولاً: باب في أن الحكم للطارئ: الطارئ لغة: ما يظهر فجأة<sup>(٣)</sup>.**

اصطلاحاً: يعني أن الأحكام الأصلية للظواهر اللغوية هي السارية وهي معقد الاعتبار، إلا إن طرأ عليها طارئ، أو جدّ عليها ما يغيرها عن أصلها، ويتنزع عنها مصاحبتها لحال أصلها<sup>(٤)</sup>. وهذا المصطلح من مصطلحات علم الكلام.

استعمل ابن جني هذا المصطلح وعقد له باباً<sup>(٥)</sup>، استهله بقوله: "واعلم أن التضاد في هذه اللغة جاري مجرى التضاد عند ذوي الكلام. فإذا ترادف الضدان في شيء منها كان الحكم منهما للطارئ، فأزال الأول"، ومثل على ذلك بلام التعريف إذا دخلت على الاسم المنون، يقول: "وذلك

- الدراسات اللغوية (مجلة ١٤٢٠، شوال - ذي الحجة ٢٠٠٠/يناير - مارس ٢٠٠٠) ص ١٠٢

- حسن خميس الملح، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ص ١٨٢

(١) لم أقف على هذا القول في الخصائص

(٢) السيوطي، الاقتراح ص ٣٥

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مادة (طارئ) ١١٤/١، ولبراهيم أليس وآخرون، المعجم الوسيط ٥٥٢/٢

(٤) أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في خصائص ابن جني ص ١٥٧

(٥) ابن جني، الخصائص ٦٤/٣

كلام التعريف إذا دخلت على المنون حذف لها تتوينه؛ كرجل والرجل، وغلام والغلام. وذلك أن اللام للتعريف، والتتوين من دلائل التكير. فلما ترادفا على الكلمة تضادا، فكان الحكم لطارئهما وهو اللام، وساق عدة أمثلة وضح من خلالها مراده.

فهذه الأمثلة التي ذكرها ابن جني لا تخرج "عن دائرة استصحاب الحال تعريفاً وأمثلة عند الأصوليين والنحاة، فالأصل المصاحبة للاسم أن يكون منوناً، فإذا طرأ عليه ما ينبغي استصحابه لحاله الذي وضع عليه كدخول لام التعريف عليه زال استصحاب الحال ولم ينون"<sup>(١)</sup>.

هذا وقد ذكر أحمد سليمان ياقوت أن ابن جني كان يعرف استصحاب الحال – وأوافقه في ما ذهب إليه – قائلاً: "كان ابن جني يعرف (استصحاب الحال) بغير شك، وكان يعرف أنه أصل ضعيف، وقدر أيضاً أنه يتناول المسائل الجوهرية أو القواعد العامة في النحو، فلم يشا أن يتناول موضوعه تحت عنوان (استصحاب الحال) بل تناوله في (باب في أن الحكم للطاري) وبذلك أخذ الموضوع وترك الاسم لا شيء إلا لكي يعرب عن رأيه في استصحاب الحال كدليل ضعيف"<sup>(٢)</sup>.

**ثانياً: باب في نقض الأوضاع إذا ضامّها طارئ عليها:**

النقض في اللغة: هو الكسر<sup>(٣)</sup>، والوضع: هو جعل اللفظ بإزاء المعنى، والمقصود بنقض الأوضاع: تخصيص شيء بشيء متى أطلق، أو أحسن الشيء الأول، فهم منه الشيء الثاني<sup>(٤)</sup>.

تحدث ابن جني عن استصحاب الحال في هذا الباب، وذكر عدة أمثلة،<sup>١</sup>

(١) أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في خصائص ابن جني ص ١٥٨

(٢) المرجع السابق ص ١٥٧

(٣) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ٩٤٧/٢

(٤) الجرجاني، التعريفات ص ٣٢٦

منها: لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبراً، وذلك نحو: مررت برجلٍ أيّ رجلٍ. فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل، ولست مستفهماً؛ لأن أصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر، فكان التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله من الخبرية<sup>(١)</sup>.

**ثالثاً: باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يدع داعٍ إلى الترک والتحول:**

أرى أن ابن جني قد تحدث عن استصحاب الحال في هذا الباب، واستهل بهذا المثال: "من ذلك (أو) إنما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت وكيف تصرفت. فهي عندنا على ذلك؛ وإن كان بعضهم قد خفي عليه هذا من حالها في بعض الأحوال، حتى دعاه إلى أن نقلها عن أصل بابها. وذلك أن الفراء قال: "إنها قد تأتي بمعنى بل؛ وأنشد بيت ذي الرمة<sup>(٢)</sup>: بدت مثل قرنِ الشمسِ في رُوْنَقِ الضحى

وصورتها أو أنت في العينِ أملح  
وقال: معناه: بل أنت في العينِ أملح<sup>(٣)</sup>، وقال أيضاً: "وذهب قطرب إلى أن  
(أو) قد تكون بمعنى الواو، وأنشد بيت النابغة<sup>(٤)</sup>:

قالتْ لَا لِيَتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا      إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

قال: معناه: ونصفه"، ويعلق على ذلك قائلاً: "ولعمري، إن كذا معناه.  
وكيف لا يكون كذلك ولا بد منه، وقد كثرت فيه الرواية أيضاً بالواو:  
ونصفه. لكن هناك مذهب يمكن معه أن يبقى الحرف على أصل وضعه:  
من كون الشك فيه؛ وهو أن يكون تقديره: ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا<sup>١</sup>

(١) ابن جني، الخصائص ٢٧٣/٣

(٢) ذو الرمة، ديوانه (ملحق ديوانه) ١٨٥٧/٣

(٣) ابن جني، الخصائص ٤٦٠-٤٥٩/٢

(٤) النابغة، ديوانه، ص ٣٧، ورواية الديوان (واو) بدل (أو).

أو هو ونصفه. فحذف المعطوف عليه وحرف العطف"، وبرر هذا التأويل بقوله: "ودعانا إلى هذا التأول السعي في إقرار هذه اللفظة على أول أحوالها"<sup>(١)</sup>.

وقال عن خروج الشيء عن مقتضاه وأصله: "واعلم أنه ليس شيء يخرج عن بابه إلى غيره إلا لأمر قد كان وهو على بابه ملاحظاً له، وعلى صدّ من الهجوم عليه"<sup>(٢)</sup>.

وختم الباب قائلاً: "وكل حرف فيما بعد يأتيك قد أخرج عن بابه إلى باب آخر فلا بدّ قبل إخراجه إليه قد كان يرائيه، ويلتفت إلى الشقّ الذي هو فيه، فاعرف ذلك وقسه"<sup>(٣)</sup>.

والخلاصة أن هذه الأمثلة التي ساقها ابن جني في هذا الباب، وفي الباب الذي ذكره أحمد سليمان ياقوت ما هي إلا استعمال تطبيقي لمصطلح (استصحاب الحال)، ولكن دون أن ينص عليه بصرىح اللفظ، وهذا أوهم فاضل السامرائي الذي درس ابن جني، وذكر الاستصحاب ولم يمثل عليه من الخصائص، واكتفى بأمثلة من الإغراب، وشرح الرضي على الكافية<sup>(٤)</sup>.

وأرى أيضاً أن ابن جني كان يعرف استصحاب الحال ويرى أنه لا يصلح أن يكون دليلاً من أدلة النحو التي يحتاج بها، فقد ذكر ابن الأثباري أن استصحاب الحال من أضعف الأدلة ولا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل<sup>(٥)</sup>، وهذا عينه قد قاله الفقهاء، فهم يعملون في الاستصحاب إذا لم

(١) ابن جني، الخصائص ٤٦٢/٢

(٢) المرجع السابق ٤٦٦/٢

(٣) المرجع السابق ٤٦٧/٢

(٤) فاضل السامرائي، ابن جني النحوي ص

(٥) ابن الأثباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص ٨٧، والأثباري، الإنصاف مسألة (١٤) ١١٢/١

يوجد دليل آخر؛ أي هو آخر مدار الفتوى<sup>(١)</sup>. لذا فهو ليس من أدلة النحو المستقلة.<sup>١</sup>

وأرى أن استصحاب الحال لا يصلح أن يكون أصلاً من الأصول اللغوية التي يحتاج بها، لأن التمسك بالأصل لا يحتاج إلى دليل، وبالتالي فهو أمر عقلي يقتضيه القياس.

واعتقد أن استصحاب الحال يشبه إلى حد ما مصطلح ذكره ابن جني يخدم القياس، وهو مصطلح (الكف)<sup>(٢)</sup>، وفهواه أن استعمال الاسم يدل على الفعل؛ بمعنى أنه إذا استعمل الاسم فالفعل في الكف؛ أي أن الفعل تحصيل حاصل، كذلك التمسك بأصل الشيء لا يحتاج إلى دليل؛ لأنه تحصيل حاصل.

---

(١) وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي ٨٦٠/٢

(٢) ابن جني، الخصائص ١٢٢/١، ٣٥٩

## **الفصل الخامس**

### **التعارض والترجح**

## التعارض والترجح

يعد مصطلحاً (التعارض) و(الترجح) من مصطلحات علمي الكلام والفقه، ويكشف لنا استعمال ابن جني لهما مدى تأثره ومعه كثير من النهاة بهذين العلمين، كما يعد ذلك تصديقاً لقوله: "وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"<sup>(١)</sup>.

ويبدو هذا التأثر عند ابن جني واضحاً جلياً من خلال استعماله لهذين المصطلحين، فقد استعمل مصطلح "التعارض" وعقد له عدة أبواب منها: باب في تعارض السماع والقياس، وباب في تعارض العلل، وباب الحمل على أحسن الأسبابين...

كما استعمل مصطلح "الترجح" في قوله: "واعلم أنا - مع ما شرحناه وعنينا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه، وإلهاقها بطل الكلام - لا ندعى أنها تبلغ قدر علل المتكلمين، ولا عليها براهين المهندسين"<sup>(٢)</sup>، وغيرها من الموارد مما جاء في تضاعيف كتاب الخصائص.

- **المفهوم اللغوي والاصطلاحي لمصطلحي (التعارض) و(الترجح):**  
أولاً: **التعارض:** يأتي التعارض في اللغة لمعنى مختلف كالمنع، وال مقابلة، والظهور، والمثل<sup>(٣)</sup>. أما في الاصطلاح: فهو تقابل الدليلين بحيث يخالف أحدهما الآخر.

وقال ابن الأباري: "اعلم أن المعارضة أن تعارض المستدل بعلة مبتدأة<sup>(٤)</sup>. وبعبارة أخرى: "هو التقابل على سبيل الممانعة ، بين الأدلة<sup>١</sup>

(١) ابن جني، الخصائص ٢/١

(٢) المرجع السابق ٨٨/١

(٣) ينظر: ابن منظور، لسان العرب ٧/١٦٧، ١٦٨، ١٨٦-١٨٧

(٤) ابن الأباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمنع الأدلة ص ١٣٥

النحوية، أو متعلقاتها، بحيث يقتضي أحد الدليلين المتعارضين غير ما يقتضيه الآخر<sup>(١)</sup>.

ثانياً: الترجيح: الترجح لغة: يدل أصل هذه الكلمة على الرزانة والزيادة<sup>(٢)</sup>. ويقال: رجح الشيء: تَقْلُ، ورجحت إحدى الكفتين الأخرى: مالت بالموزون<sup>(٣)</sup>. أما في الاصطلاح: فهو إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر<sup>(٤)</sup>، وبعبارة أخرى: هو أحد طرق التعارض بين المنصوص ويكون بتقديم الدليل الأقوى استدلاً على الدليل الأقل استدلاً، وله طرقه الخاصة المعروفة عند الأصوليين<sup>(٥)</sup>.

- صور التعارض والترجح عند ابن جني في الخصائص:

- أولاً: تعارض السمع مع السمع: هناك قاعدة أصولية تقول: "إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما"<sup>(٦)</sup>.

لم يفرد ابن جني بباباً خاصاً لذلك، ولم ينص عليه بصرير اللفظ؛ وإنما يلمح ذلك في تضاعيف الكتاب، ويتخذ أشكالاً منها: التعارض بين اللغات، والتعارض بين الروايات...

أ - التعارض بين اللغات: وذلك نحو لغة التميميين ولغة الحجازيين في إعمال "ما"، فالتميميون لا يعملونها، والجازيون يعملونها<sup>(٧)</sup>.

ب - اجتماع اللغتين في كلام الفصيح: ومثل عليه ابن جني بقول الشاعر<sup>(٨)</sup>:  
**فظللت لدى البيت العتيق أخي لهو**      **ومطواي مشتاقان له أركان**<sup>١</sup>

(١) حبيبة الرفاعي، ظاهرة التعارض والترجح في أصول النحو(رسالة ماجستير) الجامعة الأردنية ص ١٠

(٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ٤٨٩/٢

(٣) إبراهيم أنيس وأخرون، المعجم الوسيط ٣٢٩/١

(٤) الجرجاني، التعريفات ص ٧٨

(٥) علاء الدين نجم، معجم مصطلحات أصول الفقه ص ٢٠

(٦) ابن الأثيري، الأغراب في جدل الإعراب ولمنع الأدلة ص ١٣٦

(٧) ابن جني، الخصائص ١٢٦/١

(٨) سبق تخریج هذا البيت في فصل السمع ص ٤٩

يقول ابن جني: "فهاتان لغتان: أعني إثبات الواو في "أُخِيلُهُ" وتسكين الهاء في قوله "لَهُ"; لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزد السراة، وإذا كان كذلك فهي لغتان. وليس إسكان الهاء في "لَهُ" عن حذفٍ لحق بالصنعة؛ لكن ذاك لغة"<sup>(١)</sup>.

**ج — التعارض بين الروايات**، من ذلك ما أنسده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبلي<sup>(٢)</sup>:

أَتَهْجَرُ لَيْلًا لِلْفَرَاقِ حَبِيبَهَا      وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفَرَاقِ يَطِيبُ

تقابل هذه الرواية رواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق<sup>(٣)</sup>:

أَتَهْجَرُ لَيْلًا لِلْفَرَاقِ حَبِيبَهَا      وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفَرَاقِ تَطِيبُ

أما الترجيح بين الصور السابقة فهو كالتالي:

يكون الترجيح في معارضه السماع بالسمع بأحد شيئاً: أحدهما: الإسناد، لأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر، أو أعلم أو أحافظ. والآخر: المتن: وذلك بأن يكون أحد النقلين على وفق القياس والآخر على خلافه<sup>(٤)</sup>.<sup>١</sup>

### أ— الترجيح بين اللغات:

١— إذا كانت اللغتان متداشتين متراسلتين، وذلك كلغة التيميين والجازيين في (ما)، يقول ابن جني: "وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسائلها. لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما، فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشدّ

(١) ابن جني، الخصائص ٣٧٣/١

(٢) البيت منسوب للمخبلي السعدي، ويقال أنه لأعشى همدان، وقيل هو لقيس بن معاذ الملوح، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب (ما منش العيني على الخزانة) ٢٣٥/٣

(٣) المرجع السابق ٣٨٦/٢

(٤) ابن الأباري، الأغراب في جدل الإعراب وللمع الأدلة ص ١٣٦-١٣٧، والسيوطى، الاقتراح من ١٥٦

أنسأً بها. فلما ردّ إحداهم بالآخرى فلا"<sup>(١)</sup>.

ويفهم من ذلك أن ابن جنى لم يلزم الأخذ بلغة معينة، وإنما يترك الخيار مفتوحاً، فالإنسان أن يستعمل أيهما شاء، وهذا الأمر يكون "في حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متداينتين متراسلتين، أو كالمتراسلين"<sup>(٢)</sup>.

٢ - إذا كانت إحدى اللغتين كثيرة والأخرى قليلة: يرجح ابن جنى استعمال اللغة الأوسع إنتشاراً، والأقوى قياساً، يقول : "فلما أن نقل إحداهم جداً وتكثُر الأخرى جداً فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواها قياساً"، ومثل على ذلك بقوله: "ألا ترك لا تقول: مررت بكَ ولا المال لكَ، قياساً على قول قضاة: المال له ومررت به، ولا تقول أكرمتُكْشَنْ ولا أكرمتُكْسَنْ قياساً على لغة من قال<sup>(٣)</sup>: مررت بِكْشَنْ، وعجبت منكْسَنْ"<sup>(٤)</sup>.

ويقول أيضاً: "إذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها، وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها"<sup>(٥)</sup>.

وعلى الرغم من ترجيح ابن جنى للغة القوية الكثيرة الاستعمال وتفضيلها؛ إلا أنه لا يلزم اتباع اللغة القوية وترك اللغة الضعيفة، يقول: "إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين. فاما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه، غير منع عليه. وكذلك إن قال: يقول على قياس من لغته كذا كذا، ويقول على مذهب من قال كذا كذا"<sup>(٦)</sup>، من أجل ذلك عقد باباً في أن لغات<sup>١</sup>

(١) ابن جنى، الخصائص ١٢/٢

(٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها.

(٣) هذه لغة في ربعة ومصر، وتسمى الكشكشة والكسكسة، حيث يجعلون بعد الكاف أو مكانها شيئاً أو شيئاً، وذكر ابن جنى أن الكشكشة في هوزان، الخصائص ١٤/٢، وينظر: السيوطي، الاقتراح ص ١٦٤

(٤) ابن جنى، الخصائص ١٢/٢

(٥) المرجع السابق ، ١٤/٢

(٦) المرجع السابق ، الصفحة نفسها.

العرب كلّها حجة، وختمه – ملخصاً رأيه – بقوله: "وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيبة غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه"<sup>(١)</sup>.

### ب – ترجيح إحدى اللغتين في كلام الفصيح:

قد يجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعداً، فعندئذٍ يحار المرء بأيهما يأخذ، إلا أن ابن جني قد وضع ذلك وتناوله من جانبين:  
الأول: إذا كانت اللغتان متساويتين في الاستعمال: يقول: "فينبغي أن تتأمل حال كلامه؛ فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال، كثرتهمَا واحدة، فإن أخلق الأمر أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين؛ لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها وسعة تصرف أحوالها. وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إداهاماً، ثم أنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال عهده، وكثير استعماله لها، فلحت – لطول المدة واتصال استعمالها – بلغته الأولى"<sup>(٢)</sup>.  
والثاني: إذا كانت إحدى اللغتين أكثر من الأخرى: يقول: "فأخلق الحالين به في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المقادمة، والكثيرة هي الأولى الأصلية. نعم، وقد يمكن في هذا أيضاً أن تكون القليلة منها إنما قلت في استعماله لضعفها في نفسه، وشذوذها عن قياسه، وإن كانتا جميعاً لغتين له ولقبيلته"<sup>(٣)</sup>.

### ج – الترجيح بين الروايات:

إذا تساوى الرواية، فإن الترجيح يكون بالرواية الأوفقة لقياس، يقول ابن جني معلقاً على رواية البیت السابق الذي أنسده أبو عثمان، ورواية<sup>١</sup>

(١) ابن جني، الخصائص ١٤/٢

(٢) المرجع السابق، ٣٧٣/١

(٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها.

الزجاجي: "فرواية برواية، والقياس من بعد حاكم"، ويرجح رواية الزجاجي بقوله: "وذلك أن هذا المميز هو الفاعل في المعنى... فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم المميز؛ إذ كان هو الفاعل في المعنى على الفعل"<sup>(١)</sup>. ويمكن أن نستند إلى العروض في ترجيح الروايات، فالأوفق للقواعد ترجح على غيرها

**د - ومن صور تعارض السمع مع السماع: تعارض قولين في مسألة ما لعالم واحد:**

عقد ابن جني باباً بعنوان "باب في اللفظين على المعنى الواحد يرددان عن العالم متضادين"، وتناول هذا التعارض من عدة أوجه:  
**أولاً:** أن يكون الرأي الأول مرسلاً، والأخر معللاً، ومثل عليه بقول سيبويه<sup>(٢)</sup> في التاء من (بنت وأخت) حيث ذكر أنها للتأنيث، ثم قال في باب ما ينصرف وما لا ينصرف: إنها ليست للتأنيث<sup>(٣)</sup>. واعتذر لهذا القول بأن ما قبلها ساكن، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنًا، إلا أن يكون ألفاً، كقناة، وفتاة، والباقي كله مفتوح، كرطبة، وعلامة، ونسبة<sup>(٤)</sup>.  
 ويرجح ابن جني الأخذ بالقول المعلل، يقول: "فإذا اتفق ذلك كان المذهب الأخذ بالمعلل، ووجب مع ذلك أن يتأنس المرسل"<sup>(٥)</sup>.

**ثانياً:** إذا لم يعل أحد الرأيين، وذلك أن يحكم في شيء بحكم ما، ثم يحكم فيه نفسه بضده، ومثل على ذلك أيضاً برأي سيبويه في (حتى)، إذ جعلها مرة ناصبة للفعل<sup>(٦)</sup>، ومرة حرفاً من حروف الجر، وعلق ابن جني

(١) ابن جني، الخصائص ٣٨٦/٢

(٢) سيبويه، الكتاب ٣٦٢/٣

(٣) المرجع السابق ، ٢٢١/٣

(٤) ابن جني، الخصائص ٢٠١/١

(٥) المرجع السابق، الصفحة نفسها

(٦) سيبويه، الكتاب ١٦/١

قائلاً: "وهذا ناف لكونها ناصبة له، من حيث كانت عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال، فضلاً عن أن تعمل فيها. وقد استقر من قوله في غير مكان ذكر عدة الحروف الناصبة للفعل، وليس فيها حتى، فعلم بذلك وبذلك عليه في غير هذا الموضع أن (أن) مضمرة عنده بعد حتى، كما تضرم مع اللام الجارة<sup>(١)</sup> في نحو قوله سبحانه ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup> ونحو ذلك. فالمذهب إذاً هو هذا"<sup>(٣)</sup>.

ويرجح ابن جني الأخذ بالمذهب الأليق، يقول: "فينبغي حينئذٍ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب، والأحرى على قوانينه، فيجعل هو المراد المعترض منهما، ويتأول الآخر إن أمكن"<sup>(٤)</sup>.

ووفق ابن جني بين القولين قائلاً: "ووجه القول في الجمع بين القولين للتأويل أن الفعل لما انتصب بعد حتى، ولم تظهر هناك (أن) وصارت حتى عوضاً منها، ونائبةً عنها نسب النصب إلى (حتى) وإن كان في الحقيقة لـ (أن)"<sup>(٥)</sup>.

ثالثاً: إذا ورد عن العالم لفظان متضادان، غير أنه قد نصَّ على أحدهما الرجوع عن الآخر، فيعلم بذلك أن رأيه مستقر على ما أثبته ولم ينفعه، وأن القول الآخر مطروح من رأيه<sup>(٦)</sup>، وبهذا يكون نصُّ العالم ترجيح لأحد القولين.

رابعاً: إذا تعارض القولان مرسلين، غير مبان أحدهما من صاحبه، فعندي ينظر إلى آخرهما، يقول ابن جني: "بحث عن تاريخهما، فعلم أن<sup>١</sup>

(١) سيبويه، الكتاب ١٦/١

(٢) سورة الفتح، آية ٢

(٣) ابن جني، الخصائص ٢٠٥/١

(٤) المرجع السابق ٢٠٤/١

(٥) المرجع السابق ٢٠٥/١

(٦) المرجع السابق ٢٠٦/١

الثاني هو ما اعترضه، وأن قوله به انصراف منه عن القول الأول؛ إذا لم يوجد في أحدهما ما يماثل به عن صاحبه<sup>(١)</sup>، لكن إن التبس الأمر لا بدّ من التأمل والفحص، وسبّر المذهبين، فإن كان أحدهما أقوى من الآخر نسباً إليه الأقوى وكان هو الثاني، والأضعف هو الأول منهما، وإن تساويما في القوة يجب أن يعتقد أنهما رأيان له.

### — ثانياً: التعارض بين السمع والقياس:

استعمل ابن جني هذا المصطلح، وأفرد له باباً في الخصائص، أكد فيه على تقديم السمع إذا تعارض مع القياس، وهو بهذا يبدو متأثراً بالقاعدة الفقهية التي تقول: "لا مساغ للاجتهد في معرض النص"<sup>(٢)</sup>؛ أي أن ظهور النص ينفي الاجتهد.

استهل ابن جني بباب التعارض بين السمع والقياس بقوله: "إذا تعارضا نطقا بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره"<sup>(٣)</sup>، ومثل على ذلك بقول الله تعالى ﴿استحوذ عليهم الشيطان﴾<sup>(٤)</sup>، فاستحوذ هنا مخالفة للقياس ولكن لا بد من قبولها، يقول ابن جني – معلقاً على ذلك –: "فهذا ليس بقياس؛ لكنه لا بد من قبوله؛ لأنك إنما تتطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم. ثم إنك من بعد ذلك لا تقيس عليه غيره؛ ألا تراك لا

(١) ابن جني، الخصائص ٢٠٦/١

(٢) عبد الكري姆 زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية من ٨٠

(٣) ابن جني، الخصائص ١١٨/١

(٤) سورة المجادلة آية ١٩

تقول في استقام: استقوم، ولا في استبع: استبع<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً: "وإن شد الشيء في الاستعمال قوي قي القياس كان استعمال ما كثُر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله"<sup>(٢)</sup>. وذلك نحو "ما" عند التميمين فهي أقوى قياساً، وإن كانت عند الحجازيين أكثر استعمالاً.

وقال أيضاً: "واعلم أنك إذا أذاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقـت فيه

بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضاً: "ألا ترى أن ساماً واحداً غلب قياسين اثنين"<sup>(٤)</sup>، وقال في مصنف آخر: "والسماع يبطل القياس"<sup>(٥)</sup>، وقال أيضاً: "فإن جاء الاشتقاد بشيء عمل عليه، وترك القياس"<sup>(٦)</sup>.

يفهم من النصوص السابقة أن ابن جني يرجح السماع على القياس، ويفضله، ويعده الأصل الأول، لذلك نجده يقدم السماع الشاذ على القياس القوي، وهذا المنهج قد اتبّعه سيبويه، فهو يتّرك القياس إذا تعارض مع السماع<sup>(٧)</sup>.

### ـ ثالثاً: التعارض بين القياس والقياس:

لم ينص ابن جني على هذا المصطلح، وإنما يلمح من تضاعيف الكتاب، وذلك نحو إعمال (ما) عند الحجازيين، وعدم إعمالها عند<sup>١</sup>

(١) ابن جني، الخصائص ١١٨/١

(٢) المرجع السابق ١٢٥/١

(٣) المرجع السابق ١٢٦/١

(٤) المرجع السابق ٤٨/٢

(٥) ابن جني، المنصف ٢٤٠/١

(٦) المرجع السابق ١٣٧/١

(٧) خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو ص ٤٢١

التميميين، يقول ابن جني: "اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم؛ ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به، ويخلد إلى مثله"<sup>(١)</sup>، وقال: "لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إداحهما، فتقوّيها على اختها، وتعتقد أن أقوى القياسيين أقبل لها، وأشد أنساً بها"<sup>(٢)</sup>.

وذكر أيضاً أن لغة التميميين أقوى قياساً، وهو بذلك يوافق سيبويه<sup>(٣)</sup>. وإذا تعارض قياس الفرد مع قياس الجماعة فإن ابن جني يرجح قياس الجماعة على قياس الفرد، يقول: "واعلم أنك إذا أذاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدفع ما كنت عليه، إلى ما هم عليه. فإن سمعت من آخر مثلاً أجزته فأنت فيه مخيراً: تستعمل أيهما شئت. فإن صحّ عندك أن العرب لم تتطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة"<sup>(٤)</sup>. ويبدو أن هذا تغليب للاستعمال على قياس النحويين.

ومن ذلك أيضاً استغناوهم عن بعض الاستعمالات لأن هناك قياساً آخر عارضه، وذلك "كاستغناهُم بقولهم: ما أجود جوابه عن قولهم: ما أجوبه، أو لأن قياساً آخر عارضه فعاق عن استعمالهم إياه"<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن جني، *الخصائص* ١٢/٢

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها

(٣) المرجع السابق، ١٢٦/١، ١٦٨، وينظر: سيبويه، الكتاب ٥٧/١، وابن عصفور: *شرح جمل الزجاجي* ٦٠٣/١

(٤) ابن جني، *الخصائص* ١٢٧-١٢٦/١

(٥) المرجع السابق ٣٩١/١

والخلاصة أن ابن جني يرجح الأخذ بقياس العرب؛ لغلبة استعماله، ويلزم الأخذ به، ولا يجوز مخالفتهم.

— رابعاً: تعارض العلل:

استعمل ابن جني هذا المصطلح وعقد له باباً<sup>(١)</sup>، ورأى أن فيه موضعين:

أ — الحكم الواحد تتجاذبه علتان أو أكثر: ومثل عليه باختلاف النهاة في علة رفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائبه، ورفع خبر إن وأخواتها، ونصب ما انتصب، وجرّ من جر، وجذم ما انجذم، مما يتجادب الخلاف في عله، فكل واحد من هذه الأشياء لها حكم واحد تتنازعه العلل، فمثلاً اتفق النهاة على أن المبتدأ مرفوع، لكن اختلفوا في تعلييل رفعه<sup>(٢)</sup>، فمنهم من قال أنه رفع بالابتداء ومنهم من قال أنه رفع بالخبر، فالحكم هنا واحد تتجاذبه علل مختلفة.

ب — الحكمان في الشيء الواحد المختلفان، دعت إليهما علتان مختلفتان: ومثل على ذلك بـ (ما) النافية للحال، فأهل الحجاز يعملونها، وبنو تميم يتركون عملها؛ أي أن (ما النافية) تحتمل حكمين، لكل حكم علة خاصة به، فالحكم الأول أنها عند الحجازيين عاملة، وعلة ذلك أنهم يشبهونها بـ (ليس)، فيكونها تتفى الحال، وفي دخولها على المبتدأ والخبر، وتخلص الفعل المحتمل للحال، كما أن ليس كذلك، ويسمى هذا الشبه شبه خاص<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن جني، *الخصائص* ١٦٧/١

(٢) فالبصريون وابن جني يرفعونه بالابتداء، والковفيون يرفعونه بالخبر.

(٣) ابن عصفور الإشبيلي، *شرح جمل الزجاجي* ٦٠٣/١

والحكم الثاني أنها عند التميميين غير عاملة، وعلة ذلك أنهم يشبهونها بـ (هل)؛ أي يشبهونها بالحروف غير المختصة في كونها تليها الأسماء والأفعال، ويسمى هذا الشبه شبه عام؛ لأن كل حرف يليه الأسم مرة والفعل أخرى بابه ألا يعمل<sup>(١)</sup>.

وكذلك اختلافهم في (هلّ)، فأهل الحجاز يجرونها مجرى صَهْ وَمَهْ، ونحو ذلك مما سُمِّي به الفعل، وألْزَم طرِيقاً واحداً. وبنو تميم يلحقونها علم التثنية والتأنيث والجمع، ويراعون أصل ما كانت عليه لَمْ<sup>(٢)</sup>.

لم يشغل ابن جني نفسه هنا كثيراً بترجمة العلل، وبأيتها يؤخذ، يقول: "فَإِمَّا أَيُّهَا أَقْوَى، وَبِأَيِّهَا يَجِب أَنْ يُؤْخَذ؟ فَشَيْءٌ أَخْرَى لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهُ، وَلَا وُضُعُ هَذَا الْكِتَابُ لَهُ"<sup>(٣)</sup>، فهو يترك للإنسان الأخذ بأي الرأيين شاء؛ مشيراً إلى أن العلل لا يرجع فيها إلى الإجماع، لذلك تتعارض، يقول: "وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا مَوْضِعَ يَتَحَكَّمُ فِيهِ إِلَى النَّفْسِ وَالْحَسْنِ، وَلَا يَرْجِعُ فِيهَا إِلَى إِجْمَاعٍ وَلَا إِلَى سَابِقٍ سُنَّةً وَلَا قَدِيمٍ مُلَّةً؛ أَلَا تَرَى أَنَّ إِجْمَاعَ النَّحْوَيْنِ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ لَا يَكُونُ حَجَةً؛ لَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَرْدُدُكَ وَيَرْجِعُكَ فِيهِ إِلَى التَّأْمُلِ وَالطَّبَعِ إِلَى التَّبَعِيَّةِ وَالشَّرْعِ"<sup>(٤)</sup>.

وأشار كذلك إلى أن الخلاف الواقع بين العلماء أعمّ منه بين العرب؛ لأن العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه<sup>(٥)</sup>، فالعرب مثلاً اتفقت على أن المبتدأ مرفوع؛ لكن العلماء اختلفوا في تعلييل رفعه.

(١) ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي ٦٠٣/١

(٢) ابن جني، الخصائص ١٦٩/١

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٤) المرجع السابق ٢٢٨/٢

(٥) ابن جني، الخصائص ١٦٩/١

## – خامساً: التعارض بين الأحكام:

إذا تعارضت الأحكام ترافعت، يقول ابن جني: "إذا كان هنا أمران أحدهما على حكم والآخر على ضدّه، وتعارضا هذا التعارض، ترافعا أحکامهما"<sup>(١)</sup>.

الترافع لغة: الانتقال، والزوال<sup>(٢)</sup>، والمقصود به زوال الأحكام وتساقطها نتيجة التعارض، وقد وضح محقق الكتاب معنى ترافع الأحكام عند ابن جني بقوله: "يريد أنه قد يجتمع في الكلمة أمران، يقضي كل منهما إذا انفرد بحکم في اللغة، تكون عليه الكلمة؛ فيكون ذلك داعياً إلى إلغاء تأثيرهما، فكأن هذا، رفع حکم هذا، وهذا رفع حکم هذا وأبطله. فمن ثم ساغ ابن جني لهذا الأصل "ترافع الأحكام"، ويبدو أن ابن جني متاثر بقول الأصوليين وأرباب الاستدلال: إن الأمرين إذا تعارضا تساقطا، وإذا تعارض الدليلان تمانعا<sup>(٣)</sup>".

استعمل ابن جني مصطلح "ترافع الأحكام" وعقد له باباً في **الخصائص**، وذكر أنه أول من استعمله، فكان له **فضل السبق**، واستهل بقوله: "هذا موضع من العربية لطيف، لم أر فيه رسمًا، ولا نقلوا إلينا فيه ذكرًا، ووضح ذلك بأمثلة، منها: "مذهب العرب في تكسير ما كان من فعلٍ على (أفعال): نحو علم وأعلام، وقدم وأقدام، ورسنٍ وأرسان... قال سيبويه<sup>(٤)</sup>: فإن كان على (فعلة) كسرُوه على (أفعلٍ): نحو: أَكْمَةٌ وآكُمْ. ولأجل ذلك ما حمل أَمَةً على أنها (فعلة) لقولهم في تكسيرها: (آمٌ) إلى هنا

(١) المرجع السابق ١٠٣/١

(٢) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ٣٦٠/١

(٣) ابن جني، **الخصائص** ١١٠/٢، ١٠٣/١

(٤) سيبويه، الكتاب ٥٩٩/٣

انتهى كلامه، إلا أنه أرسله ولم يعلمه<sup>(١)</sup>.

ويعلق ابن جني على كلام سيبويه السابق بقوله: "والقول فيه عندي أن حركة العين قد عاقبت في بعض المواقع تاء التأنيث، وذلك في الأدواء؛ نحو قولهم: رَمِثْ رَمَثًا، وَحَبَطْ حَبَطًا، وَحَبَّجْ حَبَّجًا. فإذا أحقوا تاء أسكنوا العين؛ فقالوا: حَقْلَ حَقْلَة، وَمَغَلْ مَغَلَة. فقد ترى إلى معاقبة حركة العين تاء التأنيث. ومن ذلك قولهم: جَفْنَة وَجَفَنَات، وَقَصْنَعَة وَقَصْنَعَات؛ لما حذفوا تاء حركوا العين، فلما تعاقبت تاء وحركة العين جرياً لذلك مجرى الضدين المتعاقبين. فلما اجتمعا في (فعلة) ترافعاً أحکامهما، فأسقطت تاء حكم الحركة، وأسقطت الحركة حكم التاء. فالأمر بالمثال إلى أن صار كأنه فعل، و (فعل) باب تكسيره (أفعال)<sup>(٢)</sup>.

#### ـ سادساً: التعارض بين القبيحين:

عقد ابن جني باباً بعنوان "باب في الحمل على أحسن الأقوبيين" استهله بقوله: "اعلم أن هذا موضع من مواضع الضرورة الممكّلة. وذلك أن تُحضرك الحال ضرورتين لا بد من ارتکاب إحداهما، فينبغي حينئذٍ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلّهما فحشاً"<sup>(٣)</sup>.

وساق عدة أمثلة رجح من خلالها تعارض القبيحين، منها: ما قام إلا زيداً أحد، يقول: "عدلت إلى النصب؛ لأنك إن رفعت لم تجد قبله ما تبدل منه، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه. وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيره عنه فقد جاء على كل حال. فاعرف ذلك أصلاً في العربية تحمل عليه غيره<sup>(٤)</sup>. ١

(١) ابن جني، الخصائص ١١٠/٢

(٢) المرجع السابق، ١١١-١١٠/٢

(٣) المرجع السابق، ٢١٢/١

(٤) المرجع السابق، ٢١٤/١

ومن ذلك أيضاً قوله: فيها قائماً رجلٌ. لما كنت بين أن ترفع قائماً فتقدم الصفة على الموصوف – وهذا لا يكون – وبين أن تنصب الحال من النكرة – وهذا على قاته جائز – وحملت المسئلة على الحال فنصبت<sup>(١)</sup>.  
ويفهم من ذلك أن ابن جني يرجح استعمال أحسن القبيحين، وهو بهذا يبدو متأثراً بالقاعدة الأصولية الفقهية التي تقول: "يرتكب أخف الضررين".

#### **– سابعاً: تعارض المانع والمقتضى:**

هناك قاعدة أصولية تقول: إذا تعارض المانع والمقتضى قدم المانع.  
لم ينص ابن جني على هذه العبارة، وإنما لمحت من كلامه، حيث قال: "فإن قلت: فقد بنوا من الفعل المعرب ما لحقته نون التوكيد، نحو لتفعلن". قيل لما خصته النون بالاستقبال، ومنعه الحال التي المضارع أولى بها، جاز أن يعرض له البناء. وليس كذلك السين وسوف؛ لأنهما لم يبنيا معه بناء نون التوكيد فيبني هو، وإنما بما فيه كلام التعريف الذي لا يوجب بناء الاسم؛ فاعرفه<sup>(٢)</sup>. ويفهم من ذلك أن المضارع يقتضي الإعراب، لكن دخول نون التوكيد منعه من الإعراب. لذلك تعارض المانع (نون التوكيد) مع المقتضي (الإعراب) فقدم المانع على المقتضى.  
وهذا يشبه القاعدة الفقهية التي تقول: "درء المفاسد أولى من جلب المنافع"<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ابن جني، الخصائص ٢١٤/١

(٢) المرجع السابق، ٨٥/٣

(٣) عبدالكريم زيدان، المدخل إلى دراسة الشريعة الإسلامية ص ٨٤، وينظر: البرزنجي، التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية ٢١٢/٢

**ثامناً: تعارض قوة القياس مع كثرة الاستعمال:**

يرجح ابن جني كثرة الاستعمال إذا تعارضت مع قوة القياس، ومثل على ذلك بـ (ما) النافية عند الحجازيين والتميميين، فقدم اللغة الحجازية على اللغة التميمية؛ لأن الحجازية أكثر استعمالاً، وبها نزل القرآن، في حين أن التميمية أقوى قياساً، والدليل على ذلك أنه "متى رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر، أو نقض النفي فزعت إذ ذاك إلى التميمية؛ فكأنك من الحجازية على حرد، وإن كثرت في النظم والنثر" <sup>(١)</sup>.

**وخلصة رأيي في هذا الفصل:**

**أولاً:** لا يعد التعارض والترجيح أصلاً من الأصول اللغوية.

**ثانياً:** من خلال التعارض والترجح نستطيع معرفة الراجح من المرجوح في الأدلة اللغوية.

**ثالثاً:** لا يوجد قوانين محددة متفق عليها من قبل اللغويين تلزم الأخذ بأحد القولين المتعارضين.

**رابعاً:** غالباً ما يترك ابن جني حرية الاختيار في القولين المتعارضين.

---

(١) ابن جني، الخصائص ١٢٦/١

## الخاتمة

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن أصول النحو كانت قائمة في أذهان النحاة وهم يؤسسون النحو العربي، وفي كتاب سيبويه شواهد كثيرة، لكن الصياغة المنهجية العلمية لهذه الأصول مجتمعة تمت على يد ابن جني أولاً، ثم ابن الأنباري، ثم السيوطي، فالشاوي، فاستوى بذلك علمًا له منهجه وحدوده ومصطلحاته.
- اهتم ابن جني بالسماع، وكان يقدمه على القياس، ولا يأخذ عن الأعراب الفصحاء إلا بعد التأكد من فصاحتهم، يقول: "فينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل واحد، إلا أن تقوى لغته، وتشيع فصاحته"<sup>(١)</sup>، وساق أمثلة كثيرة اخبر من خلالها فصحاء العرب، من ذلك قصته مع أبي عبد الله الجوثي، وقصته مع أبي عبد الله الشجري، وغيرها الكثير.
- لم يلتزم ابن جني بالحدود الزمنية والمكانية لعصر الاحتجاج، فقد احتاج بالفصيح من كلام المولدين شعراً ونثراً، من ذلك استشهاده بشعر أبي تمام، والبحترى، والمتibi الذي كان يسميه "شاعرنا"، وغالباً ما يستشهد بأشعارهم في مجال المعنى، كما استشهد بكلام أبي عبدالله الشجري.
- ظل قانون الكثرة والقلة قانوناً عاماً مبهم الحدود، أدى إلى اضطراب كثير من الأحكام النحوية، وبالتالي الخلاف بين النحويين.

---

(١) ابن جني، *الخصائص* ١١/٢

— لم يركز ابن جني على مصطلحات الأحكام النحوية كثيراً، في حين ركّز على أصول هذه الأحكام وما قد ينتج عنها من إشكاليات في الدرس اللغوي، لذلك عقد عدة أبواب تتعلق بالأحكام النحوية، منها: باب في حكم المعلول بعلتين، وباب في الحكم يقف بين الحكمين، وباب في إقلال الحفل بما يلطف من الأحكام، وباب في أن الحكم للطارئ، وباب في بقاء الحكم مع زوال العلة، وباب في ترافع الأحكام، وغيرها

— لم يجز ابن جني تخصيص العلة، لأنّه يحاول الارتفاع بعل النحوين إلى مرتبة علل المتكلمين، وهو بهذا يختلف عن أصحابه من البصريين الذين يجيزون تخصيص العلة، كصحة الواو إذا اجتمعت مع الياء، وسبقت الأولى منهما بالسكون، نحو: حَيْوَةٌ، وَعَوْنَةٌ، ويرى ابن جني أن القائل اضطر إلى تخصيص العلة هنا؛ لأنّه لم يحتط في وصف العلة، ولو قدم الاحتياط فيها لأمن الاعتذار بتخصيصها، وساق أمثلة كثيرة أثبت من خلالها عدم جواز تخصيص العلل، وأفرد لتخصيص العلل بباباً خاصاً.

— ينقسم الاستحسان عند ابن جني إلى قسمين:

— ١- استحسان عربي: وهو الذي تستحسنـه العرب وتنطق به،  
وعنته علة ظاهرة.

— ٢- استحسان نحوـي: وهو ما يستحسنـه النحوـيون في تفسيرـهم،  
وتعليلـهم لما استحسنـته العرب.

— ذكر السيوطي وتبعـه كثيرـ من النحوـيين أن عـلل النـحو أربعـ وعشـرون عـلة في حين توصلـت هذه الـدراسة إلى وجود حـوالـي خـمسـين عـلة، استـعملـها ابن جـني في الخـصـائـصـ، وهـيـ: الـاتـبـاعـ، والـاتـسـاعـ، والـاخـتـصارـ، والـإـدـغـامـ، والـاسـتـقـالـ، والـاسـتـحـالـةـ، والـاسـتـحسـانـ، والـاسـتـغـنـاءـ، والـاسـتـقـبـاحـ، والـاسـتـقـاقـ، والـإـشـعـارـ، وإـصلاحـ الـلـفـظـ، والأـصـلـ، والإـعـرـابـ، وأـمـنـ اللـبـسـ، وإـهمـالـ ما

أهمل، والأولى، والبناء، والتجريد، والتحليل، والتخفيف، والتدريج، والتشبيه، والتضمن، والتعادل، والتعويض، والتغليب، والتوكيد، والتوهم، والجوار، والعلة الحقيقة، والحمل على الأكثر، والحمل على الظاهر، والحمل على اللفظ، والحمل على المعنى، ودلالة الحال، والسماع، والصوت، والضرورة، والعدل، وعدم السماع، وعدم النظير، والفرق، والقياس، وكثرة الاستعمال، والنظير، والنقض، والنقيض، والنية.

— اعتمد ابن جني على سبر أغوار النفس في تحريره لبعض القضايا اللغوية أحياناً، ويظهر ذلك جلياً في علة التوهم، وفي ارتكاب بعض الضرورات، وهذا يجعلنا نصرح أن ابن جني قد كان شمولياً في نظرته إلى اللغة من جميع جوانبها بما فيها جانبها النفسي، وهو أمر يعتد به الآن في الدراسات اللغوية الحديثة.

— الإجماع في علم الأصول ينقسم إلى إجماع النحوين وإجماع العرب، وأن إجماع العرب حجة، وأصل من أصول اللغة وال نحو، أما إجماع النحاة فهو ليس حجة، وإذا انعقد عد مسلكاً من مسالك العلة، وهو أمر لا يختلف عن معطيات المنهج الوصفي التحليلي الذي استعمله الوصفيون المحدثون، فاللغة هي الأصل الذي تستبط منه القواعد، وليس للغوي أن يجسم أمراً دون الاعتماد على الأداءات اللغوية المسموعة من أبناء اللغة.

— لم يتعرض ابن جني لجواز عود الضمير على متاخر لفظاً ورتبة، أو عدم الجواز، وخرج قولهم: ضربَ غلامه زيداً، على أن المفعول في نحو هذا مقدم في الرتبة على الفاعل، وهو قسم قائم برأسه، وهذه المسألة خفيت على بعض النحاة كابن يعيش، ورضي الدين الأسترابادي، وابن هشام، وبعض المحدثين فنقلوا ذلك عنه خطأ.

— لم يستعمل ابن جني مصطلح استصحاب الحال، ولكنه تحدث عنه باستفاضة تحت مسميات أخرى، من مثل الحكم للطاريء، ونقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها، وإقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يدع داع إلى الترك والتحول. وهذا يخالف ما ذكره بعض الدارسين من أن ابن جني لم يشر إلى هذا الموضوع، أو من ذهب إلى أن ابن جني تحدث عن هذا الموضوع، ولكنه لم يمثل عليه من مؤلفات ابن جني بما فيها الخصائص، وأرى أن استصحاب الحال لا يصلح أن يكون أصلاً من الأصول اللغوية التي يحتاج بها، لأن التمسك بالأصل لا يحتاج إلى دليل.

— لا يعد التعارض والترجيح من أصول اللغة، ولكن يساعدان على معرفة الراجح من المرجوح، فمن خلال التعارض والترجح نستطيع معرفة اللغة الأفضل، والرواية الأوفق لقياس، والصلة الأقوى...

— ليس للتعارض والترجح قوانين وضوابط متفق عليها من قبل النحاة تلزم الأخذ بالراجح، ولا سيما في مجال العلل التي يتحاكم فيها إلى النفس والحس وذوق اللغوي.

— تأثر ابن جني بالمتكلمين والفقهاء وأفاد منهم، وظهر ذلك جلياً في استعماله مصطلحاتهم، ومن هذه المصطلحات على سبيل المثال: الدور، تخصيص العلل، الحمل على أحسن الأقوابين... وقد كنت أشير إليها في مواقعها.

— تأثر كل من كتب في علم الأصول كابن الأنباري والسيوطى وغيرهم بابن جني، وما جاءوا به هو إعادة ترتيب المسائل وتغيير وتحديد بعض المصطلحات، وهم في علم الأصول عيال عليه.

– إن بداية تأثر علم النحو بعلم الكلام وعلم الفقه تبدو غير واضحة، والكلام فيها لم يقطع بعد؛ لأن هناك كتاباً تراثية تمثل تلك الفترة لم تصل إلينا بعد، والحكم عليها ظني.

– إن كتاب الخصائص كتاب ألفه صاحبه في أصول اللغة والنحو، وشمل جميع الأصول اللغوية والنحوية، حرص فيه صاحبه على أن يكون للنحو أصولاً كأصول الفقه والكلام، وليس كما يدعى السيوطي أن ابن جني سماه أصول النحو، ولكن أكثره خارج عن هذا المعنى، وفيه الغثُ والسمين...

## فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقم الآية	الآية	السورة
١٠٣	٧١	﴿قالوا الآن جئت بالحق﴾	البقرة
١٣٥	١٨٧	﴿أحل لكم ليلة الصيام الرفت إلى نسائكم﴾	البقرة
١٤٩	١٩٥	﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾	البقرة
٤٤، ١٥٠	١	﴿واتقوا الله الذي تسألون به والأرحام﴾	النساء
١٤٩	١٥٥	﴿فبما نقضهم ميثاقهم﴾	النساء
٥٦	٥٢	﴿فعسى الله أن يأتي بالفتح﴾	المائدة
٦٧	٩٤	﴿لقد تقطع بينكم﴾	الأنعام
٩٧	٧٧	﴿يا صالح ائتنا﴾	الأعراف
-١٤٣ ، ٥١ ١٤٤	٢٩	﴿طوبى لهم وحسن مآب﴾	الرعد
١٦٣	٩٧	﴿فما أسطاعوا أن يظهوه﴾	الكهف
١٤٨	٣٢	﴿يا نساء النبي لستن كأحدٍ من النساء﴾	الأحزاب

١٧٤	٢٨	﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾	فاطر
١٣٤	١٦	﴿يَا عِبَادَ فَاتَّقُونَ﴾	الزمر
١٣٥	٢٤	﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾	الشورى
١٩١	٢	﴿لِيغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾	الفتح
١٩٢ ، ١٣٦	١٩	﴿اسْتَحْوِذُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾	المجادلة
٥٧ ، ٥٦	٣	﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾	الضحى

## فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

رقم الصفحة	الحديث
٧٢	— "كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟...".
٤٥	— "نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شافٍ"
٤٥	— "لا آكل من الطعام إلا ما لوق لي"
٨٧ ، ٤٥	— "من أنتم؟ فقالوا: نحن بني غيان، فقال: بل أنتم بنو رشدان"
٥١	— "لست بنبي الله، ولكننينبي الله"
٧٠	— "أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل"
١٧٣	— "أمتى لا تجتمع على ضلاله"

## فهرس الشعر

البيت	رقم الصفحة
قافية الباء	
— وعدت وكان الخلف منك سجية	مواعيد عرقوب أخاه بيثرب ٧٢
— كلاهما حين جدّ الجري بينهما	قد ألقعا وكلا أنفيهما رابي ٧٤
— أتهجر ليلي للفارق حبيبها	وما كان نفساً بالفارق يطيب ١٩٠
قافية الجيم	
— كأن أصوات من إيجالهن بنا	أواخر الميس أصوات الفراريج ١٥٩
قافية الحاء	
— قد كنت تخفي حب سمراء حقبة	فتح لان منها بالذى أنت بائح ١٠٣
قافية الدال	
— وإن رأيت الحجج الرواددا	قواصر بالعمر أو مواددا ١٠٣
— قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا	إلى حمامتنا أو نصفه فقد
قافية الراء	
— مستقبلين شمال الشام تضربنا	بحاصب كنديف القطن منثور ١٧
— على عمائمنا تلقى وأرحلنا	على زواحف ترجى مخها رير ١٧

— له زجل كأنه صوت حادٍ  
إذا طلب الوسيقة أو زمير ٥٩، ١٠٥

— قد كن يخبان الوجوه تسترًا  
فالآن حين بدأن للنظر ٧١

— فلما لصلحة دعا المنادي  
نهضت وكنت منها في غرور ٧٣

### قافية السين

— اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس ٥٩

— ورمل كأوراك العذاري قطعته إذا ألبسته المظلمات الحنادس ٩٢

### قافية العين

— ماذا لقينا من المستعربين ومن قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا ١٨

— إن قلت قافية بكرًا يكون بها بيت خلاف الذي قاسوه أو ذرعوا ١٨

— قالوا: لحنت وهذا ليس منتصباً وذاك خفظ، وهذا ليس يرتفع ١٩

— وحرضوا بين عبد الله من حمق وبين زيد فطال الضرب والوجع ١٩

— كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم وبين قوم على إعرابهم طبعوا ١٩

— ما كلّ قولي مشروحاً لكم، فخذلوا ما تعرفون، وما لا تعرفوا فدعوا ١٩

— لأن أرضي أرضاً لا تشتب نار المجوس ولا تبني بها البيع ١٩

— إنما النحو قياس يتبع  
٢٧ وبه في كل علم ينتفع

— ليت شعري عن خليلي ما الذي  
٦٨ ، ٥٦ غله في الحب حتى ودعه

— إذا المرء لم يخش الكريهة أو شكت حال الهوينى بالفتى أن تقطعا  
٧٣

### قافية القاف

— رضيعي لبان ثدي أم تقاسما  
١٤٧ بأسحم داج عوض لا نترق

### قافية اللام

— فالليوم أشرب غير مستحقب  
١٠٥ إثماً من الله ولا واغل

— ثلاثة أنفس وثلاث ذود  
١٥٥ لقد جار الزمان على عيالي

— إن محلًا وإن مرتاحًا  
١٦٧ وإن في السفر إذا مضوا مهلاً

— جزى ربه عنى عدي بن حاتم جراء الكلاب العاويات وقد فعل  
١٧٦

### قافية الميم

— وإنى لقوم مقاوم لم يكن جرير  
٦٨ ولا مولى جرير يقومها

— فقمت للطيف مرتاباً وأرقني  
١٠٤ فقلت أهي سرت أم عادني حلم

### قافية النون

— فظلت لدى البيت العتيق أخيله و مطواي مشتاقان له أرقان  
١٨٩ ، ٤٩

## قافية الهاء

— إذا رضيت علىّ بنو قشير      ١٠١      لعمر الله أعجبني رضاها

## قافية الياء

— فلو كان عبد الله مولى هجوجته      ١٧      ولكن عبد الله مولى مواليا

— بدا لي أنني لست مدرك ما مضى      ١٥٠      ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا

## أنصاف الأبيات

١٢٧

— وقال اضرب الساقين أمك هابل

١٠٣

— الحمد لله العلي الأجل

١٠٣

— تشكوا الوجه من أظلل وأظلل

١٧٥

— كبير أناس في بجاد مزمل

١٧٧

— جزى ربه عني عدي بن حاتم

٦٧

— ما بال عيني كالشعيب العين

١٥٩

— سماء الإله فوق سبع سمائيا

## المصادر والمراجع

- إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ط٢، دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.
- إبراهيم بيومي مذكر، منطق أرسطو في النحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطبعة وزارة المعارف العمومية ١٩٥٣م.
- إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان، ط١٩٨٧.
- إبراهيم محمد سلقيني، الميسر في أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق - سوريا، ط٢ ١٩٩٦م.
- ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ت: محمود محمد الطناجي، دار الفكر، بيروت ١٩٧٩م.
- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب وللمع الأدلة، ت: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٢ / ١٩٧١م.
- ابن الأنباري، للمع الأدلة، ت: عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت. سنة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- ابن جني، الخصائص، ت: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١ / ١٩٩٠.
- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١ / ١٩٨٥م.
- ابن جني، المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، ت: حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط١٩٨٧/١م.

– ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواد القراءات والإيضاح عنها،  
ت: علي النجدي ناصف، وعبد الحميد النجار، وعبد الفتاح الشلبي، القاهرة  
١٣٨٦هـ.

– ابن جني، المنصف في شرح تصريف المازنى، ت: إبراهيم مصطفى  
وعبد الله أمين، وزارة المعارف، القاهرة، ط١٩٥٤م.

– ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ت: إحسان عباس، دار  
صدر، بيروت.

– ابن دريد، جمهرة اللغة، مطبعة دائرة المعارف، حيدر آباد الدكن، ط١٣٤٥هـ.

– ابن السراج، الأصول في النحو، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة  
الرسالة، بيروت، ط٢٠٠٨م.

– ابن سلام الجمي، طبقات الشعراء، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،  
ط١٩٨٢م.

– ابن عبد ربه، عقد الغريد، ت: محمد سعيد العريان، دار الفكر، ١٩٥٤م.

– ابن عصفور، شرح جمل الزجاج، (الشرح الكبير) ت: صاحب أبو  
جناح، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط١٩٩٩م.

– ابن فارس، الإتباع والمزاوجة، ت: محمد أديب جبران، منشورات  
وزارة الثقافة.

– ابن فارس، الصاحبى في فقه اللغة العربية، ومسائلها وسنن العرب في  
كلامها، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسين بسج، دار الكتب العلمية،  
بيروت، ط١٩٩٧م.

- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ت: عبد السلام هارون، دار الجيل،  
بیروت ۱۹۹۹ م
- ابن قتيبة، عيون الأخبار، شرحه وعلق عليه يوسف علي الطويل، دار  
الكتب العلمية، بیروت- لبنان.
- ابن كمال باشا، رسالة في تحقيق التغليب، ضمن (رسالتان في لغة القرآن)، تقديم وتحقيق : صاحب جعفر أبو جناح، دار الفكر ، عمان، ط ۱۹۹۹ م.
- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم  
البنا، دار الإعتصام، القاهرة، ط ۱۹۷۹ م.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بیروت.
- ابن النديم، الفهرست، اعتى بها وعلق عليها الشيخ إبراهيم رمضان،  
دار المعرفة، بیروت - لبنان، ط ۲ / ۱۹۹۷ م.
- ابن هشام، معنى اللبيب عن كتب الأغاريب، ت: مازن المبارك،  
ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - بیروت، ط ۶ / ۱۹۸۵ م.
- ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بیروت.
- أبو الأسود الدؤلي، ديوانه، صنعة أبي سعيد السكري، ت: محمد  
حسن آل ياسين، مؤسسة الرسالة، إيف - بیروت، ط ۱ / ۱۹۸۲ م.
- أبو بكر الزبيدي الأشبيلي، مختصر العين، ت: صلاح مهدي  
الطرطوسى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ۱ / ۱۹۹۱ م.
- أبو تمام، ديوان الحماسة، شرح التبريزى، دار القلم، بیروت.
- أبو حيان، البحر المحيط، دار الفكر، بیروت، ط ۲ / ۱۹۸۳ م.

— أبو الطيب اللغوي، كتاب الاتباع، ت: عز الدين التتوخي، دمشق ١٩٦١م.

— أبو علي الفارسي، الحجۃ في علل القراءات السبع، ت: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١٩٨٣/٢م.

— أبو علي الفارسي، المسائل العسكرية، ت: اسماعيل عمairyة، مراجعة نهاد الموسى، منشورات الجامعة الأردنية ١٩٨١م.

— أحمد أمين، ضحي الإسلام، ط ١٠، دار الكتاب العربي، بيروت.  
— أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط ٢/١٩٩٣م.

— أحمد بن علي العسقلاني الشافعي، تعجیل المنفعة، ت: إكرام الله إمداد الحق، ط ١، دار الكتاب العربي.

— أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر، ط ١٦/١٩٦٥م.

— أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في خصائص ابن جنى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

— أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٤م.

— أحمد مطلوب، بحث لغوية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط ١/١٩٨٧م.

— أحمد مطلوب، دور المجمع العراقي في وضع المصطلحات، الموسم الثقافي التاسع لمجمع اللغة العربية الأردني ١٩٩١م.

— أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٤م.

— الأخطل، ديوانه، شرح مهدي ناصر الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١٩٨٦م.

— الأزهري، تهذيب اللغة ج/٤، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، مراجعة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطبع سجل العرب، القاهرة.

— اسماعيل باشا، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، عن بتصحیحه وطبعه محمد شرف الدين ورفعت الكيلسي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ١٩٩٢م.

— الأصفهاني، كتاب الأغاني، عبد الستار أحمد فراج، الدار التونسية، تونس، طبعة ١٩٨٣.

— الأعشى، ديوان الأعشى الكبير، شرح تقديم: حنا نصر حتى، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط ١٩٩٢م.

— الأقىشر الأستدي، ديوانه، ت: خليل الدوهي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١٩٩١م.

— الآمدي، الأحكام للأمدي، ت: سيد الجميل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١٤٠٤هـ.

- امرؤ القيس، ديوانه، بشرح الحضرمي، ت: أنور أبو سويلم، وعلى الهروط، دار عمار، عمان – الأردن.
- أمية بن أبي الصلت، ديوانه، ت: عبد الحفيظ السقلي، المطبعة الوطنية، دمشق، ط ٢١٩٧٧ م.
- الأنباري، أسرار العربية، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٩٧ م.
- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، جزان، دار أجياد التراث العربي.
- الباخري، دمية القصر وعصرة أهل العصر، ت: سامي العاني، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط ١٩٨٥ م.
- البخاري،  صحيح البخاري، ت: محب الدين الخطيب، وزميلاه، المطبعة السلفية، ط ١٤٠٠ هـ.
- بديع أحمد العزام، المصطلح النبوي والبلاغي عند أبي على الحاتمي، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة ١٩٩٤ م.
- البرزنجي، التعارض والترجح بين الأدلة الشرعية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب، ت: عبد السلام هارون، ومكتبة الخانجي – القاهرة، ط ٢١٩٨٩ م.
- تمام حسان، الأصول دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر الغوي العربي، دار الثقافة، ط ١٩٨١ م.
- تمام حسان، قضايا المصطلح الأدبي، مجلة فصول ج ٧، ع ٤٣، ابريل – سبتمبر ١٩٨٧ م.

- تمام حسان، المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة، مجلة فصول، ج ٧، ع ٤٣، ١٩٨٧ م.
- التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم رفيق العجم، ت: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط ١٩٩٦ م.
- الجاحظ، البيان والتبيين، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٥/١٩٨٥ م.
- الجرجاني، التعريفات، ت: إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢٤/١٩٩٢ .
- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٨٨ م.
- جعفر عبادنة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر - عمان، ط ١٩٨٤ م.
- جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدرني فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، ت: محمد حسن عواد، دار عمار - الأردن، ط ١/١٩٨٥ م.
- جمال الدين القبطي، انباه الرواية على أنباه النحاة، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١٩٨٦ م.
- جميل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس ١٩٨١ م
- الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، دار الكتاب العربي- بيروت.
- حبيبة الرفاعي، ظاهرة التعارض والترجيح في أصول النحو(رسالة ماجستير) الجامعة الأردنية. ١٩٩٥ م.

- حسن خميس الملح، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق — عمان، ط ٢٠٠١ / ١٢٠٠.
- حسن خميس الملح، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق — عمان، ط ٢٠٠٠ / ١٢٠٠.
- حسن موسى الشاعر، النهاة والحديث النبوى، وزارة الثقافة والشباب — عمان، ط ٩٨٥ / ١٩٨٥.
- الحطيئة، ديوانه، شرح أبي سعيد حسن السكري، دار صادر، بيروت ١٩٨١.
- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي، دراسة في الفكر اللغوي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧٤.
- خديجة الحديثي،  موقف النهاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، جامعة الكويت، الكويت ١٩٧٧.
- خضر عليان القرشي وزميله، المصطلح العلمي، دوره وأهميته، مجلة أم القرى، السنة السادسة، ع ٨، ١٩٩٣.
- الخطابي، إصلاح غلط المحدثين، ت: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط ٢٩٨٥ / ٢٩٨٥.
- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان.
- الخليل بن أحمد (منسوب له) كتاب الجمل في النحو، ت: فخر الدين قباوة، ط ٥ / ١٩٩٥.
- الخليل بن أحمد، العين، ت: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، ج ٧، دار ومكتبة الهلال.

- خولة تقى الدين الهلالي، دراسة لغوية فى أراجيز رؤبة والعجاج،  
منشورات وزارة الثقافة والإعلام – العراق ١٩٨٢ م.
- ذو الرمة ، ديوانه، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي ، ت : عبد  
القدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان ، بيروت- لبنان ، ط ٢/١٩٨٢ م.
- راجي الأسمري، المعجم المفصل فى علم الصرف، دار الكتب العلمية-  
بيروت ، ط ١٩٩٣ / ١ م.
- رضوان ابن شقرورن، إشكالية المصطلح، مجلة كلية الآداب بفاس، عدد  
خاص (٤)، ١٩٨٨ م
- رضي الدين الاستراباذى، شرح الكافية فى النحو، دار الكتب العلمية،  
بيروت – لبنان ١٩٨٥ م.
- رفيق العجم، موسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين، مكتبة  
لبنان ناشرون – لبنان ، ط ١٩٩٨ / ١ م.
- رمضان عبد التواب، دراسات وتعليقات فى اللغة، الناشر مكتبة  
الخانجي بالقاهرة، ط ١٩٩٤ / ١ م.
- ر. هـ . روبنز، موجز تاريخ علم اللغة (فى الغرب)، ترجمة أحمد  
عوض، الكويت- عالم المعرفة، تشرين الثاني ١٩٩٧ م.
- رؤبة، ديوانه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسيّ، طبع  
في مدينة ليبيسيغ سنة ١٩٠٣ م.
- الزبيدي، تاج العروس، دار الفكر.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحوين واللغويين، ت: محمد  
أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار المعارف بمصر.
- الزجاجي، الإيضاح فى علل النحو، ت: مازن المبارك، دار النفائس،  
بيروت ، ط ٥ / ١٩٨٦ م.

- الزمخشري، أساس البلاغة، دار صادر - بيروت ١٩٧٩ م.
- الزمخشري، الكشاف، دار المعرفة - بيروت.
- زهير بن أبي سلمى، ديوانه، صنعة أبي العباس ثعلب، ت: فخرى الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، ودار الفكر، دمشق - سوريا، إعادة ط ١١٩٩٦ م.
- زهير غازي زاهد، العربية والأمن اللغوي، مؤسسة الوراق، عمان - الأردن ٢٠٠٠ م.
- سعاد سيد أحمد علي، استصحاب الأصل في الخطاب النحوي وتداعياته في مسائل الخلاف، مجلة الدراسات اللغوية، مجلد ١، ع ٤، شوال - ذو الحجة ١٤٢٠ هـ، يناير - مارس ٢٠٠٠ م.
- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٨٧ م.
- سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، دار الشروق، عمان، ط ١٩٩٧ م.
- سعيد جاسم الزبيدي، مصطلحات ليست كوفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨ م.
- سعيد علوش، أعطني اصطلاحاً، أعطك منهجاً، أو هبني منهجاً، أهبك اصطلاحاً، مجلة الأقلام العراقية، ع ٩، أيلول ١٩٨٦ م.
- سليم سلمان الأنباري، المصطلحات البلاغية والنقدية بين ابن سنان الخفاجي وعبد القاهر الجرجاني، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية ١٩٩٦ م.
- سمير الدروبي، ظاهرة التعدد والكثرة في مؤلفات السيوطى، مجلة المنار، ١٩٩٩ م.
- سيبويه، الكتاب، ت: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط ٣/١٩٨٣ م.

- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو وجده، ت: طه عبد الرؤوف، مكتبة الصفا، القاهرة، ١٩٩٩ م.
- السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ت: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١٩٨٥ م.
- السيوطي، شرح شواهد المغني، لجنة التراث العربي - بيروت.
- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح محمد أحمد جاد المولى بك وزميله، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٩٨٧ م.
- السيوطي، همم الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٧٥ م.
- الشماخ بن ضرار الذبياني، ديوانه، ت: صلاح الدين الهاדי، دار المعارف - القاهرة.
- صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، دار الفكر - عمان، ط١٩٩٨ م.
- صلاح فضل، إشكالية المصطلح الأدبي بين الوضع والنقل، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس - المغرب، ع٤/٤، ١٩٨٨ م.
- طرفة بن العبد، ديوانه، شرح الأعلم الشنتمري، ت: درية الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٥ م.
- عادل عبد الجبار زاير، معجم ألفاظ العلم والمعرفة في اللغة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، ط١٩٩٧/١ م.
- عبد الرحمن جبريل، المدخل إلى القراءات، وأصول العشر المتواترة، دار الخليج، عمان، ط٢٠٠٠ م.
- عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، قضايا المصطلح العربي، مجلة فصول، المجلد/٧، ع٤+٣، أبريل - سبتمبر ١٩٨٧ م.

- ١١٥ - عبد السلام المساي، الأسلوب والأسلوبية - نحو بديل السنى في نقد الأدب، الدار العربي للكتاب، ليبيا - تونس، ١٩٧٧م.
- عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو، منشورات مؤسسة الوجدة، الكويت ١٩٧٧م.
- عبد العال سالم مكرم، وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، مطبوعات جامعة الكويت، ط١ ١٩٨٥م.
- عبد العزيز حمودة، المرايا المقررة نحو نظرية نقدية عربية (الكويت: عالم المعرفة، أغسطس ٢٠٠١م).
- عبد الغني الدقر، معجم النحو، ط٣/١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، مكتبة الرشيد، الرياض، ط١/١٩٨٥م.
- عبد الفتاح الحموز، ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل، دار عمار، ط١/١٩٨٧م.
- عبد الفتاح الحموز، ظاهرة التغلب في العربية، منشورات جامعة مؤتة، ط١/١٩٩٣م.
- عبد الفتاح الحموز، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، مجلة مؤتة، المجلد الثاني، العدد الأول، حزيران ١٩٨٧م.
- عبد القاهر المهيري، نظارات في التراث اللغوي العربي، دار المغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط١/١٩٩٣م.
- عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة القدس، بغداد - العراق، ط١١/١٩٨٩م.
- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.

- عبد الوهاب أمين أحمد، المغامرة اللغوية في الفتوحات المكية، دار المعارف - القاهرة.
- عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، دار القلم، ط ٢٠/١٩٨٦ م.
- العجاج، ديوانه، رواية الأصمعي، ت: عزة حسن، مكتبة دار الشروق، سوريا - بيروت.
- عزيزة فوال بابتى، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١٩٩٢/١ م.
- عفاف حسانين، في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، ط ١/١٩٩٦ م.
- العكري، الباب في علل البناء والإعراب، دار الفكر، ج ١، ت: غازي طليمات، ج ٢ ، ت: عبد الله النبهان، ط ١/١٩٩٥ م.
- علاء الدين نجم، معجم مصطلحات أصول الفقه، مراجعة هايل خريسات، مؤسسة الرسالة ناشرون، عمان - الأردن، ط ١/٢٠٠٠ م.
- علال الغازي، تطور مصطلح (التخييل) في نظرية النقد الأدبي، مجلة كلية الآداب بفاس، ع ٤ / ٤ ، ١٩٨٨ م.
- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣ م.
- علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت - لبنان ١٩٧٥ م.
- علي القاسمي، النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس - المغرب، ع ٤ / ٤ ، ١٩٨٨ م.
- عنترة، ديوانه، شرح يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، ط ١/١٩٩٢ م.
- عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض - الرياض، ط ١/١٩٨١ م.

- غازي طليمات، المفهوم النحوي في كليات الكفوبي بين المصطلح والتعریف، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، العدد ٩/١٩٩٥ م.
- فاروق حماده، تأسيس المصطلح النبوي بين المحدثين والأدباء، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس- المغرب، ع/٤ ، ١٩٨٨ م.
- فاضل السامرائي، ابن جنى النحو، دار النذير ١٩٦٩ م.
- فخر الدين قباوة، تحليل النص النبوي ، دار الفكر - دمشق، ط/١٩٩٧ م.
- الفرزدق، ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت.
- فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو، دار الكتب - بيروت ١٩٦٩ م.
- الفيروزابادي، القاموس المحيط، المؤسسة العربية للطباع والنشر، بيروت - لبنان.
- الفيومي، المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.
- القبطي، أنباء الرواية على أنباء النهاة، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط/١٩٨٦ م.
- القلقشندی، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، شرح محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/١٩٨٧ م.
- الكفوبي، الكليات، معجم في المصطلحات والفرق اللغوية، أعده عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/١٩٩٢ م.
- كيس فيرسستينغ، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ترجمة محمود كناكري، طبع بدعم من وزارة الثقافة، عمان ٢٠٠٠ م.
- مازن أحمد محمود، على اختيارات الفراء في القراءات القرآنية في كتابه معاني القرآن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك ١٩٨٧ م.

- المبرد، المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عصيمة، القاهرة، ١٣٩٩ هـ
- مجدي إبراهيم يوسف، الجهود اللغوية لابن السراج، دراسة تحليلية، إشراف محمود فهمي حجازي، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت ٢٠٠٠.
- محمد البasha، الكافى، معجم عربى Hadith، شركة المطبوعات، بيروت، ط ١٩٩٢ م.
- محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، سنن ابن ماجه، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
- محمد التونسي وزميله، المعجم المفصل فى علوم اللغة (الألسنيات)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٩٩٣ م.
- محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى علم اللغة، مكتبة الشباب، ١٩٩٢ م.
- محمد حسن عبد العزيز، الوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١٩٩٢/١ م.
- محمد خضر حسين، القياس في اللغة العربية، دار الحداثة، بيروت، ط ١٩٨٣ م.
- محمد خليل الخليل، المصطلح البلاغي في كتاب العمدة لابن رشيق القراءانى، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٩٣ م.
- محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، المغرب ١٩٣٨ م.
- محمد خير الحلواني، الخلاف النحوي بين البصريين والكتفويين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي بحلب.
- محمد الدناي، تدخل المصطلحات، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس - المغرب، ع/٤ ١٩٨٨ م.

- محمد طاهر الحمصي، نظارات في كتاب (الأصول في النحو لابن السراج)، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع/٣٥، السنة ١٢، تموز – كانون أول ١٩٨٨ م.
- محمد علي أبو حمدة، الداني في مهارات اللغة العربية، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان – الأردن.
- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط/٢٤، ١٩٧٨ م.
- محمد مصطفى شلبي، أصول الفقه الإسلامي، الدار الجامعية، بيروت، ط٤ / ١٩٨٣ م.
- محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت – لبنان، ط/١٩٨٧ م.
- محمود حسني محمود، المدرسة البغدادية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/١٩٨٦ م.
- محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، ط٢ / ١٩٩٢ م.
- محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٠ م
- محمود شكري الألوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرح محمد بهجت الأثري، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط/١٩٩٨ م.
- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر.
- محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية، الناشرون وكالة المطبوعات – الكويت.

- محيي الدين رمضان، الجواب عن مسألة آثار الفلسفة في علوم اللغة،  
مجلة تشرين، مجلد ١٧/٨ لعام ١٩٩٥ م.
- محيي الدين رمضان، في صوتيات العربية، مكتبة الرسالة الحديثة،  
عمان.
- مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحى، الجواز النحوى ودلالة الإعراب  
على المعنى، منشورات جامعة قار يونس، بنغازى، ليبيا.
- مصطفى جمال الدين، رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه، مجلة  
تراثنا، العدد الثاني (١٥) // السنة الرابعة/ ربيع الثاني – جمادى الأولى –  
جمادى الآخرة، ١٤٠٩ هـ.
- مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية، راجعه ونقاشه عبد المنعم  
خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط ٣٠/١٩٩٤ م.
- منى الياس، القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل  
العسكريات لأبي على الفارسي، دار الفكر، دمشق، ط ١٩٨٥ م.
- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو،  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢٦/١٩٥٨ م.
- الميداني، مجمع الأمثال، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات  
دار النصر، دمشق – بيروت.
- النابغة، ديوانه، شرح محمد الطاهر ابن عاشور، طبعة مراجعة ومنقحة  
ومكملة، الشركة التونسية، والشركة الوطنية – الجزائر، جانفي ١٩٧٦ م.
- نجاة رجب بسباس، دراسة حول المصطلح الألسنی مشاكل وحلول،  
مجلة ترجمان، المجلد السابع ، ع ٢، تشرين الأول ١٩٩٨ م.
- نصر محمد عارف، الحضارة، الثقافة، المدنية، "دراسة لسير المصطلح  
ودلالة المفهوم"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط ٢٦/١٩٩٤ م.

- نهاد الموسى، في الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، مجلة حضارة الإسلام، وقائع مؤتمر ذكرى القرن الثاني عشر لوفاة سيبويه، دمشق ١٩٧٤ م.
- وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، ط١/١٩٨٦ م.
- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١ / ١٩٩٣ م.
- يحيى الشاوي، ارتفاع السيادة في علم أصول النحو، ت: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار، بغداد، ط١/١٩٩٠ م.
- يحيى القاسم، التعليق النحوي عند البصريين، مجلة جامعة تشرين، مجلد ١٧، ع٨، لعام ١٩٩٥ م.